



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

٤/٣١

المعمدة

الاستراتيجية المتوسطة الأجل

الإسهام في تحقيق السلام

والتنمية البشرية في عصر العولمة

من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال

٢
٠
٧
-
٢
٠
٢

توخيا لتعزيز الصورة المرئية لليونسكو، اعتمد تصميم تخطيطي جديد في إطار إعداد السياسة الجديدة للاتصال وإعلام الجمهور. وقد اختيرت لهذا الغرض صورة «الذلتا» باعتبارها مكانا للتلاقي والإخصاب. فهي ترمز إلى دور اليونسكو الحفاز وإلى مهمتها في تعبئة الطاقات وإسهامها في تحقيق السلام من خلال تشجيع التنمية البشرية والتعددية الثقافية وتشاطر المعارف، مع احترام تنوع الشعوب. ويشكل غلاف "البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣" هذا أحد أوائل تطبيقات هذا التصميم التخطيطي الذي سيستخدم، بأشكال شتى، كعلامة مميزة لكل منتجات المنظمة خلال السنوات الست القادمة.



*Published in 2002
by the United Nations Educational, Scientific
and Cultural Organization
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP
Composed and printed in the workshops of
UNESCO*

© UNESCO 2002
Printed in France

المحتويات

مقدمة المدير العام i

إسهام اليونسكو في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة

من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال

أولاً - الوضع العالمي ١

ثانياً - رسالة اليونسكو ٥

ثالثاً - توفير الإمكانيات ١٢

١٧ التربية

الهدف الاستراتيجي ١ - تعزيز التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان ١٩

الهدف الاستراتيجي ٢ - تحسين نوعية التعليم من خلال تنوع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة

على صعيد العالم ٢٢

الهدف الاستراتيجي ٣ - تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع

الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم ٢٦

٢٩ العلوم

الهدف الاستراتيجي ٤ - تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية

والتكنولوجية والتحول الاجتماعي ٣٠

الهدف الاستراتيجي ٥ - تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغيير الاجتماعي ٣١

الهدف الاستراتيجي ٦ - تحسين القدرات العلمية والتقنية والبشرية على المشاركة في مجتمعات

المعرفة الناشئة ٣٥

٣٩ الثقافة

الهدف الاستراتيجي ٧ - تشجيع إعداد وتطبيق صكوك تقنية في المجال الثقافي ٣٩

الهدف الاستراتيجي ٨ - صون التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات

والحضارات ٤١

الهدف الاستراتيجي ٩ - تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر

المعارف ٤٤

الاتصال والمعلومات ٤٧

الهدف الاستراتيجي ١٠ - تشجيع التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات ٤٨

الهدف الاستراتيجي ١١ - تشجيع التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وفي الشبكات

العالمية للمعلومات ٥٠

الهدف الاستراتيجي ١٢ - تأمين فرص الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال للجميع ولا سيما فيما

يتعلق بمواد الملك العام ٥١

استراتيجية للموضوع المستعرض:

القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع ٥٣

استراتيجية للموضوع المستعرض:

إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التربية والعلوم والثقافة، وفي بناء

مجتمع المعرفة ٥٩

مقدمة المدير العام

تشكل الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (م/٤ المعتمدة) الواردة في هذه الوثيقة، بالإضافة إلى البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (م/٥ المعتمدة)، الدعامة البرنامجية لعمليات الإصلاح المزمعة في اليونسكو، كما وافق عليها المؤتمر العام لليونسكو في قراره ٣١/م/١ الذي اعتمد في دورته الحادية والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول - نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١. وترمي هذه الاستراتيجية إلى إعطاء رؤية ومظهر جديدين للمنظمة. وإنه ليسرني، بصفتي المدير العام، أن ألاحظ أن الحكومات قد أعربت بالإجماع عن استحسانها وتأييدها للاقتراحات التي قدمتها إليها للنظر فيها. والوثيقة ٣١/م/٤ تقوم شاهداً على عزمنا المشترك على توكي التركيز والوضوح وتحديد الأولويات.

ويتعين على اليونسكو أن تحدد لنفسها خيارات استراتيجية استناداً إلى تفويضها وإلى تحليل دينامي لميزتها النسبية والتحديات المستجدة. فهي لا تستطيع أن توفر كل شيء للجميع. ولذا فإن عليها أن تحدد الأطر المناسبة لعملها، وتتخلى عن الأنشطة الهامشية. ويجب علينا أن نعترف بأننا لسنا وحدنا في هذه البيئة الدولية التي يشهد فيها التنافس يوماً بعد يوم. وستكون الشراكات عاملاً أساسياً لتحقيق الفعالية ولتعزيز إشعاع المنظمة ومكانتها لدى الجماهير. ولذلك فإننا لن نسعى فقط إلى إشراك الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الأخرى في أنشطتنا، بل سنعمل أيضاً على إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال إقامة الشراكات والروابط والشبكات. وأود أن أؤكد بوجه خاص على التزامنا بالإسهام في الأنشطة المشتركة والهادفة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما من أجل تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن اليونسكو انضمت في أوائل عام ٢٠٠١ إلى المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، وذلك مما سيجب لليونسكو أن تتفاعل على نحو أفضل مع مجمل المنظمات الشقيقة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وسيكون هذا التوجه عنصراً هاماً في برنامج عمل المنظمة في المستقبل، ولا سيما في إطار اضطلاعها بمهامها بوصفها مختبراً للأفكار، وهيئة لتحديد المعايير، ومركزاً لتبادل المعلومات، وهيئة لبناء القدرات في الدول الأعضاء، وعاملاً حفازاً للتعاون الدولي.

ويلاحظ بشكل عام أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل تركز على موضوع موحد وحيد - وهو إسهام اليونسكو في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال. فهي تسعى إلى الربط بين صلاحيات اليونسكو ودورها من جهة، والعولمة ذات الوجه الإنساني، من جهة أخرى. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى الربط بين مجالات البرنامج الرئيسية الأربعة من أجل تحقيق غرض عام مشترك، كما أنها تحدد - ولأول مرة - عدداً محدوداً من الأهداف الاستراتيجية، ومجموعها ١٢ هدفاً للمنظمة كلها و٣ أهداف لكل برنامج. وقد بُني حول هذه الأهداف الاستراتيجية موضوعان مستعرضان يشكلان حتماً عنصراً أساسياً في جميع البرامج، وسيواصل اعتمادهما طوال السنوات الست القادمة، وهما: القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع؛ وإسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة. ويشكل هذان الموضوعان أيضاً منطلقاً لتعزيز العمل المشترك بين القطاعات بصورة أكبر من ذي قبل، وذلك في المقر وفي

الميدان على حد سواء. وتنطوي الاستراتيجية الحالية على تجديد جوهري آخر يتمثل في تعميم الأنشطة المتعلقة بمجالات حددت في السابق باعتبارها مجالات ذات أولوية، وهي أفريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب. وهذا يعني أنه يتعين على جميع القطاعات والبرامج أن تراعي الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بهذه المجالات. وسيكون هناك أيضاً تركيز خاص، في جميع الجهود التي تبذلها اليونسكو، على الفئات المستبعدة وأضعف الفئات في المجتمع.

وتعرض الاستراتيجية ما يلي:

- ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية تنظم حولها أنشطة اليونسكو خلال السنوات الست المقبلة، وهي:
 - وضع وترويج مبادئ ومعايير عالمية، تستند إلى قيم مشتركة؛
 - تشجيع التعددية من خلال الاعتراف بالتنوع وصونه، مع احترام حقوق الإنسان؛
 - تشجيع التمكين والمشاركة في مجتمع المعرفة الناشئ من خلال تأمين تكافؤ فرص الحصول على المعرفة، وبناء القدرات، وتشاطر المعارف؛
 - الأهداف الاستراتيجية الرئيسية والفرعية لعمل المنظمة، مع التأكيد على ما تتمتع به المنظمة من ميزة نسبية بالمقارنة بالوكالات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وعلى خصوصية دورها كمنظمة دولية حكومية وهيئة للتعاون الفكري على الصعيد الدولي، وكجهة تقدم خدمات إلى الدول الأعضاء؛
 - بيان النتائج المتوقع تحقيقها بحلول نهاية عام ٢٠٠٧ بالنسبة لكل هدف استراتيجي، مع تيسير تطبيق البرمجة والإدارة والمراقبة المبنية على النتائج - والتي تمثل سمة جديدة من سمات اليونسكو. وتبين هذه الوثيقة الكيفية التي ستعمل بها اليونسكو من أجل الوفاء بمطلب ذي شقين:
 - ضمان التركيز اللازم لجهود المنظمة على عدد محدود من المجالات ذات الأولوية، لكي تكفل عملها أثراً باقياً ويتعزز دورها في مجال تعزيز القدرات بوصفها الوكالة المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة في ميادين التربية والعلم والاتصال؛
 - ضمان الاتساق بين الاستراتيجيات العالمية والأهداف التي تعمل المنظمة على تحقيقها، مع التأكيد بقوة على تحقيق اللامركزية والالتزام بها، وعلى الاضطلاع بعمل متكامل يراعي الظروف والتطلعات والاحتياجات الإقليمية والوطنية والمحلية.
- وسيكون السعي إلى تحقيق الأهداف المتوسطة الأجل عملية متطورة ومستمرة تشمل المراقبة والمراجعة. وستستكمل هذه الاستراتيجية عملاً قريباً، ووفقاً لطلب المؤتمر العام، باستراتيجيات إقليمية ودون إقليمية يجري إعدادها بمساهمة جميع الأطراف المعنية في كل منطقة لتطويع الاستراتيجية العامة للمنظمة تبعاً للخصائص والاحتياجات المحددة لمختلف المناطق الجغرافية والمناطق الفرعية. ومن المؤكد أن الوثيقة ٣١/م/٤ ستكون مرتبطة ارتباطاً واضحاً ومباشراً بوثائق البرنامج والميزانية خلال فترة الأعوام الستة، ابتداءً بالوثيقة ٣١/م/٥. وقد وافق المؤتمر العام على تصميم هذه الاستراتيجية على نحو يجعلها قابلة للتطوير ويمكن للمؤتمر العام أن ينقحها عند الاقتضاء، بحيث تعكس ما يلي:

- التطورات التي تشهدها الأوضاع الدولية والإقليمية في مجالات اختصاص المنظمة؛
- النتائج المستخلصة من المشاورات والتقييمات القطرية التي تضطلع بها المكاتب الميدانية في إطار الإصلاح الذي أجرته في مجال تحقيق اللامركزية؛
- نتائج الأنشطة البرنامجية، مع الاستفادة أيضاً من حصيلة عمليات التقييم والمراقبة المنتظمة؛
- العوامل الحرجة التي يمكن أن تحول دون تحقيق النتائج المتوقعة.

لقد كان إعداد وثائق الاستراتيجيات المتوسطة الأجل لليونسكو، تقليدياً، عملية شاملة تجري في إطارها مشاورات موسعة مع البلدان وجميع المناطق الإقليمية واللجان الوطنية والشركاء الآخرين. وكان اتساع هذه العملية، وانتشار الشعور بالمشاركة في وضع الاستراتيجية وامتلاكها، من النتائج الهامة التي أدت إلى بلورة الدعم العام للمنظمة. وسيكون الحفاظ على هذه العملية وتعزيزها أمراً ذا أهمية استراتيجية وسياسية كبيرة بالنسبة لمستقبل اليونسكو.

وأود أن أؤكد من جديد على أن توافر الموارد يعتبر عنصراً أساسياً لتحويل الاستراتيجية إلى حقيقة واقعة. ولذلك يجب على الدول الأعضاء، عند وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل، أن تدرك تماماً ما يترتب على هذه الاستراتيجية من تبعات مالية. وقد أعد برنامج وميزانية اليونسكو لفترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للمرة الثالثة على التوالي على أساس النمو الصفري الإسمي، أي في الواقع على أساس نمو سلبي، في حدود ميزانية مقدارها ٥٤٤ مليون دولار، بما فيها اعتمادات لمواجهة التضخم والزيادات الناجمة عن عوامل نظامية. وإذا ما أريد لليونسكو أن تتمكن من استعادة حيويتها، فإنه سيتعين على الحكومات أن تعيد النظر في موقفها لفترتي العامين التاليتين المشمولتين بهذه الاستراتيجية، وذلك للسماح بنمو صفري حقيقي على الأقل في الميزانية العادية، أو بنموها بعض الشيء، وهو المستحسن. وقد وجدت في المناقشات التي جرت في الدورة الأخيرة للمؤتمر العام بواحد مشجعة توجي بأن الدول الأعضاء لن تأخذ بنهج الميزانية المستقرة كمبدأ ثابت في المستقبل.

وأود أن أختتم كلمتي هذه بالقول إنني على ثقة من أن الوثيقة ٣١/م/٤ وكذلك الوثيقة ٣١/م/٥ ستساعدان اليونسكو على استعادة دورها الطبيعي في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات.

باريس، فبراير/شباط ٢٠٠٢



كويشيرو ماتسورا



إسهام اليونسكو في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة

من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال

أولاً - الوضع العالمي

٤ < الاتصال القائم على المشاركة وحرية تدفق المعلومات
والمعرفة:
< السلم والأمن الدوليان.

٤ [٤] واليونسكو مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى منذ إنشائها
إلى الإسهام في وحدة الجنس البشري عن طريق رفع لواء
الكرامة الإنسانية والمساواة والتضامن وثقافة السلام
والتسامح واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.
فالتطورات التي شهدتها الساحة الدولية مؤخراً، لا سيما
الأعمال الإرهابية ليوم ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، التي
اعتبرها المؤتمر العام تنكراً لميثاق الأمم المتحدة وللميثاق
التأسيسي لليونسكو ولإعلان اليونسكو الخاص بالمبادئ بشأن
التسامح (١٩٩٥)، واعتداء على البشرية جمعاء، تقتضي
استجابة طويلة المدى وجهدا يبذل على صعيد المجتمع الدولي،
ويتعين على اليونسكو أن تضطلع لهذه الغاية بدور استباقي في
جميع مجالات اختصاصها. وفي هذا الصدد، فإن اليونسكو،
استناداً إلى تفويضها وضمن مجالات اختصاصها، ستسهم في
القضاء على الإرهاب انطلاقاً من طبيعتها كمنظمة فكرية
وأخلاقية. وقد دعا المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين
المدير العام، بموجب القرار ٣٩، إلى اتخاذ التدابير اللازمة في
إطار برامج اليونسكو ودراساتها. كما ذكر المؤتمر العام في هذا
السياق بأن الحوار يشكل تحدياً أساسياً يقوم على وحدة الجنس
البشري وقيمه المشتركة والاعتراف بتنوعه الثقافي وبتساوي
الحضارات والثقافات في الكرامة. ورأى المؤتمر العام أيضاً أن
التعصب والتمييز واللامساواة والجهل والفقر والاستبعاد توفر،
ضمن عوامل أخرى، تربة خصبة للإرهاب، وأكد أنه لئن كان
لا يمكن البتة تبرير أعمال الإرهاب مهما كانت دوافعها، فإن
بناء المجتمع العالمي يحتاج إلى رؤية شاملة وجامعة إزاء
التنمية تقوم على أعمال حقوق الإنسان، وضمان الاحترام
المبادل، والحوار بين الثقافات والتخفيف من وطأة الفقر،
وذلك على أساس من العدالة والإنصاف والتضامن، من أجل

١ [١] لا يزال السلام في مناطق كثيرة من العالم ضعيفاً هشاً. ولذلك
فإن المساعدة في صون السلام بكافة أبعاده تظل تطرح تحدياً
دائماً أمام المجتمع الدولي عامة، وأمام اليونسكو بشكل خاص.
وهي مهمة تدرج في صلب الميثاق التأسيسي للمنظمة،
وتقتضي بناء الثقة والتفاهم بين مختلف الثقافات
والحضارات وكذلك بين الأمم والجماعات والأفراد، ولا سيما في
حالات النزاعات الحادة وفي مراحل ما بعد النزاعات. ذلك أن
بناء حصون السلام إنما يبدأ في عقول الرجال والنساء الذين
ينبغي أن تكون نفوسهم مفعمة بالأمل في المستقبل، ولا سيما
بالنسبة للأجيال المقبلة.

٢ [٢] وإن التزام اليونسكو بتعزيز ثقافة السلام في جميع مجالات
اختصاصها ما زال اليوم يحتفظ بكل أهميته بل اكتسب أهمية
جديدة لإلهام نشاط المنظمات الدولية والدول والمجتمع المدني
وكل مواطن في مواجهة النزاعات القائمة والنزاعات الجديدة
التي بدأت تنشب بين الدول وداخلها، وإزاء الأنماط المستجدة
من الأخطار المجتمعية التي تلحق أضراراً فادحة بالمدينين
وتزيد في ضعف العديد من المجتمعات.

٣ [٣] ومن هنا كانت ملاءمة الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
للأمم المتحدة في قرارها ٤٧/٥٥ والمتمثل في تعيين اليونسكو
للاضطلاع بدور الوكالة الرائدة للعقد الدولي لثقافة السلام
واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠) مع التركيز على
التعليم. وقد وضع الأساس البرنامجي لهذا العقد في إعلان
وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام (قرار الجمعية
العامة رقم ٢٤٣/٥٣) حيث حددت ثمانية مجالات للعمل هي:

< إشاعة ثقافة السلام من خلال التعليم;

< التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة;

< احترام جميع حقوق الإنسان;

< المساواة بين المرأة والرجل;

< المشاركة الديمقراطية;

< التفاهم والتسامح والتضامن;

تلبية احتياجات الجماعات السكانية والفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً. [٧] وقد نشأ على مدى العقد الماضي توافق عالمي في الآراء بشأن

التحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية، ولا سيما بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من المؤتمرات العالمية - كالمؤتمرات التي عقدت في جومتبيين وداكار بشأن التربية، وفي ريو بشأن البيئة، وفي فيينا بشأن حقوق الإنسان، وفي بكين بشأن المرأة، وفي القاهرة بشأن السكان والتنمية، وفي كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وفي بربادوس بشأن الدول النامية الجزرية الصغيرة، وفي اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية (الموئل)، وفي بودابست بشأن العلوم، وفي استكهولم بشأن السياسات الثقافية. وقد عزز إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الصادر في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، والذي سيكون دليلاً إرشادياً رئيسياً لاستراتيجية اليونسكو، التوافق الواسع في الآراء الذي تم تحقيقه بشأن أهداف معينة ذات أطر زمنية محددة. وقد وضعت مجموعة من الأهداف الدولية للتنمية حددت فيها العناصر الرئيسية التي أختيرت لإدراجها في جدول أعمال عالمي للقرن الحادي والعشرين (انظر الإطار).

[٨] أصبح القضاء على الفقر هو الهدف الأول على الصعيد الدولي. ذلك أن الفقر يمثل إنكاراً لحقوق الإنسان، كما أنه النقيض

[٥] وبناء على ذلك فإن المطلوب من اليونسكو أن تعمل مع سائر الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، على المساعدة في تهيئة الظروف التي يتسنى في ظلها لشعوب العالم والمجتمعات المحلية، بل ولكل فرد، التمتع بالأمن البشري الحقيقي. وإن الفقر والنزاعات هما السببان الرئيسيان اللذان يعرضان الأمن البشري للخطر ويهددان كرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية. ولا يمكن تصور الأمن البشري بدون التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية البيئة. وتحقيق هذا الهدف يتطلب إجراء تغييرات جذرية في مواقف الناس والمجتمعات وفي أنماط سلوكهم، وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج، كما يتطلب تعزيز التعاون الدولي.

[٦] والجمع بين كل هذه العناصر ضمن إطار رؤية متسقة لليونسكو في بداية القرن الحادي والعشرين يمثل تحدياً هائلاً، نظراً لأن بعض المشكلات الأخرى التي سبق للمنظمة أن تصدت لها في إطار اختصاصها في الماضي، مازالت مستمرة، بل إنها ازدادت حدة.

الأهداف الدولية للتنمية

الحد من الفقر المدقع: ينبغي خفض نسبة الأفراد الذين يعيشون ظروف الفقر المدقع في البلدان النامية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام ٢٠١٥.

التعليم الابتدائي للجميع: ينبغي أن يكون التعليم الابتدائي قد عُمر في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥.

المساواة بين الجنسين: ينبغي البرهنة على إحراز التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز صلاحيات النساء وذلك من خلال إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥.

معدل وفيات الرضع والأطفال: ينبغي خفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة في كل بلد نام بمقدار ثلثي مستواه لعام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠١٥.

معدل وفيات الأمهات: ينبغي خفض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥.

الصحة التناسلية: ينبغي توفير فرص الحصول على خدمات الصحة التناسلية لجميع الأشخاص ذوي العمر المناسب، من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

البيئة: ينبغي أن تكون هناك في كل بلد، بحلول عام ٢٠٠٥، استراتيجية وطنية جارية التنفيذ لتحقيق التنمية المستدامة، تكفل قلب مسار الاتجاهات الراهنة المتمثلة في فقدان الموارد البيئية قلباً فعلياً على الصعيدين العالمي والوطني معاً بحلول عام ٢٠١٥.

ملاحظة: ليس في هذا الاختيار ما ينتقص من الالتزام بالأهداف الأخرى التي أقرها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأهداف التي اعتمدت في مؤتمرات دولية أخرى.

الحقيقي للتنمية. ولكن على الرغم من كل الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة، فقد تفاقم الفقر والاستبعاد وأصبحت أوسع انتشاراً. وأصبح زهاء نصف البشر يكافحون من أجل البقاء بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم، ويعيش ربعهم على هامش الحياة بأقل من دولار واحد. وتمثل النساء نسبة سبعين في المائة من الفقراء، كما أن ثلثي الفقراء هم دون سن الخامسة عشرة. وقد ازدادت نسبة دخل الخمس الأكثر ثراءً إلى دخل الخمس الأشد فقراً من البشر في العالم من ٣٠:١ في ١٩٦٠ إلى ٧٥:١ بعد ذلك بأربعين عاماً. بيد أن الفقر ليس فقط بلاء تعاني منه البلدان النامية، بل إنه يمثل أيضاً واقعاً مثيراً للقلق في العديد من البلدان الصناعية. ومن ثم فإن اليونسكو مدعوة إلى الإسهام، من خلال جميع أنشطتها، في الحملة العالمية الرامية إلى تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٩] إن استمرار الفقر أمر يبعث على القلق بوجه خاص، لا سيما في هذه المرحلة من العولمة المكثفة التي تشمل جميع أنشطة المجتمع وتؤثر فيها، ولا تقتصر على المجالات الاقتصادية والمالية فحسب. فقد خلقت العولمة من الثراء والرفاهية لم يسبق له مثيل، غير أنها أهدقت منافعها على البلدان الغنية والشرائح السكانية الأكثر ثراءً، وأغفلت الفقراء، سواء من البلدان أو الأفراد، بل زادتهم حرماناً.

١٠] والعولمة بالنسبة للكثيرين مرادفة للتهميش. فالعديد من المجتمعات النامية تواجه ضغوطاً هائلة في نضالها للتغلب على المصاعب والتحكم في مصيرها وتحقيق النمو في ظل الإنصاف. ويمكن لليونسكو، بما تملكه من كفاءات في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال، أن تسهم بفعالية في دعم هذه الجهود والمساعدة في تحقيق عولمة ذات وجه إنساني.

١١] واليوم تتزامن عملية العولمة مع تحول جوهري نحو مجتمعات المعرفة - التي تطغى فيها إلى حد كبير تكنولوجيات المعلومات والاتصال - حيث تحدد المعارف والمعلومات بصورة متزايدة أنماطاً جديدة للنمو وخلق الثروات وتتيح إمكانيات للحد من الفقر على نحو أكثر فعالية. وأصبحت المعارف تمثل في الواقع قوة دافعة رئيسية للتحول الاجتماعي. وقد أعرب قادة جميع البلدان تقريباً عن رغبتهم في تحويل بلدانهم إلى اقتصادات قائمة على التعلم وإلى مجتمعات للمعرفة؛ ذلك أن التنمية القائمة على المعارف والموجهة بها تحمل في طياتها ما يبشر بإمكانية التخفيف إلى حد كبير من المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية إذا ما تم استخدام المعلومات والدراسات الفنية اللازمة وتشاطرها بصورة منتظمة ومنصفة.

١٢] وفي السنوات المقبلة، سيتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في ضمان التداول الحر للمعارف والمعلومات والبيانات وأفضل الممارسات والحصول عليها

بصورة منصفة، عبر جميع القطاعات والفروع العلمية. ولكي يكون هذا التداول ذا مغزى، فإن الحصول على المعارف لن يكون كافياً في حد ذاته، بل ينبغي أيضاً تلبية احتياجات أخرى مثل بناء القدرات البشرية والمهارات التقنية وتطوير المضامين اللازمة لتحويل المعارف والمعلومات إلى عناصر فاعلة في تعزيز القدرات وفي الإنتاج.

١٣] وستكون اليونسكو مدعوة، وفقاً للمحاور الاستراتيجية الرئيسية لمهنتها، إلى الإسهام في التصدي لجميع هذه التحديات. ويتعين عليها، بوجه خاص، أن تركز اهتمامها على ضرورة تعزيز الحق في التعليم، وتوثيق التعاون العلمي الفكري على المستوى الدولي، وحماية التراث الثقافي بما في ذلك التراث غير المادي المتزايد الأهمية، وتشجيع تطوير وسائل الإعلام وتوسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات والمعارف التي تدرج في الملك العام. وتعدّ هذه المهام أساسية لتكوين مجتمعات للمعرفة تكون قائمة على مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وموجهة نحو تعزيز القدرات.

١٤] وتعدّ حرية التعبير شرطاً لا بد منه لازدهار المواطنين الشخصي ومشاركتهم في البيئة الديمقراطية، ولتعزيز التنوع، وإقامة مجتمع المعرفة، وتحقيق التقدم العلمي والحفاظ على السلام. والواقع أن حرية التعبير، وملازمتها حرية الصحافة، هما ركنان أساسيان لكل مجتمع ديمقراطي. وينبغي أن يظلا من أهم مجالات اهتمام اليونسكو، ولا سيما في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإعلام الجديدة تطرح تحديات جديدة وتتطلب نهجاً جديدة لضمان حرية التعبير، وتوفير فرص الانتفاع للجميع، وتأمين حرية تداول المعلومات والمعارف.

١٥] وتقع رسالة اليونسكو الخاصة بتعزيز التعليم في صميم جميع مهامها وتعد عاملاً حاسماً بالنسبة لمكانتها على المستوى الدولي. وسيكون توفير التعليم الجيد للجميع من التحديات الكبرى المطروحة أمام جميع البلدان.

١٦] إن الحق في التعليم هو حق من حقوق الإنسان، ومن المؤكد أن عدم كفالة هذا الحق يؤثر سلباً على جميع الأهداف الأخرى. ولذلك ينبغي أن يتحول الحق في التعليم من مجرد فكرة مثالية إلى حقيقة واقعة نظراً لأنه ما زال هناك في الوقت الحاضر، وحتى بعد عقود من الجهود المبذولة، أكثر من مائة مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس و ١٥٠ مليون متسرب لم يتعلموا القراءة والكتابة والحساب. كما أن التفاوت بين الجنسين يشكل عائقاً أمام الحصول على التعليم والتحصيل الدراسي. ومن ناحية أخرى فإن الأمية التي يعيش فيها ٩٠٠ مليون من الراشدين تحدّ من قدرتهم على التنمية الشخصية وكذلك من إمكانيات التنمية الاجتماعية لمجتمعاتهم المحلية. ولئن تم تسجيل تقدم في

هذا المجال من حيث الأرقام النسبية، فإن الأرقام المطلقة تشير إلى أن أعداد الأميين شهدت زيادة هائلة على المستوى العالمي وفي العديد من المناطق. وسوف يزداد عدد سكان العالم بمقدار النصف خلال النصف الأول من هذا القرن بالمقارنة بعددهم في الوقت الراهن - أي سيبلغ أكثر من تسعة مليارات نسمة. وسيكون نصفهم من الأطفال الصغار المحتاجين إلى التعليم والذين يتزايد إقبالهم عليه. وستكون تلبية هذا الطلب في حد ذاتها مهمة شاقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية.

17] وسيشكل التعليم سمة أساسية في الحملة العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الأيدز. وإن الآثار المترتبة على مرض الأيدز وغيره من الأمراض المعدية في العديد من البلدان لا تقل تدميراً عن الآثار التي تخلفها أي حرب من الحروب. فوباء الأيدز لا يعوق التنمية فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تراجعها عن طريق تدمير القدرات في كافة قطاعات المجتمع. وهذا المرض يقضي الآن على نتائج الجهود المبذولة على مدى عقود في الاستثمار في مجال التعليم والتنمية البشرية. وهو لا يهاجم أجسام البشر فحسب بل يؤثر أيضاً على البيئة السياسية. ومن ثم فإن اليونسكو ملتزمة التزاماً واضحاً كما تتمتع بميزة نسبية، في شتى المجالات المرتبطة بالتربية الوقائية ضد مرض الأيدز، ولا سيما فيما يخص اعتماد نهج تقوم على مراعاة الخصوصيات الثقافية في المبادرات الرامية إلى مكافحة هذا المرض، وتشجيع البحوث العلمية لإيجاد علاج له، والتعريف بالآثار المترتبة عليه في مجال حقوق الإنسان وبالتحديات الأخلاقية التي يطرحها، والترويج للحوار بين المسؤولين في هذا المجال.

18] واستقطبت الندوة الرقمية في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً على المستوى الدولي. فهي تزيد من حدة التفاوت في مستويات التنمية، وتؤدي إلى حرمان جماعات وبلدان بأكملها من المنافع التي يمكن أن توفرها التكنولوجيات الرقمية في مجتمعات المعرفة العاملة في إطار شبكات. ولذلك ستصبح إزالة التفاوت في مجال التكنولوجيا الرقمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وداخل البلدان ذاتها تحدياً استراتيجياً رئيسياً تواجهه اليونسكو في جميع أنشطتها. وسيطلب ذلك الاضطلاع بأنشطة لتعزيز القدرات والمهارات، وصياغة المضامين، ولتوسيع فرص الانتفاع، ولتعزيز البحوث العلمية ولتشاطر المعارف والمعلومات عن طريق الربط الشبكي ووسائل الاتصال ونظم المعلومات.

19] ونظراً للسرعة الهائلة التي تتحقق بها الاكتشافات والتطورات العلمية، فإن هناك حاجة متزايدة إلى التعاون العلمي والفكري على المستوى الدولي. فقد أصبح التشاطر الفعلي للمعارف العلمية والربط الشبكي والمبادلات الإلكترونية أموراً ذات أهمية متزايدة لدعم الأمن البشري والتقدم، وينبغي

أخذها في الاعتبار في عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات المدروسة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد حدد المؤتمر العالمي للعلوم لعام ١٩٩٩ السبيل الذي ينبغي لليونسكو أن تسلكه لدعم وتشجيع التعاون العلمي على جميع المستويات، معتمدة في ذلك على ميزتها النسبية الفريدة من حيث أنها تجمع بين العلوم الطبيعية والإنسانية تحت سقف واحد.

20] وستدعى اليونسكو أيضاً إلى الاضطلاع بدور مركزي في سد الفجوة بين المعارف التقليدية والمعارف العلمية عن طريق إضفاء بعد علمي على المعارف على مستوى المجتمعات المحلية. وينبغي استكمال هذا النهج بتعليم العلوم على نحو تراعى فيه احتياجات المجتمعات المحلية، ويتيح بث منظور علمي في الحياة اليومية للناس وفي أنشطتهم الإنتاجية.

21] وتمثل البيولوجيا الوراثية والتكنولوجيات الجديدة والاكتشافات الطبية وغير ذلك من التطورات العلمية مجالات تقتضي الاضطلاع بتأمل أخلاقي، وربما بأنشطة تقنية من خلال رسم سياسات وإعداد وثائق ملائمة في هذا المجال. وستتاح لليونسكو فرصة لأداء مهمتها الأخلاقية في هذا المجال الذي قلما يعنى به غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف.

22] وستواجه اليونسكو أيضاً، لدى تنفيذ مهمتها المتعددة الأبعاد، أشكالاً جديدة من التحديات هي: تعزيز التنوع الثقافي، وصون التراث العالمي، بما في ذلك جوانبه غير المادية، وتشجيع الحوار بين الثقافات وبين الحضارات. فقد أصبح التنوع الثقافي مهدداً بهيمنة عدد محدود من الرؤى والمضامين الثقافية واللغوية التي تنتشر بفعالية من خلال وسائل الإعلام الجديدة والقديمة. وهذا الوضع يؤثر تأثيراً بالغاً على الشعوب والثقافات الأصلية والمعارف المحلية التي يتعين على اليونسكو المساعدة على صون خصوصيتها وهويتها. وفي هذا السياق فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تنطوي على إمكانات لتشجيع أنماط لم تكن معروفة حتى الآن من التشارك والاتصال والتفاعل بين الأفراد والشعوب والمجتمعات المحلية والأمم والثقافات والحضارات، وهي إمكانات يمكن تسخيرها لإقامة التفاهم والتضامن والسلام على جميع المستويات وللحد من العزلة والاستبعاد اللذين يصاحبان الفقر في كثير من الأحيان. ومن المجالات المحتملة الأخرى لتدخل اليونسكو أسلوب الحكم التشاركي، وحفز الإبداع، وتكثيف الحوار بين الثقافات، وإيجاد أشكال جديدة من التبادل الثقافي والحوار بين الحضارات تؤدي إلى تحسين التفاهم والتفاعل.

23] وبإمكان اليونسكو أيضاً أن تسهم في تعزيز الاتجاه المتزايد نحو تركيز الجهود وتعزيز القدرات على المستوى المحلي - مما يبدو متناقضاً في ظروف العولمة - ولا سيما في

المجالات الثقافية والعلمية والتربوية، وبشكل أعم في مجال استنباط المعارف والحفاظ عليها ونشرها وتشاطرها. وهذا من شأنه أن يمكن الناس من التعامل مع العولمة انطلاقاً من أوضاعهم الخاصة.

[٢٤] لقد أضفت العولمة أفاقاً وأبعاداً جديدة على مهمة اليونسكو الراسخة فيما يخص تعزيز احترام المعايير والقيم العالمية. وسيظل العمل على تأمين احترام حقوق الإنسان وضمن التمتع بها، وإشاعة التسامح، وضمن حرية الصحافة، والالتزام بتعزيز نوعية الحياة وتحقيق الرفاه، من المهام الدائمة للمنظمة.

[٢٥] ويتمثل أحد التحديات الجديدة المطروحة في الوقت الحاضر في بناء توافق في الآراء على المستوى الدولي بشأن المعايير والمبادئ المستجدة المطلوبة لمواجهة التحديات والمعضلات الأخلاقية الناشئة نتيجة للعولمة. ويعدّ الاتجاه نحو تحقيق التجانس في الأنشطة التعليمية

والثقافية والعلمية والاتصالية أمراً مثيراً للقلق ويهدد بإضفاء طابع موحد على المضامين والرؤى على حساب التنوع الإنساني المبدع في العالم. وإن الاستثمار التجاري المتزايد لمجالات عديدة كانت تعتبر سابقاً من الخدمات العامة، كالتعليم والثقافة والمعلومات، أصبح يعرّض للخطر أشد فئات المجتمع العالمي ضعفاً وأقلها نفوذاً من الناحية الاقتصادية، مع أنها لا تقل أهمية عن غيرها من الفئات. كما أن انتشار التجديدات التكنولوجية وأجهزة المراقبة القوية بات يقتضي اعتماد نهج جديدة لحماية حقوق الأفراد. وبوجه عام، هناك حاجة للاتفاق على آليات مقبولة عالمياً لضمان المشاركة في العولمة وإدارتها بصورة عادلة. ولكن لا يوجد حالياً سوى القليل من القواعد لضبط التعامل مع هذه المسألة، وما لم يتم تحديد إطار متفق عليه على الصعيد العالمي بهذا الشأن، فسوف يظل الفقراء وضعاف الحال محرومين من الانتفاع بفوائد العولمة. ومن ثم يجب العمل على أن تعود العولمة بالنفع على الجميع.

ثانياً - رسالة اليونسكو

[٢٨] وستسترشد اليونسكو في أنشطتها بثلاثة مبادئ أساسية متلازمة هي: العالمية والتنوع والكرامة. وهذه المبادئ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقيم العدالة والتضامن والتسامح والتشاطر والإنصاف واحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

[٢٩] ففي مطلع القرن الحادي والعشرين، يمكن لرسالة اليونسكو أن تتجسد في بنود العمل التالية:

- ◀ توفير قاعدة أساسية للحوار والعمل - بمشاركة القطاعين العام والخاص - بشأن القضايا الفكرية العالمية المشتركة؛
- ◀ تعزيز حرية تداول المعلومات والمعارف وتشاطرها، وأداء دور الوسيط العالمي لتبادل المعارف في كافة مجالات اختصاصها؛
- ◀ الإسهام في تحقيق أمن البشرية وفي الإدارة المنصفة والجامعة للتغيرات والتحويلات الاجتماعية وكذلك الموارد الطبيعية؛
- ◀ القيام بدور الميسر والمنسق للحركة العالمية من أجل "التعليم للجميع"؛
- ◀ الترويج لتنفيذ الإلتزام الجديد إزاء العلوم (مستمد من المؤتمر العالمي للعلوم)؛
- ◀ توفير منتدى للنقاش بشأن القضايا الأخلاقية المستجدة، لا سيما ما يتصل منها بالعلم والتكنولوجيا؛
- ◀ تمهيد السبيل إلى فهم أفضل للتنوع الثقافي.

[٢٦] وإزاء هذا الوضع العالمي، فإن رسالة اليونسكو، كما نص عليها ميثاقها التأسيسي، تبقى صالحة أكثر من أي وقت مضى. فلما كانت اليونسكو مدعوة إلى الإسهام، "عن طريق تعاون أمم العالم"، في "بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري"، فإن الواجب يحتم على المنظمة أن تعبئ مواردها وتجدد نهجها وتعزز عملها المتعدد الأطراف في سبيل "المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة [وأضيف الاتصال لاحقاً]، على توثيق عرى التعاون بين الأمم".

[٢٧] وعلى ضوء التحديات العالمية الجارية والمستجدة، فإن رسالة اليونسكو طوال الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ سوف تتمثل في الإسهام في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة، عن طريق التربية والعلوم والثقافة والاتصال، استناداً إلى ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية. وهذه المحاور الثلاثة المتميزة، ولكن المترابطة فيما بينها، هي:

- (أ) وضع وترويج مبادئ ومعايير عالمية، تستند إلى قيم مشتركة، بغية الاستجابة للتحديات المستجدة في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال، وحماية "الصالح العام المشترك" وتعزيزه؛
- (ب) تشجيع التعددية، عن طريق الاعتراف بالتنوع وتعزيزه مع احترام حقوق الإنسان؛
- (ج) تشجيع التمكين والمشاركة في مجتمع المعرفة الناشئ، من خلال تكافؤ فرص الحصول على المعرفة وبناء القدرات وتشاطر المعارف.

وظائف اليونسكو

[٣٠] ستضطلع اليونسكو، في جميع أنشطتها ومشروعاتها، بوظائف متنوعة تتفق ودورها كوكالة دولية رائدة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، وتنهض بهذه الوظائف بوصفها:

مختبراً للأفكار: ستقوم اليونسكو بدور رئيسي في استباق أهم المشكلات التي تستجد في مجالات اختصاصها وتحديد هذه المشكلات على ضوء المبادئ الأخلاقية التي تدافع عنها، ورسم الاستراتيجيات والسياسات الملائمة لمواجهتها؛

هيئةً تقنية: تعمل اليونسكو باعتبارها منتدى مركزياً لتوضيح القضايا الأخلاقية والتقنية والفكرية المطروحة على مجتمع اليوم، وتشجيع التبادل فيما بين التخصصات، والتفاهم، والسعي - عند الإمكان والحاجة - إلى إبرام اتفاقات عالمية بشأن هذه القضايا، وتحديد الأهداف، وتعبئة الرأي العام الدولي؛

مركزاً لتبادل المعلومات: يشمل دور اليونسكو مهام جمع ونشر وتشاطر المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات المتبعة في مجالات اختصاصها؛ وتحديد الحلول الجديدة واختبارها عن طريق مشروعات رائدة؛

هيئةً لتنمية القدرات في الدول الأعضاء: تنظم اليونسكو التعاون الدولي لخدمة شركائها، ولا سيما الدول الأعضاء فيها، في بناء القدرات البشرية والمؤسسية في جميع مجالات اختصاصاتها؛

عاملاً حفازاً للتعاون الدولي: ستضطلع اليونسكو، باعتبارها وكالة تقنية متعددة التخصصات، بدور حفاز للتعاون من أجل التنمية في مجالات اختصاصها. ولهذا الغرض، ستحرص على أن تحظى الأهداف والمبادئ والأولويات التي تدافع عنها بالمرعاة من جانب البرامج الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، وعلى أن يجري تنفيذ المشروعات، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والوطني، من خلال التجديد والمبادرات الفعالة والممارسات الحكيمة.

خطة تفصيلية لإنعاش اليونسكو: مبادئ للعمل والبرمجة

[٣١] لكي تتمكن اليونسكو من الوفاء بمهامها الاستراتيجية الرئيسية ومن الأداء الفعال لوظائفها المختلفة، ستسترشد في أنشطتها وبرامجها بالمبادئ التالية:

[٣٢] التركيز: سيتم تركيز عمل المنظمة بما يحقق تحسين الأثر وإحداث التآزر من حيث الجوانب الاستراتيجية والبرنامجية والجغرافية.

◀ تحدد لكل من مجالات اليونسكو الأربعة - التربية والثقافة والعلوم والاتصال - ثلاثة أهداف استراتيجية في هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

◀ ستحدد كل قطاع من قطاعات البرنامج، في كل من وثائق البرنامج والميزانية لفترات العامين التي تشملها فترة السنوات الست، أولوية رئيسية تخصص لها موارد مالية أكبر حجماً، وثلاث أولويات أخرى مع تحديد واضح للنتائج المتوقعة من أجل تيسير عملية البرمجة المبنية على النتائج.

◀ توجه أنشطة برنامج اليونسكو نحو تلبية الاحتياجات العاجلة للفئات أو المناطق الجغرافية المحرومة والمستبعدة. أما احتياجات إفريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب فستكون محل اهتمام في جميع البرامج (انظر الإطار أدناه). وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تركيز الجهود على أهداف محددة بدقة، سيجري تحديد عدد قليل من البلدان (كما هو الأمر حالياً بالنسبة لنيجيريا وكمبوديا وهاييتي وكولومبيا والجزائر وفلسطين) أو من مجموعات البلدان (مثل بلدان البلقان والقوقاز ومنطقة البحيرات الكبرى وشبه الجزيرة الكورية) كهدف تبذل المنظمة في سبيله جهوداً معززة ومنسقة لفترة زمنية معينة. ويتعلق الأمر هنا ببلدان أو مناطق فرعية تمر بمرحلة انتقالية أو تشهد أوضاع ما قبل النزاع أو بعده، أو يمكن الاضطلاع فيها بأنشطة طليعية من شأنها أن تسفر عن نتائج ملموسة. ويمكن إعادة النظر في اختيار هذه البلدان، تبعاً لتطور الأوضاع، وذلك بمناسبة المراجعة الدورية للاستراتيجية المتوسطة الأجل. وبالمثل، يجب بذل الجهود لتيسير أوسع مشاركة ممكنة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الأعضاء الصغيرة في جميع أنشطة اليونسكو، مع إيلاء عناية خاصة لحقيقة أن منطقتي الكاريبي والمحيط الهادي الفرعيتين على وجه الخصوص، والدول الصغيرة بوجه عام، تشكل نسبة مئوية كبيرة من البلدان التي لا تحظى إلا بتمثيل ضئيل في الهيئات الفرعية والهيئات الدولية الحكومية لليونسكو، والعمل من ثم على تحديد آليات إدارية تتيح تمثيل هذه المناطق الفرعية والدول في هيئات اليونسكو المتخصصة.

◀ إن إصلاح اللامركزية الذي شرع فيه المدير العام يرمي إلى تقريب عمل اليونسكو إلى المستوى القطري، وترتيب برامج اليونسكو وأنشطتها بحسب الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين منها، ومن ثم التوصل إلى برمجة "تنطلق من القاعدة نحو القمة". وسيكون محور هذه العملية متمثلاً في الشبكة الجديدة من المكاتب الجامعة والمكاتب الإقليمية والقطرية، التي ستتيح إجراء مشاورات وثيقة واستباقية مع كافة الأطراف المعنية.

◀ وبناء على عمليات التكامل الإقليمي الجارية وأولوياتها، وبالتنسيق مع جهود المنظمة في مجال

تلبية احتياجات افريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب

فيما يتعلق بافريقيا، ستركز عمل اليونسكو على أربعة أهداف متكاملة:

- ◀ النهوض بالتنمية وبتعزيز القدرات البشرية في الدول الأعضاء من المنطقة المعنية والعمل، على المستوى دون الإقليمي، على تشجيع المبادرات التي تيسر تنسيق البرامج في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا، وتفتح أبواب التعليم الأساسي للجميع؛
- ◀ مساعدة البلدان الافريقية، عن طريق تصميم وتنفيذ خطط وطنية للتعليم ومراعاة القيم الثقافية، على وضع استراتيجية وقائية لمكافحة وباء الأيدز/السيدا وأمراض معدية أخرى؛
- ◀ تعبئة وحفز التعاون الدولي لمساندة مبادرات الدول الأعضاء، بتشجيع المبادلات والتشاور لا سيما مع منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الافريقية دون الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وبنك التنمية الافريقي؛ بهدف صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات مشتركة في المجالات ذات الأولوية لليونسكو من أجل إقامة ثقافة مستديمة للسلام وضمن تنمية مستديمة في افريقيا.
- ◀ تشجيع المشاركة الفعالة للسكان وممثلي المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ البرامج الإنمائية، وحملهم على المشاركة في اتخاذ القرارات على الصعيدين القطري والمحلي؛ والعمل فضلاً عن ذلك، على تشجيع الممارسات الرامية إلى تعزيز عملية التعايش السلمي وتحقيق الديمقراطية وإحلال الحكم الديمقراطي والتسامح.

وفيما يخص أقل البلدان نمواً، والتي يوجد ثلثها في افريقيا، تلتزم اليونسكو بما يلي:

- ◀ استهداف الفئتين الأكثر حرماناً (النساء والشباب)، وتحديد مبادرات خاصة لصالحهما؛
- ◀ بث وتكرار الأمثلة البديلة الناجحة للتعليم النظامي التقليدي؛
- ◀ التشجيع على استخدام العلم والتكنولوجيا لتحسين ظروف الحياة المادية لأقل البلدان نمواً؛
- ◀ استخدام الثقافة كدعم سياسة لمكافحة الفقر (النهوض بالإبداع الفني، وتنمية الصناعات الثقافية وحقوق المؤلف)؛
- ◀ تشجيع تنمية أقل البلدان نمواً، وتيسير انتفاع هذه البلدان بتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وفيما يخص النساء، سيجري دمج منظور المساواة بين الجنسين في تخطيط السياسات وفي أنشطة البرمجة والتنفيذ والتقييم في كل مجالات اختصاص اليونسكو بغية النهوض بتمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين. وسوف تراعى وتشجع أولويات النساء ورواهن فيما يخص الأهداف والنهوج الإنمائية، وذلك من خلال زيادة مشاركتهن على كافة المستويات في جميع مجالات عمل اليونسكو. وستوضع برامج وأنشطة لصالح الفتيات والنساء من مختلف الأعمار، من البنات الصغار إلى النساء المسنات، تراعي خصائص كل منطقة، وتركز على إقامة الشبكات وعلى تبادل المعلومات وبناء التحالفات عبر الحدود وعبر الثقافات في إطار إعلان وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام. كما سيظل العمل على ترويج وتنفيذ الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكل الوثائق التقنية الأخرى التي تعزز الحقوق الإنسانية للمرأة، من الأمور التي تحظى بأولوية قصوى.

وأما سياسة اليونسكو الخاصة بتعميم العناية بالشباب - الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة - فإنها ترمي إلى تأمين المراعاة التامة لشواغل الشباب ورواهم ومساهماتهم من خلال نهوج مختلفة. ويتمثل الهدف الرئيسي لجهود اليونسكو في تمكين الشباب بما يكفل ويعزز مشاركتهم الكاملة كشركاء متساوين ومهمين، لا سيما فيما يخص تصميم مجتمع المعرفة وصياغة معالمه. ويستند عمل اليونسكو إلى برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥. كما يستمد هذا العمل الإلهام والإرشاد من التوصيات والإعلانات وخطط العمل الصادرة عن عدد من الاجتماعات والمنتديات الشبابية الإقليمية والدولية التي عقدت على مدى الأعوام الماضية.

التجديد واللامركزية، ستقوم اليونسكو بوضع استراتيجيات خاصة إقليمية ودون إقليمية. وستتم صياغة هذه الاستراتيجيات بالتعاون الوثيق مع كافة الأطراف المعنية وبالاعتماد على شبكة اليونسكو الميدانية؛ وذلك وفقا لاهداف والأولويات والمخططات الخاصة بكل طرف، عقب اعتماد الاستراتيجية المتوسطة الأجل الشاملة من قبل المؤتمر العام.

33] المرونة: ستحافظ اليونسكو على المرونة الكافية لتمكينها من مواجهة واستباق ما يستجد من قضايا وتحديات قد تستلزم منها تعديل أنشطتها أو تغيير وجهة هذه الأنشطة، ومن تطويع استراتيجياتها العالمية وفقا للخصوصيات والظروف المحلية.

34] الامتياز والتجديد: لن تستطيع اليونسكو ادعاء وإثبات دورها القيادي في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال إلا إذا أثبتت امتيازها. ولهذا الغرض:

(أ) ستنظم اليونسكو نفسها بحيث تكون مركزاً لتحديد وجمع ومعالجة ونشر أفضل المعارف والخبرات المتوافرة في مختلف مجالات اختصاصها. وستبقى على اتصال دائم مع القوى الفاعلة في الأوساط الفكرية والعلمية والأوساط المهنية المختصة ومراكز الخبرة في العالم.

(ب) ستعبيء اليونسكو كل الخبرة المتاحة والدعم العملي على مختلف المستويات في الأنشطة التي تضطلع بها.

(ج) ستعزز اليونسكو - على المستوى القطري والإقليمي والدولي - الجهود الرامية إلى إرساء السياسات على أسس وقائعية، وذلك من خلال جمع واستخدام بيانات ذات نوعية راقية وتوقيت جيد في مجالات التربية والعلم والتكنولوجيا والاتصال والثقافة. ويمثل معهد اليونسكو للإحصاء هيئة التنسيق لكل جهود اليونسكو الخاصة بجمع البيانات. وسيتركز العمل على أربعة أنواع رئيسية من الأنشطة:

◀ حفظ البيانات المشتركة بين الأقطار من خلال عمليات منتظمة لجمع البيانات الأساسية، بما في ذلك البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الدولية، وتشاطر البيانات وتوزيعها.

◀ استنباط منهجية مناسبة لوضع مؤشرات جديدة، وتحسين المؤشرات الموجودة.

◀ تقديم المساعدة إلى البلدان بهدف تحسين قدراتها على جمع البيانات واستخدامها وتحليلها، من خلال التدريب وغيره من وسائل الدعم.

◀ تحليل وتفسير البيانات المشتركة بين الأقطار بغية إيجاد المعلومات اللازمة لترشيد عمليات تطوير السياسات ومراقبتها.

(د) ستسعى اليونسكو إلى تعزيز صورتها أيضا من خلال التركيز على برامج طليعية ومبادرات مثل مركز التراث العالمي، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، الموصوفين في الأطر التي تتخلل هذه الوثيقة، فضلا عن برامج أخرى.

35] التلاقي من خلال العمل الجامع للتخصصات والمشارك بين فروع علمية متعددة: إن مشكلات اليوم تخترق حدود التخصصات التقليدية وتستدعي تطبيق استراتيجيات عمل ومهارات شاملة وجامعة للتخصصات ومشاركة بين القطاعات. وتعتبر اليونسكو، بوصفها منظمة متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، مستودعا للمعارف المتخصصة والدرايات الفنية، ولكنها ليست مع ذلك وكالة للتمويل. وتتمثل إحدى المزايا النسبية لليونسكو في الترابط والتكامل القائمين بين مجالات اختصاصها الأربعة ومع الشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة. وتستهدف الاستراتيجية المتوسطة الأجل تركيزاً للمهارات على موضوعات واستراتيجيات ومشروعات محددة بصورة جيدة، مشفوعاً بإقامة شبكات داخلية وخارجية لتشاطر المعارف وتبادلها. ويتجلى ذلك من خلال اختيار موضوعين مستعرضين للفترة السداسية يجب أن يكونا ملازمين لجميع برامج اليونسكو وأن يؤديا دورا مركزيا في أنشطة المنظمة كافة وهما:

◀ القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع؛

◀ إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة.

وقد أعدت لكل من هذين الموضوعين المستعرضين استراتيجية متكاملة أدرجت في هذه الوثيقة. وسيؤدي النهوض بهذين الموضوعين المستعرضين إلى ما يلي:

◀ تعزيز النهج والأنشطة الجامعة للتخصصات والمشاركة بين القطاعات داخل اليونسكو؛

◀ تعبئة جميع قطاعات المنظمة من أجل قضية مختارة محددة تحديدا واضحا وتحظى بأولوية عالية على الصعيد العالمي؛

◀ تسليط المزيد من الضوء على إسهام اليونسكو في تحقيق الأهداف المشتركة لجميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

36] وسوف تستلزم استراتيجية اليونسكو الجديدة بشأن اللامركزية مزيدا من الاستراتيجيات والنهج المتعددة التخصصات والمشاركة بين القطاعات. وبدعم خاص من

المحيطات

- برنامج طبيعي لليونسكو -

أنشئت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي) التابعة لليونسكو عام ١٩٦٠ كهيئة متخصصة في منظومة الأمم المتحدة تعنى بتنسيق البحث العلمي والخدمات في مجال المحيطات في كافة أنحاء العالم. وقد أتاح التزام أعضاء جمعيتها العامة البالغ عددهم ١٢٩ دولة عضواً قيام منتدى رفيع المستوى على مدى ٤٠ عاماً لدعم التركيز بشكل قوي على علوم المحيطات. وقد اضطلعت اليونسكو ولا تزال تضطلع من خلال لجنتها هذه بدور طبيعي في تنمية المعارف اللازمة لإدارة موارد المحيطات.

فقد نجحت كوي في التنسيق بين البرامج الرئيسية لعلوم المحيطات المسؤولة عن إنتاج المعارف وجمع البيانات اللازمة لضمان ما يلي:

- ◀ فهم دور المحيطات في الدورة البيو-جيوكيميائية مع توجيه الاهتمام لعملية تغير المناخ والتغير العالمي؛
- ◀ فهم السريان المحيطي وعلاقته بالغلاف الجوي، بما يكفل زيادة نطاق التنبؤ بالطقس والمناخ؛
- ◀ تقييم دور النظم الإيكولوجية البحرية في دورة ثاني أكسيد الكربون في البيئة البحرية؛
- ◀ وضع مرجعية قاعدية وإجراء عمليات تقييم منتظمة لأحواض المحيطات الكبرى بغية التحقق من مدى تأثير الأنشطة البشرية والتلوث.

وتنفيذاً لهذه المهام تقوم كوي بتنسيق نشاط دولها الأعضاء وإقامة شراكات قوية مع المنظمات الأخرى. فهي تتولى رعاية البرنامج العالمي لبحوث المناخ، مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي للعلوم؛ ورعاية البرنامج العالمي لديناميات النظم الإيكولوجية المحيطية، بالاشتراك مع البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي (IGBP)؛ ورعاية دراسة عن الجوانب الإيكولوجية والأوقيانوغرافية للانتشار الطحلبي الضارة على الصعيد العالمي، بالاشتراك مع اللجنة العلمية لبحوث المحيطات (SCOR). كما أن "البرنامج العالمي لدراسة التلوث في البيئة البحرية"، الذي ينفذ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية العالمية (IMO)، يصدر تقييمات منتظمة لأحواض المحيطات الكبرى.

وقد أرست هذه الجهود القاعدة اللازمة لاضطلاع كوي بدور موسع في مواجهة تحديات التنمية المستدامة للمحيطات والسواحل. ففي إطار متابعة قمة الأرض في ريو (١٩٩٢) عهد إلى كوي بمسؤولية "معالجة أوجه عدم اليقين الحرجة بالنسبة لإدارة البيئة البحرية وتغير المناخ". ويجري التركيز بوجه خاص على "العملية الأفريقية"، كمتابعة لمؤتمر عموم أفريقيا بشأن الإدارة المتكاملة المستدامة للبيئة الساحلية (PACSIOM). ومن خلال برنامج التدريب والتعليم والمساعدة المتبادلة (تيمبا) تعمل كوي على تحسين القدرات في البلدان النامية، وهي المسؤولة على الصعيد العالمي عن المساعدة على إنشاء المؤسسات المدعوة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار إلى الإشراف على إدارة شؤون المحيطات بوصفها أوسع مشاعات على كوكب الأرض.

تقوم كوي بتنمية الأوقيانوغرافيا الميدانية، والمراقبة المستمرة لأوضاع المحيطات من أجل توفير تشكيلة من الخدمات للمنتفعين من القطاعين العام والخاص. والمقرر أن توفر بشكل روتيني التنبؤات بشأن ظاهرة النينيو/النينيا والعواصف البحرية والموجات السنامية وبمناخ المحيطات.

أما برنامج كوي الخاص بالتبادل الدولي للبيانات والمعلومات (IODE) والذي يتضمن شبكة من المراكز الوطنية للبيانات الأوقيانوغرافية في ٦٦ بلداً، والمرتبطة بالمراكز العالمية للبيانات الخاصة بالأوقيانوغرافيا، فإنه يروج ويطبق سياسة للتدفق المفتوح وغير المقيد لبيانات المحيطات لكي ينتفع بها المجتمع الدولي.

ومن المبادرات الرئيسية التي بدأت في هذا السياق منذ عام ١٩٩٨ تطبيق النظام العالمي لمراقبة المحيطات (غوس) GOOS، وهي مبادرة تقودها كوي بالتشارك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمجلس الدولي للعلوم (إيكسو). ونظام غوس هو جزء من الاستراتيجية العالمية المتكاملة للمراقبة (ايغوس)، التي تشارك فيها وكالات الفضاء في العالم. ولنظام غوس فرعي لأعالي المحيطات يستهدف تحسين التنبؤ بالطقس والمناخ، ونظام فرعي آخر لتوفير المعلومات اللازمة لإدارة النظم الإيكولوجية والموارد الحية الساحلية وإصلاح ما فسد منها، والتنبؤ بالأخطار الطبيعية والحد من أثارها، والتمكين من القيام بالعمليات البحرية على نحو أسلم وأجدي من حيث التكاليف، ولحماية الصحة العامة.

وتشمل أنشطة الشبكة المتنامية للمراقبة العمليات التالية: الاستشعار عن بعد بواسطة السواحل، أجهزة خاصة بالسواحل بما في ذلك أجهزة قياس المد والجزر؛ واستخدام الطوافات والعوامات الطليقة وغيرها من المنصات؛ والاستفادة من السفن العابرة (بما في ذلك العبارات التجارية)؛ وإعداد سجلات متسلسلة ممتدة زمنياً تتعلق بأوجه التغير. ويؤدي النظام الأصلي للمراقبة التابع لغوس أعماله منذ عام ١٩٨٨ من خلال الدول الأعضاء في كوي ويشمل العناصر التنفيذية الموجودة. وهو ينمو عن طريق إعداد مشروعات رائدة قبل أن توضع موضع التنفيذ وذلك للتأكد من فائدة كل مشروع ومن فعاليته من حيث التكاليف، وعن طريق بناء القدرات في البلدان النامية، وحفز البحوث التي تعزز القدرات، والتفاعل مع المنتفعين لتحديد أنفع المنتجات. وسينفذ الكثير من تطبيقات غوس من خلال اللجنة التقنية الجديدة المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وكوي والمعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية.

التراث العالمي - برنامج طبيعي لليونسكو -

لمحة عن الإطار العام للأنشطة المتعلقة بالتراث العالمي

- ◀ اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢)
- ◀ لجنة التراث العالمي
- ◀ الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية (بلغ عدد الدول الأطراف ١٦٢ دولة في مارس/آذار ٢٠٠١)
- ◀ مركز التراث العالمي (WHC)، أمانة اللجنة
- ◀ الهيئات الاستشارية للجنة - التحالف الدولي من أجل الطبيعة (IUCN)، المجلس الدولي للآثار والمواقع (ايكوموس)، المركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها (ايكروم)
- ◀ ٦٩٠ ممتلكا من ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي مدرجة في قائمة التراث العالمي.

تسهم اتفاقية اليونسكو للتراث العالمي في حماية التنوع الثقافي والطبيعي على الكرة الأرضية، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة في سياق العولمة والتغير العالمي للبيئة. وينتهج مركز التراث العالمي ضمن إطار اليونسكو، نهجا جامعا للتخصصات إزاء صون التراث الثقافي والطبيعي الذي يعتبر ذا قيمة عالمية استثنائية بموجب قرارات تعتمدها لجنة التراث العالمي والجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية.

الإصلاح

- ◀ سيشرع في تنفيذ جدول أعمال تقني للتفكير الاستراتيجي ورسم السياسات، يستهل بالاحتفال بالذكرى الثلاثين للاتفاقية في عام ٢٠٠٢.
- ◀ سيجري إصلاح أساليب عمل اللجنة سعياً إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات الخاصة بصون التراث العالمي.
- ◀ سيجري تنقيح فني وقانوني لمعايير اختيار المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي وطرائق إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر.
- ◀ سيؤدي تنقيح المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي إلى التأكيد مجدداً على مبادئ الصون الواردة في الاتفاقية وعلى إدارة مواقع التراث العالمي.

الاستراتيجية العالمية لضمان التوازن والصفة التمثيلية لقائمة التراث العالمي

لا يزال تنفيذ اتفاقية التراث العالمي يسهم في إعداد معايير دولية لصون التراث. وقد أدى التوسع الذي طرأ على تعريف التراث إلى ظهور تحديات جديدة. فما يستثيره التراث لدى الناس من مجمل استجابات روحية ومادية وتكنولوجية متميزة إزاء بيئتهم إنما يؤكد على الصلات التي تربط بين الثقافة المادية وغير المادية، وعلى التلاحم الذي لا ينفصم بين الطبيعة والثقافة. وأصبحت الدول الأطراف تقترح أعدادا متزايدة من الترشيحات بشأن مواقع ثقافية ليست من الآثار العمرانية، وبشأن مجموعة متنوعة من النظم الإيكولوجية، كما ترشح مواقع تشهد بالتفاعلات الاستثنائية بين الناس والبيئة (المناظر الطبيعية الثقافية)، وأماكن تجمع بين قيم ثقافية وطبيعية معاً، ومواقع تتسم بقيم روحية مع ما يرتبط بها من اعتبارات أخرى. ولذلك فإن الاستراتيجية العالمية لضمان التوازن والصفة التمثيلية لقائمة التراث العالمي تركز الجهود على تحديد مواقع جديدة للتراث العالمي في المناطق غير الممتلئة تمثيلاً كافياً وتحديد فئات التراث التي تعبر تعبيراً أفضل عن التنوع الثقافي والطبيعي في العالم، وكذلك المواقع التي تعبر عن ذاتيات ثقافية متنوعة.

محور التركيز

بغية مواجهة التحديات التي تطرحها حماية التراث سينشأ نظام جديد للشراكات في مجال التراث العالمي يركز فيه على الإدارة الفعالة للتراث. وسيتمثل أحد أهدافه الرئيسية في إدراج أنشطة صون التراث العالمي في التخطيط الإقليمي والحضري وفي استراتيجيات التنمية المستدامة (بما في ذلك السياحة الإيكولوجية والثقافية). وستبذل قصارى الجهود من أجل الاستجابة بسرعة لمختلف الأخطار التي تهدد مواقع التراث العالمي، وذلك لضمان التنوع البيولوجي وصون التراث الثقافي. وسيجري تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وستعد أنشطة جديدة لمواجهة الأخطار المحددة الناجمة عن استغلال الموارد (التعدين مثلاً) في مواقع التراث العالمي أو بالقرب منها. وسيستمر رفع التقارير الدورية كل ست سنوات على نحو ما أقرته الجمعية العامة، وستواصل عمليات المراقبة المعززة فيما يخص حالة صون ممتلكات التراث العالمي؛ وسيجري الترويج للمنافع الثقافية والبيئية والاقتصادية لصون التراث العالمي، باستخدام أمثلة عن أفضل الممارسات في مجال إدارة التراث (بما فيها أمثلة عن نظم الإدارة التقليدية).

وسينشأ برنامج تعبئة لصالح التراث العالمي يستهدف تعزيز شبكة المعلومات عن التراث العالمي الحالية والترويج لأخلاقيات عامة في مجال الصون من خلال بناء القدرات، والتربية (عن طريق شبكة من الجامعات، ومجموعة المواد للتراث العالمي بين أيدي الشباب)، وتوعية الجمهور، ومن خلال استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام. وسيكون الهدف المنشود هو تعبئة قاعدة دولية واسعة لدعم حماية أبرز مواقع التراث الثقافي والطبيعي في العالم.

المكاتب الجامعة، ستقوم أفرقة متعددة التخصصات بمساعدة الدول الأعضاء على إعداد شتى عمليات البرمجة التي تجري في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسوف تسارع اليونسكو - في مسعاها لتصبح منظمة للتعلّم - إلى استنباط وتبني واستخدام تقنيات إدارة المعارف والربط الشبكي، لا سيما الأساليب والأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

[٣٧] التعاون من خلال الشراكات والتحالفات والروابط الأخرى: تمثل الشراكات والتحالفات وغيرها من الروابط والآليات أدوات قوية لمعالجة القضايا العالمية، لا سيما في إطار الطابع الدولي المتنامي للمجتمع المدني والقطاع الخاص، الذي يعزى أساساً إلى تأثير الشبكات الإلكترونية. ونظراً لضخامة الاحتياجات والتطلعات بالقياس إلى الموارد المحدودة المتاحة ليونسكو، فسوف يتعين على المنظمة أن تختار عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية تسعى فيها إلى الاضطلاع بدور قيادي. أما فيما يخص المجالات الأخرى، فسوف يتعين عليها أن تختار المشاركة في برامج تنفذ بالتعاون مع عدد من الشركاء، وفي بعض الحالات مع الشركاء الذين يتولون القيادة. ولذلك فإن من الأمور البالغة الأهمية أن يجري تخطيط جميع الأنشطة، ومنذ البداية، في إطار نظام للشراكة يتيح أكبر قدر من الفعالية في توزيع العمل، ويضمن في الوقت نفسه متابعة فعالة لتنفيذ الأنشطة ولنتائجها. وسوف يتم في وثائق البرنامج والميزانية المقبلة تحديد علاقات الشراكة ضمن إطار سياقي يبيّن على النحو الملائم، وبالنسبة لكل برنامج وكل هدف استراتيجي، من هم الشركاء الذين يشركون فيه ويوضح أدوار وإسهامات كل منهم.

ستواصل اليونسكو تعاونها وتنسيق أنشطتها مع سائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة، بحيث تسهم على هذا النحو في تعزيز منظومة الأمم المتحدة بأكملها من خلال تنفيذ أنشطة تتسم بقدر أكبر من الاتساق والتكامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستشارك اليونسكو، على الصعيد العالمي، مشاركة كاملة في أعمال لجنة التنسيق الإدارية (ACC) وهيئاتها الفرعية. وعلى الصعيد الوطني، ستسهم في برمجة التعاون الإنمائي على المستوى القطري، مع تعزيزه من خلال الإصلاح الجاري لشبكة اليونسكو اللامركزية. وسوف تتركز الجهود بصورة رئيسية على التعاون في إطار التقييم القطري المشترك (CCA) وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)؛ وكذلك التعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سياق إطار التنمية الشاملة (CDF) والوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر (PRSP). وفي هذا السياق، وفي أي عمليات خاصة أخرى، ستعمل اليونسكو

على تجسيد مجالات اختصاصها تجسيداً مناسباً. وستدعم اليونسكو أيضاً الجهود الرامية إلى إشراك الجهات المانحة الثنائية الرئيسية في عمليات البرمجة المشتركة على الصعيد القطري.

ستعمل المنظمة على توسيع نطاق علاقاتها وعلى إبرام اتفاقات للتعاون مع عدد آخر من المؤسسات الدولية الحكومية والدولية والإقليمية، وبنوك التنمية، والشركاء الثنائيين.

ستعتمد اليونسكو أيضاً على علاقاتها العريقة والمثمرة مع العديد من المنظمات غير الحكومية ومع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات التي ينتمون إليها، بما في ذلك المدارس المنتسبة.

ستواصل اللجان الوطنية، باعتبارها عناصر مكوّنة ليونسكو وفقاً لروح المادة السابعة من الميثاق التأسيسي لليونسكو، الاضطلاع بدور الهيئات المركزية للاتصال بين الدول الأعضاء واليونسكو، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز الوعي العام بمثل المنظمة وأنشطتها. وقد تشمل طرائق العمل تعزيز القدرات البشرية والتنفيذية وكذلك القدرات على الربط الشبكي لدى اللجان الوطنية، بغية تيسير مشاركتها بمزيد من الفعالية في تنفيذ برامج اليونسكو وتقييمها. وسيستمر بذل الجهود اللازمة لتمكين اللجان الوطنية من أداء دورها كاملاً كهيئات للاستشارة والاتصال والإعلام والتقييم وتنفيذ البرنامج، إلى جانب توسيع حقل نشاطها ليشمل البحث عن الموارد وتعبئة الشراكات الجديدة. سيعطى دفع جديد لأندية اليونسكو ومراكزها ورابطاتها التي تضم ٥٠٠٠ عضو في ١٢٠ بلداً. وهذه الهيئات مؤهلة تماماً لتمثيل فئات متنوعة داخل المجتمع المدني وللإسهام في تثقيف المواطنين وفي تحقيق التفاعل بين الثقافات وبين الأجيال.

سيساعد التعاون مع البرلمانين (بما في ذلك رابطات اليونسكو للبرلمانيين) على تكوين جماعة أساسية مناصرة لليونسكو، وإقامة روابط بين الشقين التنفيذي والتشريعي، مع مراعاة مختلف جوانب صلاحيات اليونسكو وأنشطتها.

أصبح التعاون والتحالفات والشراكات مع القطاع الخاص على مختلف المستويات أمورا تكتسي أهمية متزايدة لا بالنسبة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها فحسب، بل كذلك بالنسبة لليونسكو. وستبذل جهود حثيثة لإيجاد فرص لمثل هذا التعاون خلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، مع الحرص على أن يحترم الشركاء القواعد الأخلاقية في ممارساتهم وأن يقدموا مساهمات نقدية هامة ومناسبة.

ثالثاً - توفير الإمكانيات

يقتضي الأمر تعديل مجمل سياسة الموارد البشرية بما يتناسب مع هذه الاحتياجات، مع مراعاة تأثير العوامل الأساسية مثل توافر الحوافز، وروح المبادرة والإبداع، والتوازن بين الجنسين، والتوزيع الجغرافي للموظفين، وتفويض السلطة، وقابلية المساءلة. وسيكون تجديد شباب ملاك الموظفين هدفاً من الأهداف الرئيسية، وكذلك الشأن بالنسبة لتحسين وتخطيط التدرج في السلك الوظيفي. وكجزء أساسي من النظام الجديد لإدارة شؤون الأداء سيجري إعداد إطار قائم على مبدأ الكفاءة يشمل كبار الإداريين. وستعاد صياغة نظام تقييم أداء الموظفين بحيث يربط بصورة واضحة بين الأهداف المقررة والنتائج المحرزة ويتضمن نموذج الكفاءة، كما ستعد سياسة وبرنامج للتدرج في السلك الوظيفي بما يشمل عمليات النقل الأفقي والتكليف بمهام خاصة وبرنامجا للدراسات في الخارج وللتدريب المرتبط بالتطور الوظيفي. وستنفذ سياسة خاصة جديدة بشأن العلاقة بين العمل والأسرة تستهدف تمكين الموظفين من التوفيق على نحو أفضل بين عملهم ومسؤولياتهم تجاه أسرهم. وانطلاقاً من الحرص على رفاه موظفي المنظمة فإن هذه السياسة تسعى أيضاً إلى اجتذاب الموظفين الأكفاء واستبقائهم. ومن أجل التوفيق على أفضل نحو ممكن بين احتياجات المنظمة والتطلعات المشروعة لموظفيها، سواء في المقر أو في الميدان، أعد نظام للتناوب يضمن مزيداً من الحراك للموظفين. كما ستكفل اليونسكو لجميع موظفيها فرصة التعلم المستمر، وسوف تعد وتنفذ مجموعة من البرامج التدريبية لهذه الغاية. وإن إدخال أساليب عمل وتقنيات وخدمات توثيقية حديثة تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، سيتيح إمكانيات للتعلم والتدريب عن بعد على الصعيد العالمي، ولتأمين الاتصالات الفورية بين المقر والمكاتب الميدانية وغيرها من الهيئات، والقيام بدور محور للربط الشبكي ولتشاطر المعارف وتبادلها.

٤٢ [٤٢] وإن تحسين عمليات التنظيم الإداري في المنظمة بأكملها، بما في ذلك التوسع في تفويض السلطة وزيادة فعالية آليات وإجراءات الإشراف، سيكون أيضاً عاملاً حاسماً بالنسبة لمصداقية اليونسكو وشفافيتها ومساءلتها وفعاليتها وتأثيرها. ولن يكون هذا الأمر مجرد حدث عرضي، بل سيتطلب بذل جهود دائبة على مدى عدة فترات عامين وعدة مراحل.

٤٣ [٤٣] وسوف يفضي إصلاح اللامركزية في اليونسكو إلى زيادة الملاءمة المباشرة للمنظمة بالنسبة للدول الأعضاء، بالنظر إلى ما يتوقع أن ينجم عن هذا الإصلاح من توثيق للمشاورات

تعبئة الموارد - اعتمادات الميزانية العادية والاعتمادات الخارجة عن الميزانية

٣٨ [٣٨] سوف تستلزم مواجهة التحديات الحالية والمستجدة قدراً هائلاً من الموارد البشرية والمالية لا تقوى اليونسكو على تأمينه، بل ولا يستطيع توفيره نظام التعاون الدولي بأكمله. ففي الوقت الحالي، هناك تفاوت بين الموارد المالية اللازمة لمواجهة المشكلات العالمية المعقدة والتدفقات المتضائلة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وي طرح هذا الأمر معضلة كبرى على المنظمات المتعددة الأطراف، نظراً لأن الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية يمثل عائقاً أمام تنفيذ الأنشطة البرنامجية وضمان استدامتها.

٣٩ [٣٩] ونظراً لقلّة الموارد المالية، فإن أحد الخيارات يتمثل في زيادة المساهمات الخارجة عن الميزانية التي تقدم من خلال اليونسكو، والتي تتجاوز الاعتمادات المتوافرة حالياً للبرنامج بنسبة ٥ إلى ١. ولذلك فإن الأموال الخارجة عن الميزانية - التي تقدمها الجهات المانحة الحكومية الثنائية، ومنظمات التمويل التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وبنوك التنمية الإقليمية والقطاع الخاص - أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أساس موارد اليونسكو. وسوف تصبح هذه الأموال من الآن فصاعداً عنصراً أساسياً في برمجة أنشطة اليونسكو ويجب توجيهها بحزم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة لهذه الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، ستبذل اليونسكو جهوداً حثيثة لتحقيق الاتساق بين البرنامج العادي وأهداف وتطلعات الجهات المانحة للأموال الخارجة عن الميزانية.

٤٠ [٤٠] وستواصل اليونسكو أيضاً، بالتعاون مع شركاء التمويل الخارجيين، النظر في إمكانية تحديد استراتيجيات للتمويل أطول أجلاً وإدراج هذه الاستراتيجيات ضمن اتفاقات رسمية للتعاون. وفي هذا السياق، سيجري استطلاع إمكانية وضع ترتيبات للتمويل من جهات مانحة متعددة ولعدة سنوات. وفي سبيل الاستفادة من التأثير الحفّاز لبرامج اليونسكو، سيجري أيضاً الاضطلاع بدراسات مشتركة أو تكاملية مع الجهات المانحة في موضوعات معينة.

الموارد البشرية والتجديدات الإدارية

٤١ [٤١] إن لأولويات البرنامج تأثيرها الحتمي فيما يخص الاحتياجات من الموظفين، من حيث ملائمة المهارات، والكفاءات، والأعداد، والتدريب، وتجديد الخبرات. وسوف

مع هذه الدول وزيادة مشاركتها المباشرة في الدورة التخطيطية، وتحسين فعالية تنفيذ البرامج. ويرمي الإصلاح بوجه عام إلى زيادة فعالية استخدام الموارد من خلال ترشيد العمليات الميدانية وزيادة ترابطها، مما يتيح تركيز الخبرات والموارد البشرية من خلال النهج القائم على تجميع المكاتب.

الاتصال بالعالم وتعزيز قدرة اليونسكو على الإشعاع

[٤٤] في جو دولي تتزايد فيه المنافسة والتوجه نحو النتائج، سيكون من الأمور البالغة الأهمية إبراز صورة اليونسكو، وتعزيز قدرتها على الاتصال والإشعاع.

[٤٥] وسيتم وضع آلية جديدة من أجل تعزيز ذاتية المنظمة. ولا يتمثل جوهر الأمر هنا في الحديث عن بنية المنظمة في حد ذاتها بقدر ما يتمثل في التعريف، من خلال النصوص المكتوبة والرسوم البيانية، بمهامها الأساسية وبالأهداف التي تعتمزم تحقيقها خلال السنوات الست المقبلة. وسيكون الهدف من عملية الاتصال هو الإفصاح عن رسائل اليونسكو ومساندة تنفيذ برامجها.

[٤٦] وستقوم هذه العملية على آلية منظمة ودائمة لمتابعة الرأي العام، مع الحرص على أن يشارك فيها، في المقام الأول،

مديرو البرامج. وسيُنشأ لهذا الغرض مركز اتصال في كل قطاع من قطاعات البرنامج، وستنظم دورات تدريبية لتعزيز تنفيذ هذه الآلية الجديدة.

[٤٧] وسيتمتع على اليونسكو أن تقوم بإعادة توجيه خياراتها في مجال الوسائط الإعلامية وأن تعطي الأولوية للمعلومات الرقمية، مع الحرص على تمكين الجميع من الحصول على المعارف والمعلومات في مختلف مجالات نشاطها. كما أن خدمات الإعلام والنشر القائمة، والتي ستضاف إليها وظيفة جديدة تتعلق بتنسيق التحرير للمواد المنشورة عبر شبكة ويب، سوف تُجمع في إطار هيئة واحدة تعمل بالتآزر مع قطاعات البرنامج، وستسهم بذلك في نشوء "ثقافة اتصال" جديدة داخل اليونسكو.



[٤٨] وتتضمن الأقسام اللاحقة عرضاً للأهداف الاستراتيجية الرئيسية والفرعية، وللإستراتيجيات التي ينبغي تطبيقها، وللنتائج المتوقعة. وهي تتضمن أيضاً وصفاً للأنشطة التي ينبغي الاضطلاع بها في مجالات اختصاص اليونسكو - التربية والعلوم والثقافة والاتصال - ومن خلال موضوعيها المستعرضين بشأن القضاء على الفقر، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإسهامها في مجتمعات المعرفة. ويعطي الجدول التالي صورة عامة ومنتظمة عن الموضوعات الأساسية والأهداف الاستراتيجية التي تقوم عليها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

موضوع موحد

إسهام اليونسكو في تحقيق السلام والتنمية البشرية في عصر العولمة من خلال التربية والعلوم والثقافة والاتصال

موضوعان مستعرضان :

- القضاء على الفقر ولا سيما الفقر المدقع ■
- إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة ■

ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية

وضع وترويج مبادئ ومعايير عالمية، تستند إلى قيم مشتركة، بغية الاستجابة للتحديات المستجدة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال، وحماية "الصالح العام المشترك" وتعزيزه

تشجيع التعددية من خلال الاعتراف بالتنوع وصونه مع احترام حقوق الإنسان

تشجيع التمكين والمشاركة في "مجتمع المعرفة" الناشئ من خلال تكافؤ فرص الحصول على المعرفة وبناء القدرات وتشاطر المعارف

إثنا عشر هدفاً استراتيجياً

التربية	العلوم	الثقافة	الاتصال والمعلومات
■ تعزيز التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛	■ تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية والتحول الاجتماعي؛	■ تشجيع إعداد وتطبيق صكوك تقنية في المجال الثقافي؛	■ تشجيع التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات؛
■ تحسين نوعية التعليم من خلال تنوع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم؛	■ تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغيير الاجتماعي؛	■ صون التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات؛	■ تشجيع التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وفي الشبكات العالمية للمعلومات؛
■ تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم.	■ تحسين القدرات العلمية والتقنية والبشرية على المشاركة في مجتمعات المعرفة الناشئة.	■ تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف.	■ تأمين فرص الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال للجميع، لا سيما فيما يتعلق بمواد الملك العام.

التربية

المنظمة بوصفها الهيئة المسؤولة عن التنسيق بين الشركاء في ميدان "التعليم للجميع" وعهد إليها بمهمة المحافظة على الدافع الجماعي لهؤلاء الشركاء. ومن ثم فإن اليونسكو تضع نتائج مؤتمر داكار والأولويات التي حددها في صميم أنشطتها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وسيكون تحقيق الأهداف الستة لإطار عمل داكار (انظر الإطار) هو الأولوية الرئيسية لاستراتيجية اليونسكو في مجال التربية. وفي الواقع فإن المتابعة الدقيقة والفعالة لنتائج منتدى داكار هي التي ستحدد طبيعة الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة بكافة وحداتها في المستقبل.

[٤٩] عملا بمحاور اليونسكو الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة، ستعمل المنظمة على تعزيز التعليم باعتباره حقا أساسيا، وتحسين نوعية التعليم وحفز التجديد وتشاطر المعارف وأفضل الممارسات. كما توجه اليونسكو جهودها في مجال التربية نحو القضاء على الفقر من خلال نظم التعليم النظامي وغير النظامي.

[٥٠] وكان المنتدى العالمي للتربية (داكار، السنغال، أبريل/ نيسان ٢٠٠٠) عامل دعم لليونسكو. فقد أقر المنتدى بدور

التعليم للجميع - أهداف داكار الستة

(اعتمدها المنتدى العالمي للتربية، داكار، السنغال ٢٦-٢٨ أبريل/ نيسان ٢٠٠٠)
(إطار عمل داكار، الفقرة ٧)

إننا نلتزم جماعيا في هذا الإعلان بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (١) توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا؛
- (٢) العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات وعلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة؛
- (٣) ضمان تلبية حاجات التعلّم لجميع النشء والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات الحياتية وبرامج المواطنة؛
- (٤) تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛
- (٥) إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد؛
- (٦) تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفا بها ويمكن قياسها، لا سيما في القدرات القرائية والحسابية والمهارات الحياتية الأساسية.

٥١] وأكد إطار عمل داكار من جديد الرؤية التي خلص إليها المجتمع الدولي في "المؤتمر العالمي حول التربية للجميع" (جومتين، تايلاند، ١٩٩٠)، وموآها أن لكل طفل وكل يافع وكل راشد حقا إنسانيا في تعليم يلبي حاجاته الأساسية. وقد أعطى منتدى داكار لرؤية جومتين اتجاها تنفيذيا أكثر دقة وأولى عناية خاصة لما يلي:

- ◀ حاجات التعلّم لدى الفقراء والمستبعدين،
- ◀ الحد من أمية الكبار،
- ◀ توسيع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة،
- ◀ تحسين نوعية التعلّم،
- ◀ إزالة الفوارق بين الجنسين،
- ◀ تعبئة الموارد اللازمة.

٥٢] وبالإضافة إلى ذلك، ألقى منتدى داكار مسؤولية أعمال الحق في التعليم على عاتق الدول الأعضاء مباشرة. وشدّد المنتدى على ضرورة العمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع بالتعاون الوثيق بين الحكومات والمجتمع المدني ومن خلال عملية تتسم بالشفافية والديمقراطية والتشارك. وستمثل مهمة اليونسكو في تعبئة وتنسيق الدعم المقدم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها إزاء التعليم للجميع على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع المراعاة التامة لتنوع الأوضاع الوطنية، وتجديد نظم التعليم ونهوجه بهدف الاستجابة لتحديات بناء مجتمعات المعرفة.

٥٣] وكان منتدى داكار جزءا من قوى التغيير الحالية التي يشهدها عالم التربية. وقد ساعد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين بعنوان "التعلّم: ذلك الكنز المكنون"، بالإضافة إلى سلسلة من المؤتمرات العالمية لليونسكو (تعليم الكبار، هامبورغ، ١٩٩٧؛ والتعليم العالي، باريس، ١٩٩٨؛ والتعليم التقني والمهني، سيول، ١٩٩٩؛ والعلوم، بودابست، ١٩٩٩)، على تحديد جدول أعمال دولي طموح تتوحد عناصره في إطار الجهود العالمية الرامية إلى بناء مجتمعات للتعلّم تقوم على التعليم بوصفه عملية مستمرة مدى الحياة. وقد تزامن ذلك مع تجدد الاهتمام بالتعليم وبالسياسات التعليمية على أعلى المستويات في العديد من البلدان، في الشمال وفي الجنوب على حد سواء. ومن بين الأمور التي تكتسي أهمية خاصة ما برز من إجماع على أن التعليم يجب أن يكون عاملا مركزيا في الجهود الدولية لمكافحة الفقر والاستبعاد، وهو هدف من أهداف التنمية الدولية الرئيسية التي حددتها قمة الألفية (انظر

الإطار في الصفحة ٨). وما يعادل ذلك في الأهمية، مسألة الاعتراف بأن التعليم يجب أن يؤدي دورا أساسيا في تعلّم العيش معا في عالم يسير نحو العولمة وبتزايد ترابطا، وخاصة عن طريق إشاعة التسامح واحترام القيم المشتركة على المستوى العالمي وحقوق الإنسان وحياته الأساسية.

٥٤] وستعمل اليونسكو على مراعاة كامل المسار التعليمي، بدءا بالتعليم قبل المدرسي وحتى التعليم العالي، بما في ذلك النهج النظامية وغير النظامية، والتعليم التقني والمهني، ومكافحة الأمية بكل أبعادها، بما فيها تنمية المهارات الأساسية والقراءة الوظيفية، وتعلّم الكبار مدى الحياة، واستخدام اللغات المحلية، ويعد كل هذا ضروريا لضمان نجاح "التعليم للجميع". وفي هذا السياق ستؤمّن المتابعة الملائمة للمؤتمرات الدولية والالتزامات ذات الصلة.

٥٥] وسيكون لعمل اليونسكو بُعد "تمهيدي" وبُعد "متقدم" في آن معا. ويعتبر الدوران اللذان تؤديهما، بوصفها مختبرا للأفكار التربوية وهيئة للتقنين في مجال التعليم، تعبيرا حيويا عن العمل الذي تضطلع به في المراحل التمهيديّة والذي يشمل تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء، وتحليل السياسات وصياغتها، وعمليات الرصد ووضع التقارير وإجراء البحوث. وهما يتيحان أيضا الفرصة للتعاون المثمر بين اليونسكو وشركائها (من الأوساط الأكاديمية والحكومية وغير الحكومية) وكذلك ضمن شبكاتها من المعاهد وغيرها من المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم.

٥٦] وسيكون دور اليونسكو في المراحل المتقدمة مركزًا على بناء القدرات وتبادل المعلومات، وغير ذلك من طرائق التعاون الدولي. وستولى عناية خاصة لاستحداث حلقات لجمع المعلومات عن نتائج الأنشطة بحيث تساعد الخبرات والمعارف المستمدة من الشبكات الخاصة ببناء القدرات وبالمعلومات على إثراء وتوجيه العمل في المراحل التمهيديّة. وفي المقابل، سيساعد هذا العمل التمهيدي على صياغة واستيفاء الأنشطة المتقدمة التي تقوم اليونسكو من خلالها بتقديم الدعم للدول الأعضاء. وإلى جانب تركيز الجهود والموارد على التعليم للجميع، ستواصل اليونسكو اهتمامها بالشواغل والمسؤوليات التربوية الأخرى، مثل التربية من أجل ثقافة السلام، وتعليم العلوم والتكنولوجيا، والتعليم العالي، والتعليم التقني والمهني. وستكون هذه الجوانب من عمل اليونسكو هامة بوجه خاص بالنسبة لتجديد نظم التعليم وبناء مجتمعات المعرفة.

المبادرة العالمية من أجل التعليم للجميع

نحن نؤكد أن نقص الموارد لن يثني أياً من البلدان الملتزمة جدياً بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف. لقد أعلن المجتمع الدولي هذا الالتزام الجماعي في داكار وأطلق مبادرة عالمية دعماً للتعليم للجميع.

ستقوم اليونسكو، في إطار مسؤولياتها التنسيقية، بتنسيق المبادرة العالمية الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل تأمين الدعم الفعال للجهود الوطنية في ميدان التعليم للجميع. وبناء على ما تمّ الاتفاق عليه في داكار، ستتضمن الاستراتيجية في هذا المجال الخيارات الستة التالية، التي سيجري تعديلها تبعاً للظروف الخاصة بكل بلد:

- (١) زيادة التمويل الخارجي للتعليم، ولا سيما التعليم الأساسي؛
- (٢) تحسين القدرة على التنبؤ بتدفق المساعدات الخارجية؛
- (٣) تيسير قيام تنسيق أكثر فعالية بين المانحين؛
- (٤) تعزيز نهج تشمل قطاع التعليم بكامله؛
- (٥) العمل بصورة أسرع وأعمق وأشمل على التخفيف من عبء الديون و/أو إلغائها بهدف الحد من الفقر، مع التزام قوي بالتعليم الأساسي؛
- (٦) القيام بمراقبة أدق وأكثر انتظاماً لما يحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع، بما في ذلك إجراء عمليات تقييم دورية كجزء من السياسة القائمة على الشواهد.

الهدف الإستراتيجي ١

تعزيز التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

[٥٧] يمثل تعزيز الحق في التعليم، المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عنصراً أساسياً في مهمة اليونسكو. ويعتبر التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي والشامل للجميع واحداً من أوضح هذه الحقوق وأدقها تحديداً والتي يقع على عاتق الحكومات واجب ومسؤولية العمل على تحقيقها. وتمثل التعهدات السياسية التي قطعها المجتمع الدولي في داكار، وكذلك إطار عمل داكار الذي اعتمده، تعبيراً عن الإرادة السياسية الجماعية في إحراز تقدم جوهري خلال السنوات القادمة. وفي هذا السبيل، ستعمل اليونسكو على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية التالية:

إقامة الشراكات من أجل التعليم للجميع

[٥٨] ستضطلع اليونسكو بدور العامل الحفّاز للتعاون الدولي في مجال التعليم، من خلال تعبئة الشركاء والموارد لتحقيق أهداف التعليم للجميع. وإدراكاً من اليونسكو لحقيقة أن

الشركاء الرئيسيين في جميع أشكال التعاون المتعلق بالتعليم للجميع هم الدول الأعضاء، فإنها ستقوم بتنسيق التخطيط الشامل والكامل والمستمر للسياسات العامة على جميع المستويات (الوطني والإقليمي والدولي)، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الرسميين الأربعة في حركة التعليم للجميع (البنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - التي ستضطلع بأدوار تكاملية هامة ضمن نطاق اختصاصاتها)، ومع سائر المنظمات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع الوكالات الثنائية والمنظمات غير الحكومية. ومن أجل إقامة المزيد من العلاقات، فإن اليونسكو تشارك في أعمال "فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية" سيما فيما يخص القضايا المتصلة بالتعليم. وستستمر اليونسكو في تنسيق المبادرة العالمية الرامية إلى تصميم الاستراتيجيات وتعبئة الموارد اللازمة لدعم الجهود الوطنية في مجال التعليم للجميع. واستناداً إلى مبادئ المبادرة العالمية مفهومة بنفس المعنى ومقبولة لدى الشركاء في مجال التعليم للجميع، أي جميع المنظمات الدولية الحكومية، والوكالات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية والبنوك الإقليمية للتنمية، والمنظمات غير الحكومية، والبلدان المستفيدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ستقوم اليونسكو بالترويج على مستوى عالٍ لزيادة حجم الموارد التي يوفرها المجتمع الدولي لدعم الجهود الوطنية المتعلقة بالتعليم للجميع، وكذلك لتحسين طبيعة هذه الموارد وتنويعها. وستجمع في ذلك بين

٦٠ وسيجري تعزيز التعاون وتشاطر الخبرات فيما بين الدول الأعضاء والوكالات الشريكة، عن طريق تنظيم منتديات وطنية وإقليمية ودون إقليمية للتعليم للجميع وغير ذلك من آليات التعاون. وستركز اليونسكو اهتمامها بوجه خاص على أقل البلدان نمواً وأفريقيا وجنوب آسيا والبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو تشهد أزمات. وبوجه خاص، سوف تعطي مرتبة عالية من الأولوية لاحتياجات البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، وذلك مراعاة لواقع أن ثلثي الأميين في العالم هم من سكان البلدان التسعة المذكورة.

٦١ ومن أجل التشجيع على وضع سياسات تستند إلى الشواهد، ستقوم اليونسكو، بما في ذلك من خلال معاهد التربية التابعة لها، بتقديم المساعدة لتمكين الدول الأعضاء من استجلاء أوضاعها، وتصميم نظم تعليمية أفضل، وتوفير الخدمات ورصد النتائج والتطورات نحو تحقيق أهداف "التعليم للجميع". وستولى مرصد التعليم للجميع، الموجود في إطار معهد اليونسكو للإحصاء، رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع وإعداد التقارير في هذا المجال، وذلك بالتعاون الوثيق مع الهيئات الوطنية والوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة في ميدان التعليم للجميع. وسيقوم المرصد أيضاً بالمساعدة على بناء القدرات وتيسير التداول الحر لجميع المعلومات والبيانات الملائمة وتشاطرها. ومن ثم فإن اليونسكو ستقدم إسهامات وخدمات إرشادية حيوية ومستمرّة للمسؤولين عن رسم السياسات على كافة المستويات، مع التركيز على صياغة السياسات وخطط العمل الوطنية للتعليم للجميع وعلى مراجعتها وتعديلها عند الاقتضاء.

النتائج المتوقعة:

- ◀ وضع عدد كبير من الخطط الوطنية للتعليم للجميع بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ والشروع في تنفيذها؛
- ◀ زيادة التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال تنظيم منتديات إقليمية ودون إقليمية للتعليم للجميع وإنشاء آليات دائمة للتشاور وتشاطر الخبرات في العديد من المناطق والمناطق الفرعية؛
- ◀ قيام العديد من البلدان بوضع سياسات واتخاذ قرارات استناداً إلى الشواهد، من خلال عمليات منتظمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع وتقييمه وإعداد التقارير بشأنه؛
- ◀ تعزيز القدرات في مجال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها في العديد من البلدان والمناطق.

النهج التقليدية والنهج التجديدية لتعبئة الموارد واستخدامها وإدارتها، مثل تعبئة مساعدات إنمائية رسمية أكبر حجماً وأكثر قابلية للتنبؤ بها، واستخدام نهج على مستوى قطاعات بأكملها، وخطط لتخفيف أعباء الديون، واضطلاع الحكومات بالتنسيق بين الجهات المانحة، وذلك كتدابير لتأمين الفعالية (انظر الإطار). ومن الواضح أن تنفيذ كافة التزامات "التعليم للجميع" سيحتاج إلى موارد إضافية.

النتائج المتوقعة:

- ◀ تحقيق التزام سياسي مستديم ووضع أهداف وأولويات التعليم للجميع في طبيعة جداول أعمال السياسات العامة على المستويات الدولي والإقليمي والوطني؛
- ◀ توجيه المساعدات الدولية واستخدامها وإدارتها على نحو فعال لدعم الجهود الوطنية في ميدان التعليم للجميع؛
- ◀ تأمين مساعدات مالية خارجية أكبر حجماً وأكثر قابلية للتنبؤ بها لصالح التعليم الأساسي، من أجل دعم الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال التعليم للجميع.

دعم إصلاح السياسات لصالح التعليم للجميع

٥٩ إن مدى النجاح في تحقيق أهداف داكار سيتحدد على المستوى القطري. وستتمثل إحدى المهام الرئيسية لليونسكو في تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال إصلاح سياساتها، ولا سيما في تصميم وتنفيذ السياسات وخطط العمل الخاصة بالتعليم للجميع وكذلك الوثائق القانونية الرامية إلى تعزيز انتفاع الجميع بالتعليم الأساسي. ويجب أن تضطلع الدول الأعضاء بالدور الرئيسي في تصميم أو تعزيز خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٢، وهي خطط ينبغي أن تندرج في صلب الاستراتيجيات الوطنية الشاملة في مجالي التعليم والحد من الفقر في آن معا. وسيكون من بين أهم عوامل نجاح سياسات التعليم للجميع، وفقاً لما أكد عليه مؤتمر جومتين عام ١٩٩٠، هو أن التعليم الأساسي يتجاوز بكثير مجرد التعليم الابتدائي. فالتعلم يبدأ منذ الولادة ويستمر طوال الحياة. ولذلك ستؤكد اليونسكو على دمج الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ضمن السياسات والنظم التعليمية. وستولي أيضاً عناية خاصة لتعلم الكبار وستعمل، في إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، على إحياء التعليم الأساسي غير النظامي للياقنين ولل كبار. وستبذل المنظمة جهودها لكي تعتمد السياسات التربوية نهوجاً جامعة تكفل التعليم للجماعات المهمشة وللأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وللأقليات الإثنية.

- ◀ تكثيف المناقشات العامة على الصعيد الدولي بشأن الحق في التعليم؛
- ◀ إعداد مبادئ توجيهية ومعايير مشتركة، بما في ذلك اقتراح إعداد وثيقة تقنية جامعة بشأن الحق في التعليم؛
- ◀ إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي أو التقليل من هذا التفاوت إلى حد كبير في معظم الدول الأعضاء بحلول عام ٢٠٠٥؛
- ◀ إعداد واعتماد وتنفيذ عقد للأمم المتحدة لمحو الأمية وخطة عمل عشرية في هذا المجال، من أجل بلوغ الهدف المتمثل في إحراز تحسن بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥.

تمكين الفقراء والوصول إلى المحرومين عن طريق التعليم

٦٤] يمثل أحد التحديات الرئيسية بالنسبة لليونسكو في تأمين الانتفاع بالتعليم للملايين من الأطفال والكبار الذين يعيشون في حالة من الفقر ويعانون من الحرمان بسبب وضعهم الاقتصادي أو الجغرافي، أو بسبب الحواجز الثقافية أو اللغوية، أو بسبب احتياجاتهم الخاصة. ومن أجل ضمان الاستجابة لاحتياجات الفقراء والمستبعدين والمهمشين، ستقدم اليونسكو مساعدتها لبناء القدرات اللازمة في أوساط الحكومات الوطنية والمجتمع المدني، وستقوم بجمع ونشر أفضل الممارسات، وحفز الحوار بشأن اعتماد نهج اندماجية للاستراتيجيات في مجال التعليم.

٦٥] وستسعى اليونسكو إلى توسيع نطاق التعليم الأساسي غير النظامي الذي يكفل للناس فرصاً متكافئة وميسرة لمعرفة حقوقهم في المشاركة في الحوار المتعلق بالسياسة العامة، وفي اللجوء إلى القضاء، وفي الحصول على عمل، وفي الانتفاع بالخدمات الاجتماعية والمرافق المدنية الأساسية، بما فيها مرافق التربية البدنية والرياضية، ولمعرفة الإجراءات والممارسات الكفيلة بتحسين نوعية حياتهم بوجه عام. وستعمل اليونسكو أيضاً على النهوض بالتعليم الأساسي غير النظامي الذي يؤكد على مفهوم التعرض للمخاطر وكيفية التصرف تجاهها، وخاصة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وإساءة استعمال العقاقير.

٦٦] واليونسكو ملتزمة أيضاً بتقديم الدعم لتلبية الاحتياجات التعليمية للبلدان والجماعات السكانية التي تمر بأزمات. وسيشمل ذلك تقديم مساهمات لشبكة للتعاون بين الوكالات بشأن التعليم في حالات الطوارئ يركز الاهتمام فيها على اللاجئين والمهجرين والنساء والأطفال المتأثرين بالنزاعات. وستقوم اليونسكو أيضاً بجمع المعلومات ونشرها بهدف تعبئة

٦٢] إن الحق في التعليم ليس فقط حقاً مكرساً في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فحسب، بل هو حق معترف به أيضاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين ١٣ و١٤)، وفي الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل (المواد من ٢٨ إلى ٣٠) وفي وثائق تقنية عديدة أخرى. ومن ثم فإن إنكار الحق في التعليم والحرمان منه يشكلان انتهاكاً لحقوق الإنسان. وسوف تضاعف اليونسكو جهودها الداعية إلى تأمين تطبيق أكفأ للوثائق التقنية القائمة فيما يخص الحق في التعليم، وستتعاون لهذه الغاية مع المؤسسات المختصة، ولاسيما لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستكون مراقبة تطبيق الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠) من العناصر الهامة الأخرى في عمل اليونسكو. وسيتم التركيز بوجه خاص على ضمان أن يصبح التعليم شاملاً حقاً، لا سيما عن طريق الوصول فعلاً إلى المحرومين، ولا سيما الفقراء والنساء والفتيات وسكان الأرياف والأقليات واللاجئين والبلدان أو الشعوب ضحايا الكوارث والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وستبذل اليونسكو مزيداً من الجهود لإشراك الدول الأعضاء والجهات الجديدة العاملة في توفير التعليم في حوار يركز الانتباه على التعليم باعتباره مصلحة عامة، ولتشجيع جميع الأطراف الفاعلة في ميدان التعليم على إيلاء العناية الواجبة في مشروعاتها لضرورة ضمان الإنصاف والاندماج والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة.

٦٣] يمثل تعزيز حق الفتيات في التعليم أولوية عالية بالنسبة لليونسكو. وتمشيا مع إعلان الأفية، وسعياً إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، فإن اليونسكو ستظل شريكاً فعالاً في مبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات. وسيكون الحرص على تأمين الإنصاف بين الجنسين سمة بارزة في برنامج اليونسكو الخاص بالتربية برمته. وتتمثل إحدى وسائل أعمال الحق في التعليم في العمل من أجل محو الأمية. و بالنظر إلى تفاقم التفاوت بين الأميين والمتعلمين في الاستفادة من الفرص الاجتماعية والمدنية والاقتصادية، فإن اليونسكو ستضاعف جهودها من أجل تحقيق محو الأمية للجميع، مع التركيز أساساً في هذا المجال على الفتيات والنساء. ومن جهة أخرى، سيتم التركيز على تعليم من شأنه أن يساعد على مواجهة التحديات التي يطرحها الفقر والاستبعاد، عن طريق تعزيز المهارات الحياتية ودخول عالم العمل، لا سيما بفضل التعليم التقني والمهني.

الرأي العام والدعم على الصعيد الدولي لمواجهة الأوضاع الصعبة التي يعيش فيها أطفال اللاجئين وكذلك أطفال الشوارع والأطفال العاملون المحرومون من حقهم في التعليم. وستسهم اليونسكو على وجه الخصوص في دعم تعليم اللاجئين وغيرهم من المهجرين، لا سيما في البلدان التي تمر بأوضاع متأزمة أو كوارث طبيعية، وفي ضمان بقاء التعليم كمجال رئيسي من مجالات العمل الإنساني الدولي.

النتائج المتوقعة:

- ◀ توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم في العديد من البلدان من خلال وضع استراتيجيات شاملة واندماجية في مجال التعليم لصالح الفقراء والمستبعدين؛
- ◀ وضع برامج للتعليم الأساسي غير النظامي كوسيلة للمساعدة على تنمية المهارات الحياتية، ومن ثم للتخفيف من وطأة الفقر وتحسين نوعية الحياة للناس؛
- ◀ تعزيز آليات مشتركة بين الوكالات من أجل التعليم في حالات الطوارئ، وتقديم دعم أكثر فعالية للدول الأعضاء التي تمرّ بمرحلة ما بعد النزاعات أو التي تشهد أزمات.

الهدف الاستراتيجي ٢

تحسين نوعية التعليم من خلال تنويع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم

- [٦٧] ستشجع اليونسكو اعتماد نهج جديدة لتحسين نوعية التعليم للجميع مدى الحياة. إن العمل على توفير التعليم الجيد أصبح مهمة جوهرية لليونسكو وسيرومي إلى إيجاد توازن ملائم بين النتائج والمضامين. ويجب أن يتجاوز مجرد زيادة الإسهامات المادية في النظم المدرسية أو تعزيز فعالية المدرسة، على الرغم من أهمية هذين العنصرين. فالتعليم الجيد يجب أن يكون على أساس شمولي وأن يتضمن ما يلي:
- (أ) التربية على القيم والتربية المدنية، ولا سيما فيما يخص حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والقيم المشتركة عالمياً، مثل المواطنة والتسامح واللاعنف والتحاور بين الثقافات والحضارات؛
- (ب) إصلاح المناهج الدراسية على نحو يراعي الاحتياجات الاجتماعية - الثقافية ويشجع على إقامة شبكات إقليمية ودون إقليمية؛
- (ج) مساندة اليونسكو لمبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى تنقيح الكتب المدرسية على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، ولا سيما كتب مادتي التاريخ والتربية المدنية؛
- (د) قياس ورصد تحصيل الدارسين؛

(هـ) بنى النظم التعليمية والأساليب والمضامين المستخدمة فيها؛

(و) تطوير الموارد البشرية وتحسين الموارد المادية؛

(ز) التربية الوقائية؛

(ح) الربط الشبكي بين المدارس عن طريق شبكة المدارس المنتسبة.

وفي هذا الصدد، هناك ركيزتان من الركائز التي حددتها لجنة ديور، وهما مفهوم "تعلم لتكون" ومفهوم "تعلم العيش معاً"، يجب أن تنالا مكانة مرموقة في التعليم بكافة مستوياته.

[٦٨] وإن السعي إلى تأمين التعليم الجيد يرتبط الآن ارتباطاً وثيقاً بعمليات العولمة وآثارها. ومع التركيز على تعزيز القيم المشتركة على الصعيد العالمي وعلى تنويع المضامين والأساليب التعليمية يراعي مختلف الخصائص الثقافية، فإن نهج اليونسكو في توفير التعليم الجيد سيتناول مجموعة واسعة من الموضوعات: التربية من أجل ثقافة السلام والتنمية المستدامة؛ وتعليم العلوم والتكنولوجيا للجميع؛ واحترام التنوع الثقافي واللغوي (انظر أيضاً الهدفين الاستراتيجيين ٨ و ١١)؛ والتربية الوقائية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الأيدز وإساءة استعمال العقاقير؛ والتربية البدنية والرياضة (لا سيما وأن المؤتمر الثالث للوزراء المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة أكد من جديد على دور اليونسكو كهيئة تنسيق فيما يخص التربية البدنية والرياضة في منظومة الأمم المتحدة، كما أعاد التأكيد على أهمية التربية البدنية والرياضة باعتبارهما عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من عمليات التعليم المستمر والتنمية البشرية والاجتماعية وتأمين الرفاه الشخصي)؛ وتشجيع المواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تكفل تحقيق الرفاه والصحة الجيدة؛ والتربية البيئية والسكانية.

[٦٩] ستعمل اليونسكو على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية التالية:

تعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم من خلال التعليم

[٧٠] في مثل هذا العالم الذي ما زال يعاني من التحيز والجهل ويمزقه العنف والنزاع والتعصب، فإن مساعدة الناس على تعلم العيش معاً تعتبر إحدى المهام الرئيسية المنوطة بالتعليم. واليونسكو ستواصل الترويج لتعليم يعزز أنماط السلوك والقيم التي تكفل قيام مجتمعات مسالمة وديمقراطية وتعددية. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد تعزيز التفاهم بين الشعوب وتشجيع الاحترام المتبادل والاعتراف بالقيم العالمية، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح

تحسين وتنويع مضامين التعليم وأساليبه

[٧٢] ينبغي أن يجسد التعليم تنوع الاحتياجات والتطلعات والاهتمامات التعليمية وتنوع البيئات الثقافية. وي طرح هذا الأمر تحديات خاصة في ظروف العولمة نظراً لنزوعها القوي إلى التوحيد. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعمل اليونسكو على نشر أساليب ومواد وتكنولوجيات أكثر تركيزاً على الدارس، وذلك من خلال تنويع مضامين التعليم وتجديد الأساليب البيداغوجية لتطويعها على نحو أفضل لظروف الدارسين الخاصة. وسوف تولى أهمية كبيرة لتحسين نوعية مواد التعليم والتعلم، ومهارات المعلمين المهنية، واستخدام اللغة (أو اللغات) المناسبة للتعليم واعتماد التعليم بلغتين تعزيزاً للتنوع. وستضع اليونسكو استراتيجية فيما يخص استخدام اللغات المحلية في التعليم وتعليم لغات إضافية. فاللغات المحلية ركيزة للتعبير عن الهوية وللحوار، كما أن تعليم لغات إضافية، باستخدام الطرائق الحديثة، وسيلة لتعزيز التفاهم والتسامح والتنوع والسلام، وأداة لتمكين الأفراد في القرن الحادي والعشرين. ولكي تتحسن نوعية التعليم حقاً لا بد من تحسين بيئة المتعلم بكاملها أي الصحة والتغذية وعوامل أخرى. ومن الأهمية بمكان العمل على إدخال المعارف والكفاءات وأنماط السلوك الجديدة في المناهج الدراسية المرتبطة بالثقافة والتي يمكن أن يجري تعليمها وتعلمها باستخدام لغة محلية. وستبذل الجهود أيضاً لتعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والتعليم التقني والمهني. وفضلاً عن ذلك ستولى عناية مستمرة للتربية البدنية وفروع ونهوج تسهم في تنمية تربية إنسانية، مثل تعليم الفنون والتاريخ والفلسفة.

النتائج المتوقعة:

- ◀ صياغة سياسات واستراتيجيات تعليمية تعزز التنوع الثقافي واللغوي في المنهج الدراسي بأكمله؛
- ◀ زيادة القدرات في مجالات تجديد المناهج الدراسية، وإعداد المعلمين، وتطوير المواد التعليمية، ورصد التحصيل الدراسي وتقييمه.

واللاعنف والتضامن والتفاهم بين الثقافات. وستسعى اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى تحقيق أهداف "عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان" (١٩٩٥-٢٠٠٤). وسوف تستند الأنشطة أيضاً إلى "برنامج العمل بشأن ثقافة السلام" الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتربط بأنشطة "عقد الأمم المتحدة لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم" (٢٠٠١-٢٠١٠). وسيتم التشديد في هذا الصدد على دور المدارس المنتسبة.

[٧١] ولن يتسنى التوصل إلى تحقيق "التعليم للجميع" أو تحقيق هدف تعزيز نوعية التعليم ما لم يتم الاعتراف على النحو الملائم بالدور الذي يؤديه المعلمون. وفي هذا الصدد، ينبغي الاعتراف بكل وضوح، فيما يخص نوعية التعليم، بالدور الأساسي والبارز للمعلمين في العملية التعليمية. وبالتالي سوف تركز اليونسكو على مسائل تدريب وتجديد تدريب المعلم وسوف تضاعف جهودها لضمان تحسين أوضاع المعلمين. ولذا ستؤكد اليونسكو على أهمية تدريب وتجديد تدريب المعلمين العاملين في جميع مستويات التعليم بمختلف أشكاله، بما في ذلك أهمية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال والأساليب الحديثة للتعلم عن بعد والتعلم المفتوح، باعتبار ذلك وسيلة لإقامة بيئة تيسر التمكين في سياق مجتمع المعرفة.

النتائج المتوقعة:

- ◀ وضع وتنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالتربية في مجال حقوق الإنسان وما يرتبط بها من مواد وموارد تعليمية، نتيجة للجهود التعاونية بين السلطات الوطنية والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الجديدة في مجال التربية؛
- ◀ تعزيز قيم ثقافة السلام من خلال تنقيح المضامين والعمليات التعليمية وإعادة توجيه نظم التعليم الوطنية؛
- ◀ تعزيز القيم العالمية والتربية المشتركة بين الثقافات من خلال الربط الشبكي بين المدارس والتعاون مع رابطات المعلمين ومنظمات الشباب ووسائل الإعلام.

تصدي اليونسكو لوباء الأيدز/السيدا التركيز على التربية الوقائية

يهدد وباء الأيدز/السيدا بالقضاء على الجهود التي بذلت خلال عقود من أجل الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية، وخاصة في أرجاء واسعة من أفريقيا جنوب الصحراء وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولم يعد وباء الأيدز/السيدا مجرد مشكلة صحية وإنما أصبح يمثل «مشكلة إنسانية عامة» وكارثة إنمائية. وهو يتسم بخطورة خاصة بين الشباب، فيصيب في كل مكان الفقراء وغير المتعلمين؛ وتبتلى به في الكثير من البلدان الأفريقية جماعات تملك معارف ومهارات تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للتنمية. وفي هذا السياق وضعت جمعية الألفية للأمم المتحدة هدفاً صريحاً يتمثل في تخفيض معدلات الإصابة بفيروس الأيدز بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة في البلدان الأكثر إصابة قبل سنة ٢٠٠٥ وبنسبة ٢٥ في المائة في العالم كله قبل سنة ٢٠١٠.

وأفضل إسهام يمكن لليونسكو أن تقدمه لتقليل مخاطر هذا الوباء يتمثل في ممارستها لدور قيادي في مجال التربية الوقائية ضمن الإطار العام لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز. ويمكنها أن تعتمد على خبرتها الفريدة المتعددة التخصصات فتجمع بين السياسات والنهوج والممارسات التعليمية، والمعارف المستقاة من العلوم، والتفهم لمختلف السياقات الثقافية والاجتماعية، والخبرة في بناء القدرات في مجال الاتصال. وستركز استراتيجية اليونسكو على تلبية احتياجات الفئات الأكثر عرضة لمرض الأيدز/السيدا بما فيهم الفقراء، والفتيات والنساء، والأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس.

وستعمل اليونسكو، في إطار التصدي لوباء الأيدز/السيدا، على مكافحة التواكل، ومقاومة الوصم بالعار، والتغلب على طغيان الصمت، والتشجيع على اعتماد مواقف تنطوي على قدر أكبر من الرعاية. وبالتعاون مع الأطراف المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس الأيدز، ومع الدول الأعضاء والشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص، سوف يركز إسهام اليونسكو في مكافحة وباء الأيدز/السيدا على الأمور التالية:

- إدماج التربية الوقائية من الأيدز/السيدا في الخطط الإنمائية العالمية وفي السياسات الوطنية: ستخترط اليونسكو في نشاط ترويجي على أعلى مستوى للتوصل إلى تعبئة أفضل للموارد وإدماج فعال للوقاية من وباء الأيدز/السيدا في الأطر الإنمائية الموسعة، بما فيها استراتيجيات القضاء على الفقر، والاستراتيجيات الشاملة للتربية الوقائية والصحية لمكافحة الملاريا والسل، وأنشطة متابعة منتدى التعليم للجميع. وعلى الصعيد الوطني ستشجع اليونسكو على قيام حوار موسع في مجال السياسات وزيادة إعلام الجمهور فيما يتعلق بالوقاية من فيروس الأيدز/السيدا. وستعنى اليونسكو أيضاً بالتأثير المؤسسي للوباء، وخاصة عن طريق الإسهام في استقرار النظم التعليمية.

- تكييف التربية الوقائية بما يتفق مع تنوع الاحتياجات والبيئات: ستعمل اليونسكو على تحسين نوعية وفعالية التربية الوقائية وتوسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات العلمية الناجمة عن البحوث الأساسية الخاصة بفيروس الأيدز/السيدا. وسيشتمل هذا النشاط على استنباط أدوات جديدة ذات أغراض أوضح في مجال التربية الوقائية، تستفيد من النهوج الاجتماعية والثقافية التجديدية المعتمدة في مجال الأوبئة. وستولى عناية خاصة لنشر معلومات دقيقة بشأن أساليب نقل العدوى، والممارسات السليمة، وخدمات تقديم المشورة من خلال التعليم النظامي وغير النظامي ومن خلال الشبكات، من أجل الوصول إلى الطلبة والمؤسسات والمجتمعات المحلية. كما ستعمل اليونسكو على تعزيز التعاون الدولي وتعزيز قدرات معاهد التعليم العالي على إنتاج ونشر البحوث والمعلومات ذات الصلة بفيروس الأيدز/السيدا.

- تشجيع التصرفات المسؤولة والتقليل من إمكانية التعرض للأذى: إن التربية الوقائية هي شاغل الجميع ومسؤولية تقع على عاتق الجميع بمن فيهم الذين يعيشون مع فيروس الأيدز/السيدا. وسوف تطور اليونسكو أساليب ومواد لتمكين صانعي القرار، والأوساط التعليمية والشباب من أداء دور فعال ومسؤول في مجال الوقاية من فيروس الأيدز/السيدا ولمنع ممارسة التمييز ضد المصابين به. كما ستشجع الاستجابات المجتمعية المبتكرة التي تمكن الضعفاء وتعزز احترام حقوق الإنسان في سياق تفشي فيروس الأيدز/السيدا.

- وأخيراً ستواصل اليونسكو استكشاف الأبعاد الأخلاقية لهذا الوباء، بما في ذلك فرص الحصول على العلاج واختيار اللقاحات في هذا المجال.

[٧٣] وفقاً لتوصيات المؤتمر العالمي للعلوم (بودابست، ١٩٩٩)، ستعمل اليونسكو على إعداد خطة عمل متكاملة لتعليم العلوم والتكنولوجيا وستسعى إلى تجديد وتنويع التعليم الأساسي للعلوم والتكنولوجيا في التعليم النظامي وغير النظامي على حد سواء. فضلاً عن تشجيع تعليم الموضوعات العلمية والتكنولوجية، ستؤكد المنظمة على القضايا الأخلاقية التي يطرحها التقدم العلمي والتكنولوجي، والنتائج المترتبة على العلوم والتكنولوجيا فيما يخص الديمقراطية والتنمية المستدامة. وفي سياق الاستراتيجية الخاصة بالتربية البيئية وتعليم العلوم، سيجري الاهتمام بتعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث على أساس علمي. ولكي يكون تعليم العلوم فعالاً لا بد من اعتماد نهج متسق يستمر من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي. وينبغي أيضاً إدخال البعد العلمي في الحياة اليومية والإنتاجية للجماعات السكانية الفقيرة. وفيما يخص مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها، سوف تعمل اليونسكو أيضاً على تشجيع التوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تعليم العلوم، مع التركيز خاصة على تدريب المعلمين وعلى البرامج التي تقدم للشباب خارج المنهج الدراسي (انظر أيضاً الهدف الاستراتيجي ٦، في الصفحة ١١٥).

[٧٤] يعد الارتقاء بالصحة والتربية الوقائية من العناصر الرئيسية في الرؤية الموسعة للتعليم للجميع حيث تراعى احتياجات الأطفال والشباب والكبار الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وتعاطي المخدرات ومن الجوع والصحة السيئة. فوضع استراتيجية فعالة لمكافحة وباء الأيدز يعد من أكثر الأمور إلحاحاً على الإطلاق. وبات من الواضح الآن أن التربية هي أهم الوسائل الكفيلة برصد انتشار الأيدز، وثمة أمثلة كثيرة لممارسات جيدة وناجحة ينبغي التشبه بها ومجاراتها (انظر الإطار). وسوف تولى اليونسكو، بوصفها شريكة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا، درجة عليا من الأولوية للتعليم والوقاية من أجل الحد من انتشار الفيروس. وستؤدي التربية الوقائية الشاملة دوراً مركزياً في هذه الجهود، بما يتضمن الأبعاد التربوية والعلمية والأبعاد الخاصة بالاتصال والثقافة والمجتمع وحقوق الإنسان. وستكون للنهج النظامية وغير النظامية معاً أهمية كبرى في هذا الشأن. وسيكون التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تعزيز الصحة التناسلية بين المراهقين، بما في ذلك عمليات التدخل في المدارس، واحداً من عناصر نهج اليونسكو الشامل في هذا المجال. كما ستساهم اليونسكو في البرامج الطليعية المشتركة بين الوكالات والمعدة لمكافحة المشكلات المرتبطة بالصحة التي تجعل الناس في البلدان النامية حبيسي حلقة مفرغة قوامها المرض والفقير.

النتائج المتوقعة:

- ◀ وضع مبادئ توجيهية وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على تخطيط المناهج الدراسية لتعليم العلوم والتكنولوجيا، ولا سيما إدخال تعليم العلوم والتكنولوجيا في التعليم الأساسي، وإعداد مواد تعليمية متكاملة تراعي قضايا الجنسين وتكون ملائمة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية؛
- ◀ مساعدة الدول الأعضاء على تطوير نماذج أولية لأشكال من التعليم غير النظامي تهدف إلى تبسيط تعليم العلوم والتكنولوجيا وتعزيز فهم الجمهور العام لهذا التعليم.

النتائج المتوقعة:

- ◀ شن حملات تعليمية ووقائية شاملة وواسعة النطاق في مجال مرض الأيدز/السيدا، لا سيما بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة في أفريقيا وجنوب آسيا؛
- ◀ تصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة للتربية الوقائية، في السياقات النظامية وغير النظامية على السواء، في الدول الأعضاء التي يتفشى فيها هذا الوباء، بما في ذلك المبادرة الخاصة بتركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعلية (FRESH)؛
- ◀ إعداد وسائل ومواد للتربية الوقائية تكون واضحة الأهداف وذات بعد ثقافي؛
- ◀ تقييم تأثير وباء الأيدز/السيدا على القدرات التعليمية.

الهدف الإستراتيجي ٣

تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم

[٧٥] إن التطورات العلمية والتكنولوجية تفسح، في ميدان التربية، مجالات وبيئات جديدة أمام التعليم والتعلم وبناء مجتمعات للمعرفة، يمكنها أن تحدث تحوُّلاً في المجتمعات وأن تعمل كمحرك للتقدم والتنمية المستدامة. فدور اليونسكو ومسؤوليتها في مجال تعزيز تشاطر المعارف على أوسع نطاق ممكن وعلى أكبر قدر من الإنصاف يتسمان اليوم بأهمية لم يسبق لها مثيل. وستعمل اليونسكو في هذا السياق على تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بشأن النهج التجديدية والحلول المحلية من خلال الأنشطة الترويجية وشبكات الدارسين ومهنيي التعليم وصانعي القرار. وستواصل اليونسكو الاضطلاع بدور رئيسي باعتبارها مختبراً للأفكار ومركزاً لوضع المعايير وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والسياسات التجديدية والنهج التربوية، بالتعاون الوثيق مع معاهدها المختصة بالتربية، وفي سياق متابعة توصيات تقرير ديور. وستساهم اليونسكو، عن طريق وظيفتها كمركز لتبادل المعلومات وبفضل الدعم التقني المناسب، في بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء سعياً إلى تجديد نظمها التعليمية والاستجابة بسرعة للاحتياجات المجتمعية المتغيرة، بما في ذلك الاستعداد لمواجهة الكوارث" على أساس علمي. كما ستواصل اليونسكو العمل على دعم التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز الشبكات وتشاطر المعارف، وتيسير الحوار والتنسيق فيما بين جميع الشركاء، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الجديدة في مجال التعليم، كالمؤسسات غير الحكومية، والمنظمات التطوعية، والقطاع الخاص.

[٧٦] وستسعى اليونسكو إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية التالية:

تحديد اتجاهات جديدة لتطوير التعليم وتشجيع الحوار بشأن السياسة العامة

[٧٧] من خلال ملاحظة وتحليل الاتجاهات والأنماط، سوف تحدد اليونسكو التحديات المقبلة وتستبقها، وتسدي المشورة للدول الأعضاء بشأن القضايا والخطط الجديدة

في مجال التعليم. كما ستقدم الدعم الفكري، عن طريق معاهدها بوجه خاص، إلى صانعي القرار والعاملين في مجال التعليم بشأن تحديد الأولويات وأفضل الممارسات والتجديدات بهدف تعزيز الاستراتيجيات التربوية ودعم إصلاح السياسات في هذا المجال. وسوف تسهم معاهد ومراكز اليونسكو المعنية بالتربية، على نحو متسق ومتكامل، في تحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية للاستراتيجية الخاصة بالتربية؛ والقيام، تحقيقاً لذلك، بإعداد برامج محددة الأغراض ومركزة تستهدف اعتماد نهج موجهة نحو تحقيق النتائج وزيادة إبراز العمل للعيان وتوسيع نطاق تأثيره. وستعمل اليونسكو كمختبر للأفكار فتقدم البحوث وتجري الدراسات المقارنة وتغذي الروابط مع مراكز البحوث والجامعات والمؤسسات المهنية. ومن خلال هذه العمليات، وبالأخص بواسطة المطبوعات الدورية والتقارير، سوف تنتج اليونسكو قاعدة معرفية غنية ودينامية بشأن الفكر الجديد والمناهج التجديدية في مجال التعليم والتعلم.

[٧٨] وستشجع اليونسكو الحوار بشأن السياسة العامة بين جميع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال التعليم (الجهات الحكومية وغير الحكومية - ولا سيما رابطات المعلمين - والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية الحكومية). إن هذا الحوار الخاص بالسياسة العامة، المبني على تملك البلدان لزام الأمور وتمكينها منها، سوف يشكل إسهاماً أساسياً في تحسين نوعية التعليم وملاءمته. وستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على بناء توافق في الآراء وتعبئة الدعم للتعليم، ولا سيما للخطط الوطنية للتعليم للجميع، وذلك من خلال تعزيز حوار أكثر انفتاحاً وفهم أفضل في أوساط الجمهور لقضايا التعليم. فعلى مدى عقود عديدة كان ينظر إلى التعليم باعتباره خدمة عامة تعزز الإنصاف عن طريق توفير التعليم الأساسي المجاني وتدعم التماسك الاجتماعي، واليوم أصبح توفير التعليم يشمل بصورة متزايدة، وإلى جانب المؤسسات التعليمية الحكومية، المؤسسات التعليمية التابعة للقطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية العاملة بترخيص حكومي، وطرائق التعلم المفتوح والتعلم عن بعد بواسطة شبكة انترنت وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال، التي توفر كلها خدمات تعليمية متنوعة. وفي هذه القضايا، يمكن لليونسكو أن تشكل إطاراً للحوار ووسيطاً موثقاً به للاتصال بين مقدمي المواد والخدمات التعليمية من القطاعين العام والخاص. وستدخل المنظمة كذلك في شراكات مختلفة مع كافة الأطراف الفاعلة المعنية.

مجال التعليم العالي. يؤدي التعليم العالي مهمة محورية في مجال تجديد النظم التعليمية والتنمية بشكل عام، نظراً لدوره وتأثير مؤسساته وبرامجه على الأنشطة المجتمعية برمتها. وسوف تساعد اليونسكو الدول الأعضاء على رفع مستوى نظم التعليم العالي وإعداد المعلمين فيها عن طريق وضع مبادئ إرشادية دولية وإقليمية في مجال صياغة السياسات مع التأكيد على نهج يشمل القطاع بكامله. كما ستتخذ اليونسكو التدابير من أجل تيسير حراك المعلمين والطلبة وتشجيع مشاركة النساء على نطاق واسع في التعليم العالي. وهذا يتطلب العمل بالتشارك الوثيق مع وزارات التربية والرباطات المهنية، والشبكات الأكاديمية، بما فيها شبكات توأمة الجامعات وكراسي اليونسكو الجامعية، ومع عموم المجتمع.

- ◀ وضع سياسات واستراتيجيات تربوية أفضل من حيث الصياغة والإعداد، تستند إلى نتائج البحوث والدراسات المستقبلية والتحليلات؛
- ◀ تعزيز إمكانيات وضع خطط وطنية فعالة للتعليم في الدول الأعضاء من خلال التوصل، عن طريق حوار واسع النطاق، إلى بناء توافق في الآراء بين جميع أصحاب المصلحة في التعليم وتعزيز شعورهم بالمسؤولية في هذا المجال؛
- ◀ تحسين فهم النهج التعليمية وعمليات التعلم، وتأمين المزيد من التعاون الفعال وتضافر الجهود بين جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها الجهات العاملة في توفير التعليم من القطاع الخاص، وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل وحلقات تدارس على المستويات الوطنية والإقليمي والعالمي.

النتائج المتوقعة:

- ◀ مساعدة الدول الأعضاء على إعادة توجيه التعليم الثانوي وتعزيز التعليم التقني والمهني من خلال تعاون تجديدي أكثر فعالية بين المؤسسات التعليمية وأرباب العمل؛
- ◀ وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحسين نوعية نظم التعليم العالي وإعداد المعلمين؛
- ◀ تعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي عن طريق إقامة الشبكات وترتيبات التوأمة، وإعداد مبادئ إرشادية من أجل الحرية الأكاديمية والاستقلال المؤسسي باعتبارهما عوامل أساسية لضمان الجودة في التعليم العالي؛
- ◀ تيسير الحراك الأكاديمي للطلبة والمعلمين عن طريق تعزيز تطبيق الترتيبات الإقليمية والدولية المتعلقة بالاعتراف بالمؤهلات التعليمية.

تجديد النظم التعليمية

[٧٩] ستواصل اليونسكو تقديم المشورة والمساعدة إلى الدول الأعضاء من أجل تجديد نظمها التعليمية بما في ذلك تعزيز النهج المشتركة بين التخصصات. وستعمل على وجه التحديد على تشجيع إصلاح التعليم الثانوي العام وتطوير التعليم التقني والمهني. وفيما يتعلق بالتعليم التقني والمهني، وبناء على توصيات مؤتمر سيول (١٩٩٩)، ستؤكد اليونسكو على اتباع نهج متكاملة تركز على احتياجات الشباب ومصالحهم، وتجمع بين المهارات المهنية والقيم والمهارات الحياتية. وستدعو اليونسكو إلى أن يكون التعليم التقني والمهني عملية تستمر طوال الحياة وتساعد الشباب على تكييف معارفهم ومهاراتهم للاحتياجات السريعة التغير لمكان العمل. وستعزز شبكة مراكز يونيفوك الوطنية والإقليمية لكي تصبح بمثابة المحور الذي تدور حوله آلية دولية ومشاركة بين الوكالات لبناء القدرات وتبادل المعلومات على نحو متخصص. وستقوم اليونسكو بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الوكالات الراغبة، بتصميم برنامج دولي طويل الأجل لتطوير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يتضمن تدريب المعلمين وآليات بديلة تعنى بآتاحة هذا التعليم والتدريب.

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال
لأغراض التربية

[٨١] تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصال القدرة على توسيع نطاق عملية التعلم، والتخلص من قيود المكان والزمان التقليدية واختراق حدود النظم التعليمية الحالية. إن تسارع خصخصة السلع والخدمات التعليمية، والذي يعزى جزئياً إلى الإمكانيات التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتأثيرها، يطرح تحدياً جديداً تماماً أمام المجتمع الدولي.

[٨٠] إن نتائج المؤتمر العالمي للتعليم العالي (باريس، ١٩٩٨) توفر الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية لنشاط اليونسكو في

ويتمثل هذا التحدي في تحديد الاستخدام الأفضل لهذه التكنولوجيات من أجل تحسين نوعية التعليم والتعلم، وتشاطر المعارف والمعلومات وإدخال قدر أكبر من المرونة في الاستجابة للاحتياجات المجتمعية، وخفض تكاليف التعليم، وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للنظم التعليمية. وسوف تدخل تكنولوجيات المعلومات والاتصال في عداد المواد الدراسية بالنظر لأن محو الأمية الحاسوبية بات من المهارات الأساسية للنجاح في مجتمع المعرفة. كما أن هذه التكنولوجيات توفر الوسائل الكفيلة بتحسين إدارة واستخدام الموارد التعليمية. وستشجع اليونسكو الاستخدام السديد لهذه التكنولوجيات باعتبارها أدوات تجديدية وتجريبية لأغراض تجديد التربية. كما أنها ستستكشف الإمكانات التي تتيحها هذه التكنولوجيات كآليات جديدة لتوفير التعليم والتوسع في تقديمه في نطاق النظام التعليمي ككل، وتحسين نوعيته ولا سيما من خلال التعليم عن بعد ومن خلال التركيز على التعليم غير النظامي. وباستغلال إمكانات هذه التكنولوجيات أكثر فأكثر ستقيم اليونسكو صلات أوثق بين منتجي ومستخدمي المواد التعليمية لتعزيز النوعية وتشجيع المشاركة في كافة الأطر الثقافية واللغوية.

النتائج المتوقعة:

- ◀ نشر واسع النطاق للمعارف وأفضل الممارسات المتعلقة بتأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصال على التعليم، من خلال مركز لتبادل المعلومات يعمل بالاتصال المباشر، وقاعدة للمعارف، ومركز للموارد متعدد الوسائط؛
- ◀ توسع استخدام الحكومات لنظم توفير التعليم النظامي وغير النظامي القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، باعتماد تراكيب مختلفة من الوسائط الجديدة والتقليدية والمنهجيات الملائمة؛
- ◀ نشر نتائج البحوث بشأن ديناميات التغيير في عملية التعليم والتعلم الناجمة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتأثيرها على المضمون والتفاعل بين المعلم والمتعلم، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم عن بعد وإعداد المعلمين والتنمية؛
- ◀ تعزيز النقاش والتأمل على الصعيد الدولي من أجل إعداد توصيفات ومعايير متوافقة دولياً لبرامجيات التعلم عن بعد والتعلم بالوسائل الإلكترونية، والمؤسسات التعلم بالوسائل الإلكترونية، بما في ذلك ضمان الجودة ومنح الشهادات.

العلوم

٢٩

[29]

العلوم

جنوب افريقيا عام ٢٠٠٢. وسترکز اليونسكو على تطوير مختلف أبعاد الأمن البشري مع الاهتمام بوجه خاص باحتياجات الفئات السكانية الأقل حصانة، على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري والمحلي. وفي هذا السياق، سوف تأخذ اليونسكو في الحسبان أيضاً إسهامات أسرة المنظمات الدولية غير الحكومية الداعمة للتنمية المستدامة.

[٨٤] كما ستسعى اليونسكو إلى تأمين الاهتمام التام بالأبعاد الأخلاقية للتطور العلمي والتكنولوجي الراهن. فالتقدم العلمي يفتح طرقاً جديدة للتعبير عن القيم المشتركة وهذا ما يمكن اليونسكو من أداء رسالتها كوكالة دولية رائدة فيما يخص القضايا الأخلاقية. أما البعد الأخلاقي، فهو نابع من حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهود والصكوك الدولية ذات الصلة والتي ستواصل اليونسكو العمل على تعزيزها وحمايتها في جميع مجالات اختصاص المنظمة.

[٨٥] وستتصدى اليونسكو لهذه التحديات على أساس إطار عمل متكامل يلبي مقتضيات الالتزام الجديد إزاء العلوم للقرن الحادي والعشرين على نحو ما حددته نتائج المؤتمر العالمي للعلوم الذي عقد في بودابست، في المجر، في عام ١٩٩٩. ويتمثل التعبير العملي عن هذا الالتزام الجديد في الاعتراف بأن إسهام العلم لا يمكن أن يقاس فقط بمقياس البحوث والمعارف وإنما يجب أن يجد مبرره أيضاً في مدى ملاءمته وفعالته لتلبية احتياجات المجتمعات وتطلعاتها. وسيجري تشجيع المشاركة الكاملة للمجتمعات وكافة فئات المجتمعات في صنع القرارات بشأن المسائل العلمية، وكذلك الإسهام الضروري في تحديد استراتيجيات تمكّن من الاستخدام الفعال لنتائج البحوث والتجديدات. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقة بين البحث العلمي، والتعليم، والتجديد التكنولوجي، والفوائد العلمية لهذه الأمور، هي علاقة متشابكة أصبحت تشمل اليوم تشكيلة واسعة النطاق من الأطراف الفاعلة. وضماناً لأن تكون

[٨٢] إن التحديات التي تطرحها العولمة والتطورات المستجدة في ميادين عديدة تتزايد تعقيداً يوماً بعد يوم، وهي ناشئة في كثير من الأحيان عن المعارف والكشوف العلمية والتكنولوجية، ولها متضمنات متعددة الأبعاد. فالسياسات الرامية إلى مواجهة هذه التحديات تتطلب على نحو متزايد تقديم المشورة العلمية القائمة على التحليل والفهم والتشاطر والاستباق. وفي بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح من الواجب أكثر من أي وقت مضى أن تتم عمليات صنع القرار ورسم السياسات بالاستناد إلى المعرفة التامة بمتضمناتها وعواقبها مع الاستعانة في ذلك بإسهام العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية في آن معاً. وتتمتع اليونسكو بمكانة فريدة لتزويد الحكومات بالمساعدة والمشورة في هذا الصدد إذ أنها تجمع تحت سقفها قدرات وخبرات تنتمي إلى فروع علمية رئيسية يمكن الاستفادة منها على نحو متكامل ومتناسك. فبرامج اليونسكو العلمية هي مجهود متعدد التخصصات مصمم لتمكين البلدان من التكيف مع التغيرات من أجل أن تنتقل على نحو متوازن وعادل إلى مجتمعات للمعرفة.

[٨٣] وستمثل استجابة اليونسكو، في المقام الأول، في تعزيز البحوث والنتائج والمعارف العلمية وفي التشجيع على نقلها وتشاطرها بغية تمكين كل المجتمعات من الاستفادة منها بشكل عادل. وانسجماً مع رسالة اليونسكو ومع موضوع هذه الاستراتيجية سيظل السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة محورها الإنسان مبدأً رانداً مركزياً لأنشطة المنظمة في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية على حد سواء. وسيكتسي هذا الأمر أهمية خاصة فيما يجري بالتعاون مع الوكالات الأخرى والصناديق التابعة للأمم المتحدة، لمتابعة شتى المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة التي نظمت خلال العقد المنصرم، وفي الإعداد للقمة العالمية بشأن التنمية المستدامة (ريو + ٥) المقرر عقدها في

العلوم موجّهة نحو العمل من أجل السلام المستديم والتنمية المستدامة، يجب أن تكون كل الفئات الاجتماعية وكل المجتمعات قادرة على المشاركة الديمقراطية في صنع القرار بشأن الأمور العلمية. وبالتالي، فإن أنشطة اليونسكو تستهدف تعزيز العلم بوصفه رصيماً مشتركاً لفائدة كل الشعوب يقوم على مبدأ التضامن.

الهدف الإستراتيجي ٤

تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية والتحول الاجتماعي

٨٦] لقد تناول المؤتمر العالمي للعلوم العلاقة المتبادلة بين العلم والمجتمع وسلط الضوء على ضرورة وضع معايير أخلاقية لتوجيه الممارسة العلمية والتحول الاجتماعي. واستناداً إلى الرسالة الأخلاقية لليونسكو وإلى دورها الرائد والقيادي في هذا المجال، فإنها ستستغل نتائج الأنشطة السابقة في هذا المضمار، بما في ذلك أنشطة للهيئات التي أنشأتها المنظمة، كما ستعمل على تعزيز تطبيق الوثائق التقنية والمبادئ التوجيهية المعتمدة بالفعل. وستعمل، فضلاً عن ذلك، على تشجيع المزيد من التعاون الدولي في هذا الميدان ودعم بناء القدرات الوطنية، مع رفق العمل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجالات اختصاصها بزخم جديد.

٨٧] وتحقيقاً لهذا الهدف الاستراتيجي، ستركز اليونسكو على الأهداف الفرعية التالية:

وضع المعايير ورسم السياسات والتوعية بشأن القضايا الأخلاقية

٨٨] بالاستناد إلى أعمال اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، ستعمل اليونسكو كمنتدى جامع للتخصصات ومشارك بين الثقافات وتعددي للتفكير بشأن القضايا المتعلقة بأخلاقيات العلم والتكنولوجيا. وستحرص على الجمع بين الأوساط الفكرية والعلمية والأطراف الفاعلة على الصعيد السياسي، والمجتمع المدني، وقطاع الصناعة، بغية تحديد تحديات أخلاقية

ومواقف مشتركة وتشجيع التعاون في هذا الصدد. وستزود المنظمة الدول الأعضاء بالمساعدة والمشورة لإعداد مبادئ توجيهية وسياسات ملائمة وصياغة وثائق تقنية. وستعزز في هذا الشأن نشر وتطبيق الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان، والمبادئ والتوجيهات الرائدة التي أعدتها اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية.

٨٩] كما ستقدم اليونسكو دعماً للدول الأعضاء في ما تبذله من جهود للحفاظ على قيام نقاش عام ومفتوح يستند إلى أسس متينة بشأن القضايا والتحديات المتعلقة بالتقدم العلمي والتقني والتطبيقات التكنولوجية، وستعمل كمرصد للتطورات الجارية. وستركز على توعية أصحاب القرار في القطاعين العام والخاص وتوعية الصحافة وعامة الجمهور. وعلى الرغم من الاتجاه إلى تشجيع ثقافة علمية وتكنولوجية واسعة النطاق، فسيتم التركيز بوجه خاص على البعد الأخلاقي للعلوم. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن اليونسكو، بفضل تعاون أوثق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ستقدم المساعدة من أجل بناء القدرات والخبرات وتشاطرها وذلك بتقديم الدعم لإقامة هيئات وطنية تعنى بالقضايا الأخلاقية، وبغية إنشاء شبكة دولية للمؤسسات والأخصائيين في هذا المجال، وتعزيز الأنشطة التربوية.

النتائج المتوقعة:

- ◀ زيادة وعي صانعي السياسات بالتحديات الجديدة المتصلة بالقضايا الأخلاقية التي تطرحها التطورات العلمية والتكنولوجية؛
- ◀ العمل تدريجياً على أن تتجسد في التشريعات الوطنية، الوثائق التقنية التي تعدها اليونسكو، مثل الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان؛
- ◀ إنشاء كيانات وطنية تعنى بأخلاقيات العلم والتكنولوجيا، وإقامة شبكات إقليمية ودولية؛
- ◀ تبادل دولي مكثف للمعلومات بشأن التطورات الجارية في المجالات العلمية والتكنولوجية، لا سيما تلك التي يحتمل أن تنطوي على تهديد للأمن البشري.

- ◀ تعزيز حماية حقوق الإنسان التي تدرج في نطاق اختصاصات المنظمة، وذلك عن طريق تعزيز تطبيق الوثائق التقنية، وصياغة وتطبيق آليات وإجراءات للمراقبة؛
- ◀ تعزيز البحوث والإعلام في مجال حقوق الإنسان، من خلال تحسين كفاءة الربط الشبكي بين كراسي اليونسكو الجامعية، مع التركيز بشكل خاص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلى النهج القائمة على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية؛
- ◀ تحسين حماية حقوق المرأة عن طريق الترويج للوثائق التقنية القائمة؛
- ◀ تحديد الاتجاهات والعقبات الجديدة، بما في ذلك تغير أنماط العلاقات الاجتماعية، التي تؤثر على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

[٩٠] وسيركز عمل اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على حماية حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية المتصلة بمجالات اختصاص المنظمة من خلال تطبيق مختلف الوثائق التقنية المعتمدة من اليونسكو وعن طريق الإجراء الذي استحدثه المجلس التنفيذي في قراره ١٠٤ ت/٣،٣ الذي يحدد دور اليونسكو في التعامل مع البلاغات المتعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان في مجالات اختصاص المنظمة. كما ستواصل اليونسكو إقامة آليات مؤسسية لنشر المعلومات عن انتهاكات حقوق العاملين في الأوساط الفكرية. وستراقب مدى العمل بهذه الآليات بالتعاون الوثيق مع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات المهنية والمنظمات الدولية غير الحكومية المعنية. وستشجع بصفة عامة أنشطة التعليم والبحوث والإعلام.

[٩١] وستضطلع المنظمة بالترويج والتوعية وتشاطر المعارف بشأن حقوق الإنسان من خلال أنشطة تعليمية وإعلامية مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة. كما ستسعى إلى تيسير ونشر البحوث في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالعوائق التي تحول دون الإعمال التام للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك مع إيلاء المراعاة التامة للنهج القائمة على احترام حقوق الإنسان لتحقيق التنمية. وسيكون للشبكة العالمية لكراسي اليونسكو الجامعية عن حقوق الإنسان، والديمقراطية، والسلام، والتسامح، دورها في هذه الجهود.

[٩٢] كما ستضع اليونسكو خبرتها ومعارفها في خدمة القضاء على التمييز بجميع أشكاله، ولا سيما ضمن إطار متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في دوربان، بجنوب إفريقيا، في شهر أغسطس/آب من عام ٢٠٠١.

الهدف الإستراتيجي ٥

تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغير الاجتماعي

[٩٣] إن صون الأمن البشري وتعزيزه اليوم يتطلب صياغة استراتيجيات متكاملة لمواجهة الأخطار والتهديدات المتعددة الوجود في مجالات اختصاص المنظمة. وبالتالي، فإن المطلوب من العلوم هو أن تعيد توجيه نهجها لكي تركز على تلبية الاحتياجات المجتمعية الكبرى والملحة وتشمل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. فثمة قضايا معقدة، كتغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي، والفقر، وفيروس مرض الأيدز/السيدا وأمراض معدية أخرى، والتنوع البيولوجي وتأثير التحولات الاجتماعية المفاجئة، تتطلب كلها من العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية أن تتبع نهجاً تجديدياً مشتركة بين التخصصات، وكذلك مراعاة دور وأهمية المعارف المحلية والتقليدية.

[٩٤] وتشكل برامج اليونسكو العلمية الدولية والدولية الحكومية الخمسة أداة متميزة لمعالجة هذه القضايا على نحو مشترك بين التخصصات من خلال البحوث، والتدريب، والمشورة في مجال السياسات، والتوعية. ثم إن الجهود المبذولة حالياً لتحقيق التآزر مع البرامج العلمية لإيكسو، سوف تتيح لليونسكو إمكانية التصدي بمزيد من الفعالية للتحديات

الكبرى التي تواجه التنمية المستدامة، وتساعد على تطبيق توصيات المؤتمر العالمي للعلوم.

[٩٥] فسيعى البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) - وهو آلية اليونسكو الرئيسية للإسهام في القضية ذات الأولوية المتمثلة في الموارد المائية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية (انظر

أيضا الفقرتين ١٠٤ و ١٠٥) - إلى التخفيف إلى أقصى قدر ممكن من الأخطار المحيطة بنظم الموارد المائية، مع إيلاء المراعاة التامة للتحديات والتفاعلات الاجتماعية، وإعداد نهج ملائمة لإدارة المياه إدارة سليمة. وسيتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في تقييم توزيع المياه العذبة واستخدامها في العالم بحسب الزمان والمكان، مع إعداد نهج للحد من سرعة تأثير النظم الهيدرولوجية وما تعتمد عليه من نظم إيكولوجية، وتحسين إدارة الموارد المائية للمناطق السريعة التأثر. وسيجري تعزيز بناء القدرات والتعليم والتدريب في مجال المياه، بالإضافة إلى تطوير الطابع المؤسسي - مع التشديد على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التدريب والبحوث في مجال المياه - كما ستؤخذ الآراء الاجتماعية والأخلاقية للمنتفعين بالمياه في الحسبان عند إعداد المبادئ التوجيهية بشأن درء النزاعات وحلها.

[٩٦] أما لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)، فإنها تعنى بتنسيق البحوث والخدمات العلمية بشأن المحيطات في شتى أنحاء العالم. وتضطلع اليونسكو من خلال أنشطة هذه اللجنة، بدور قيادي في تطوير المعارف اللازمة لإدارة موارد المحيطات إدارة مستدامة (انظر الإطار الوارد في الصفحة ١٥).

وستتولى كوي مع شركائها تنسيق البرامج الرئيسية المعنية بعلوم المحيطات بغية فهم دور المحيطات في تغير المناخ ودورة الكربون، وستقيم تأثير النشاط البشري على المحيطات؛ كما ستواصل توجيه عمليات تنمية وتنفيذ النظام العالمي لمراقبة المحيطات (غوس) كجزء من استراتيجية عالمية متكاملة للمراقبة (IGOS)، بغية تحسين التنبؤ بالظواهر الطبيعية وإدارة المناطق البحرية المحاذية للشواطئ وإدارة مواردها الحية. كما ستعزز قدرات البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة وتبادل البيانات والمعلومات البحرية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وتكثف الدعم للعملية الأفريقية كمتابعة لمؤتمر عموم إفريقيا بشأن الإدارة المتكاملة المستدامة للبيئة الساحلية (PACSICOM)، بما أن كوي سوف تركز جزءاً كبيراً من أنشطتها الميدانية في إفريقيا، ولا سيما من أجل إقامة شبكات للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية وتأمين الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وستقوم اللجنة أيضاً بتحسين الخدمات التي تقدم إلى الدول الأعضاء فيما يخص المحيطات، وذلك من خلال اللجنة التقنية الجديدة المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وكوي والمعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية.

[٩٧] وسيسهّم البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية (مطاجيو) في تحسين المعارف عن علوم الأرض بغية استغلالها في إدارة الموارد الطبيعية وبغية الاضطلاع بدور عامل حفاض للتعاون الدولي من أجل دعم التنمية المستدامة ومراقبة البيئة.

[٩٨] أما برنامج الإنسان والمحيط الحيوي (الماب) - وهو جزء لا يتجزأ من نشاط اليونسكو في المجال البيئي - فسوف ينهض بنهوج لإدارة النظم الإيكولوجية على نحو قابل للتطويع، وسيقيم شراكات بين جميع قطاعات المجتمع. وسيعمل من خلال الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي على تعزيز القدرة الشاملة على مراقبة التغير الإيكولوجي، والتوعية بقيمة التنوع البيولوجي وصلاته بالتنوع الثقافي. وسيجري التشجيع على استخدام نهج متكامل لإدارة النظم الإيكولوجية، مع المراعاة اللازمة للمعارف المحلية والتقليدية، - ولا سيما النظم المهمة لحماية وتنمية المياه العذبة - وذلك عن طريق بحوث إيكولوجية مبتكرة يتم القيام بها بالشراكة مع الأوساط المعنية بتغير البيئة على الصعيد العالمي. وعن طريق التعليم والتدريب سيواصل الماب تعزيز القدرات على معالجة قضايا البيئة.

[٩٩] وسيواصل برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) تطوير النتائج التي تبرزها شبكاته الخاصة بالبحوث، وذلك - وعن طريق نشر أفضل الممارسات ونشر منهجيات جديدة - بغية تحقيق هدفين هما تجديد مضامين مناهج التعليم الجامعي للعلوم الاجتماعية، وإعداد استراتيجيات لتيسير التفاعل والتعاون بين البحوث والسلطات العامة والمجتمع المدني فيما يخص رسم السياسات من أجل تحقيق التحول الاجتماعي والتجديد.

[١٠٠] وبغية تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، ستعمل اليونسكو على تحقيق الأهداف الاستراتيجية الفرعية الثلاثة التالية:

تشجيع فهم أفضل للنظم الطبيعية والاجتماعية

[١٠١] وفي حين باتت المشكلات الإيكولوجية تتخذ أبعاداً عالمية فإن الحلول الممكنة، أصبحت تتسم بطابع محلي أكثر فأكثر، وخاصة من خلال إدارة النظم الإيكولوجية. والعامل الأكد الوحيد هو أن التغير في النظم المجتمعية والإيكولوجية سيتزايد في حين أن احتمالات التنبؤ باتجاه التغير ستتناقص. وستظل أنشطة اليونسكو الخاصة بإدارة النظم الإيكولوجية تستند إلى أسس العلم، إلا أنها ستتضمن أيضاً

معارف السكان والمجتمعات المحلية. وستزداد أنشطة المراقبة والتقييم في مجال الإيكولوجيا مع تأمين الصلة بالمهمة الأساسية المتمثلة في الحد من آثار تغير المناخ العالمي.

التي تشهد الأرض. وستعنى اليونسكو أيضاً لدى إعداد استراتيجيات لتعزيز الأمن البشري، بمعالجة تأثير الكوارث التكنولوجية وغيرها من الكوارث الناجمة عن النشاط البشري وبتعزيز الاستعداد لمواجهة هذه الكوارث.

١٠٢ وفي مجال علوم الأرض يحتاج الأمر إلى فهم أفضل للبارامترات الجيولوجية والهيدروجيولوجية والجيوكيميائية، والمتعلقة بعلم المعادن والجيوفيزيائية بغية دعم التنمية المستدامة عن طريق المراقبة الملائمة. ويستدعي وضع النماذج عن آثار تغير البيئة والمناخ والتنبؤ بها، اعتماداً على تقنيات جديدة وأكثر تطوراً وما يصاحبها من بناء القدرات وجمع البيانات ذات الصلة. وسيعزز استخدام البيانات المجمعّة بواسطة السواتل ودمجها في إدارية علوم الأرض.

١٠٦ أما فيما يخص الطاقة، فستعمل اليونسكو على ترويج وتشجيع استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية. وستركز في إطار إسهامها في البرنامج العالمي للشمس للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، على تنمية البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذي سيوجه بشكل خاص نحو تلبية احتياجات البلدان الأفريقية. كما أنها ستعمل على زيادة إشراك العلميين المؤهلين من ذوي الخبرة من البلدان النامية، في تنفيذ البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة.

١٠٣ وتزداد باطراد أهمية دور المحيطات ونظمها الإيكولوجية في تغير المناخ مما يستلزم فهماً أفضل للجوانب العلمية ونقل أفضل لنتائج البحوث إلى صانعي القرار وإلى الجمهور كما يتطلب إنشاء نظم للمراقبة، وإعداد قواعد للبيانات وتنبؤات معززة بالأرقام.

١٠٧ كما ستواصل اليونسكو إيلاء الأولوية لشبكة البحوث بشأن التحولات الاجتماعية - أي دراسة مختلف الطرق التي تؤثر بها قوى العولمة على المجتمعات المحلية والوطنية التي تتسم بتجارب تاريخية وأنماط اقتصادية واجتماعية ومؤسسات سياسية وثقافات مختلفة. وستركز هذه البحوث، من حيث المبدأ، على الموضوعات التي أوصت الدول الأعضاء بالاهتمام بها خلال المرحلة الثانية من برنامج موسست (٢٠٠٢-٢٠٠٩)، لمتابعة المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية، والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والموئل، وللربط على نحو أفضل بين الثوابت الأساسية في جدول أعمال الأمن البشري الذي يشهد تطوراً سريعاً.

١٠٤ وباتت المناطق الساحلية في العالم تتعرض لضغوط تتزايد شدة نتيجة لانتقال مجموعات كبيرة من السكان نحو أجزاء الشريط الساحلي، ولا سيما نحو المدن الساحلية، ونتيجة لتزايد الضغط الناجم عن نمو السياحة. وصار التنافس والتنازع على الموارد الساحلية للجزر الصغيرة والبلدان القارية المحاذية للسواحل يتسببان في تهديم وإفقار شرائح كبيرة من سكان المناطق الساحلية. وعليه، فإن اليونسكو ستستمر في مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من مجموعات الجزر على تحديد جداول أعمالها الخاصة بتحقيق الأمن البشري والتنمية المستدامة، وعلى تمكينها من الانتفاع بالمعارف العلمية اللازمة لدعم التنمية المستدامة.

١٠٨ ستقدّم المشورة على مستوى السياسات فيما يخص الفقر بجميع أبعاده وخصائصه، بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة، والمخدرات، والعنف في الأوساط الحضرية والاستبعاد، وذلك بما ينسجم مع استراتيجية الموضوع المستعرض الخاص بالقضاء على الفقر ولا سيما الفقر المدقع مع اتخاذ ما يلزم من تدابير لإنشاء آليات ملائمة للتوجيه والإرشاد في هذا الصدد.

١٠٥ ومازالت الأخطار الطبيعية تصيب البلدان والمناطق في العالم أجمع. ونظراً لما تسببه هذه الأخطار من خراب مع ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية هائلة - ولا سيما بالنسبة للبلدان الفقيرة والفقراء - ستعمل اليونسكو على تعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث ودرئها على أساس علمي وكذلك من خلال التربية البيئية وتعليم العلوم. وسوف يعد برنامج جامع للتخصصات يستهدف تحسين الفهم العلمي للأخطار الطبيعية، مع إيلاء عناية خاصة لإعلام الجمهور والعناصر التعليمية المؤسسية المتصلة بالأخطار الطبيعية وبالتخفيف من أثارها السلبية عن طريق وضع نماذج للعمليات الجيودينامية، الزمانية والمكانية

وايلاء المراعاة التامة للتحديات والتفاعلات الاجتماعية والتنوع الثقافي. وسيوفر هذا، فيما يخص المناطق البيولوجية المناخية المختلفة، عن إعداد نهج ملائمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعزيز القدرات. وسيجري التركيز بشكل خاص على الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية وذلك تنفيذاً لنتائج المؤتمر الذي عقد في بربادوس بشأن البلدان الجزرية الصغيرة النامية ولنتائج الاستعراض اللاحق الذي أجرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول ١٩٩٩. وستولى أيضاً عناية خاصة لإدارة الموارد المائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. كما ستسعى اليونسكو إلى استيضاح مواقع الضعف وأسباب النزاعات التي تنشأ بشأن المياه، وتطوير نهج تعاونية وأدوات للمساعدة على درء هذه النزاعات أو الحد منها من خلال الإدارة الناجحة للموارد المائية.

١١٠] واستجابة لطلب لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، تضطلع اليونسكو بدور قيادي، بدعم من موارد خارجية عن الميزانية، في تنسيق وإعداد برنامج التقييم العالمي للمياه (WWAP) الذي ينفذ على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك فيما يخص موارد المياه العذبة. وبالتعاون مع ثلاث وعشرين وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة، تستضيف اليونسكو هذا البرنامج الذي سيتكامل بصدور التقرير الأول عن تنمية المياه في العالم، في أوائل عام ٢٠٠٣ بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الثالث عن المياه المزمع عقده في كيوتو، اليابان. وستعد التقارير التالية بمعدل تقرير كل ثلاثة أعوام. وإلى جانب مواصلة برنامج التقييم العالمي للمياه (WWAP)، سيستمر التعاون فيما بين الوكالات في مجال إدارة الموارد المائية.

١١١] وستواصل لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وشركاء هذه اللجنة تنمية وتنفيذ النظام العالمي لمراقبة المحيطات بغية تحسين التنبؤات بشأن الطقس والمناخ وإتاحة معلومات لضمان الإدارة المستدامة الآمنة للمناطق البحرية المحاذية للشواطئ.

١١٢] وستعمل اليونسكو على تطوير البحوث عن مختلف أبعاد الأمن البشري ولا سيما من أجل استجلاء الأخطار والتهديدات الجديدة التي تحيق بهذا الأمن على الصعيد الإقليمي. وستعياً لهذه الغاية كل شبكات البرامج العلمية، وخصوصاً شبكات برنامج مونت، للإسهام في وضع نهج متكاملة لزيادة مشاركة السكان المعنيين.

١١٣] كما ستسعى اليونسكو إلى تشجيع وتيسير التأمل في التطورات العلمية والتكنولوجية في مختلف السياقات الاقتصادية والثقافية. وستعنى أيضاً بمسألة درء النزاعات في منشئها وباحتياجات السكان الأشد تأثراً، على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي، من خلال شبكتها من مؤسسات

تحسين البحوث وإعداد ونشر بيانات في مجالات البرامج العلمية الخمسة تفيد في معالجة مختلف أبعاد الأمن البشري، واستحداث قاعدة أفضل للمعارف من أجل تطبيق استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة؛

إعداد نهج للإدارة المتكاملة لشؤون البيئة، مع التركيز على المناطق الحساسة، كالمناطق الساحلية، ووضع خطط للحد من آثار الكوارث على الفئات السريعة التأثر؛

نشر المبادئ التوجيهية لليونسكو الرامية إلى الاستعداد للكوارث والتخفيف من عواقب الكوارث الطبيعية؛

اعتماد أدوات لوضع النماذج والتنبؤ واستخدامها لدعم السياسات الهيدرولوجية والإيكولوجية والجيولوجية، وتطبيقاتها في عدة بلدان ومناطق؛ تقييم أفضل لتأثير الأنشطة البشرية والتكنولوجية على المحيطات؛

إدخال تحسينات على كيفية استغلال الدول الجزرية الصغيرة النامية للموارد الطبيعية الساحلية؛

زيادة استخدام أنواع الطاقة الجديدة والمتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، وتشجيع هذا الاستخدام وتوجيهه خاصة لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية؛

استخدام أفضل لنتائج البحوث المنبثقة عن أنشطة اليونسكو وإدماجها في عملية رسم السياسات وشؤون الحكم، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة تحول.

إرساء أساس علمي للأمن البيئي

١٠٩] ستحظى الموارد المائية والنظم الإيكولوجية المساندة للمياه بأولوية عالية في أنشطة اليونسكو خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧ نظراً لأن التصدي لقضايا المياه العذبة بات يسلم على نطاق واسع بأنه أمر مؤات وعاجل وبعبارته عنصراً رئيسياً من عناصر الأمن البشري والبيئي، من خلال تعزيز التعاون فيما بين الوكالات وبالتعاون الوثيق مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، سيولى اهتمام خاص - وخاصة من جانب البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) - للتخفيف إلى أقصى قدر ممكن من الأخطار التي تهدد النظم السريعة التأثر للموارد المائية،

البحوث والتدريب في مجال السلام، فتعمل بذلك على تعزيز الأمن البشري وتسهم في تنفيذ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

النتائج المتوقعة:

- ◀ تعزيز القدرات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية على مواجهة تحديات الأمن البشري في مجالات نشاط اليونسكو - لا سيما في مجال الموارد المائية ونظمها الإيكولوجية المساندة؛
- ◀ تطبيق مبادئ اليونسكو التوجيهية بشأن استخدام الموارد المائية، لا سيما فيما يتعلق بالنظم المائية الشديدة التأثير، في جميع المناطق؛
- ◀ إعداد نهج متكاملة لضمان الأمن البشري على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي والوطني، تستهدف الاهتمام بالسكان الأشد تأثراً، ويشمل ذلك إعداد منهجيات لدرء النزاعات وحلها وخصوصاً فيما يتعلق بالموارد المائية؛
- ◀ إعداد أدوات محسنة للتنبؤ العلمي بشأن المحيطات والمناطق الساحلية وتأثيرها على الموارد الحية؛
- ◀ إعداد التقرير عن تنمية المياه في العالم ونشره؛
- ◀ وضع نهج متكاملة لتعزيز مشاركة السكان وفهمهم للتطورات العلمية ورسم السياسات المتصلة بهذه التطورات.

لمواجهة التحديات الأخلاقية ذات الصلة. وبغية تحليل وإيضاح أبعاد التطورات المرتبطة بظهور مجتمعات المعرفة وتأثيرها، ستسهم اليونسكو أيضاً في إعداد أدوات لفهم عالم اليوم فهماً أفضل.

110] وسترکز المنظمة على تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في مجال العلوم

116] بغية الحد من أوجه التفاوت في القدرات العلمية للدول الأعضاء، ستركز اليونسكو جهودها على تنمية القدرات المؤسسية والموارد البشرية في شتى فروع العلم، وتعزيز التعاون بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، مع إيلاء العناية الملائمة لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا. ولهذا الغرض، ستقوم اليونسكو بمساعدة الدول الأعضاء على صياغة وتطوير السياسات العلمية والتكنولوجية وبناء القدرات بما في ذلك القدرات في مجال البحوث وإدارة شؤون العلم والتكنولوجيا والعلاقات بين هذه القضايا. كما ستولي المنظمة اهتماماً خاصاً لصون الموارد العلمية وتأمين تكاملها في البلدان التي تعاني من نزاعات أو تشهد تحولات اقتصادية واجتماعية مفاجئة أو تمر بمرحلة انتقالية صعبة.

117] وستشدد اليونسكو على تعزيز التعليم والبحوث في المستوى الجامعي على الصعيد الوطني، وعلى مساعدة الدول الأعضاء على تنمية قدراتها في مجال الانتفاع بالبيانات، وعلى المشاركة في المبادلات الدولية للمعلومات العلمية والتكنولوجية، وعلى تيسير مشاركة الباحثين - ولا سيما العمليات والعلميين الشباب - في البحوث التعاونية والدولية. كما ستشجع المنظمة النساء والشباب على المشاركة في التنمية العلمية والتكنولوجية، وفضلاً عن ذلك، ستولي اليونسكو الاهتمام للاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالطلب على مهنيي العلم والتكنولوجيا وبموضوع حراكتهم، وستستكشف جدوى قيام اليونسكو بدور أكثر نشاطاً في إدارة الموارد الفكرية، بغية النهوض بالتعليم العالي وبرنامج البحوث المتقدمة في البلدان النامية. وستشجع أيضاً الشراكات والتعاون بين العلم والتكنولوجيا في الجامعات وبين معاهد البحوث، وستعزز تطبيق النتائج في مجال الصناعة والقطاع الخاص. وستبذل كل الجهود من أجل النهوض بثقافة الصيانة والتأكيد على جدواها بالنسبة للتنمية المستدامة، مع التركيز في ذلك على جوانبها الجامعة

الهدف الإستراتيجي ٦

تحسين القدرات العلمية والتقنية والبشرية على المشاركة في مجتمعات المعرفة الناشئة

114] إن ظهور مجتمعات المعرفة يمثل تحولاً مفاهيمياً بالنسبة للجهود الإنمائية في المستقبل ويفتح الطريق لإمكانات ومسؤوليات جديدة بالنسبة لليونسكو. فيجب على المنظمة أن تتصدر الجهود الدولية التي تبذل من أجل تقديم المعارف ونقلها وتشاطرها ونشرها. وستواصل اليونسكو بذل الجهود في هذا المجال بالتركيز على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، وإقامة الشبكات في مجال العلوم الأساسية والهندسية، وكذلك على جمع البيانات، وأنشطة الرصد، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وذلك من أجل رسم سياسات علمية ملائمة للسياسات المعنية

بين القطاعات. وستعمل المنظمة على رعاية وتشجيع الاستثمارات التعاونية الطويلة الأجل والأنشطة التي تتضمن مساهمة مراكز دولية. وستسعى إلى تأمين الربط الشبكي بين المؤسسات الوطنية مع التشديد على بناء القدرات وخصوصاً في مضمار التكنولوجيات والمجالات المتقدمة مثل البيوتكنولوجيات أو التكنولوجيات المستجدة البالغة الدقة. فبناء مثل هذه القدرات يشكل مستلزماً لإتاحة مجال مفتوح لجميع البلدان يمكنها أن تتنافس فيه على صعيد الاقتصاد العالمي وأن تستفيد فيه من كل إمكانات الجهود العلمية بما يخدم تقدم المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

[١١٨] وستواصل المنظمة أيضاً دعمها للأوساط العلمية المعنية بشتى فروع العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ولا سيما من خلال برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات، وشبكات كراسي اليونسكو الجامعية. وستستمر في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيساعد ذلك على إعطاء زخم جديد لصلات التعاون بين اليونسكو ومؤسسات التعليم والبحوث في كل المناطق كما سيعزز شراكاتها المؤسسية مع أبرز المنظمات والشبكات العلمية، كما سيساعد على تعزيز هذه الصلات والشراكات، وذلك على نحو يكفل الاهتمام بكل فروع العلم. وستعمل اليونسكو على تعزيز وزيادة تطوير المناهج في حقل العلوم الأساسية مثل الرياضيات والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا.

[١١٩] وستسعى اليونسكو إلى توسيع نطاق نشر المعلومات العلمية والتكنولوجية وتيسير الانتفاع بالبيانات العلمية الملائمة كوسيلة للإسهام في التقدم العلمي والاقتصادي. وبغية تأمين الانتفاع على نطاق واسع بالمعلومات الموثوقة عن العلم والتكنولوجيا، ولا سيما منها المعلومات المندرجة في عداد الملك العام، ستساعد اليونسكو في إعداد مبادئ توجيهية لضمان الانتفاع بالمعلومات العلمية المتواجدة على الشبكات، وتعزيز التدريب على مهارات الاتصال العلمي. وستعزز أيضاً تبادل أفضل الممارسات في مجال التبسيط العلمي بغية زيادة قدرة العلميين والصحفيين على الاتصال بشأن العلم والتكنولوجيا، وهو ما من شأنه أن يثري المعلومات والنقاش العام.

[١٢٠] وفي إطار أنشطتها المتعلقة بالتعليم العلمي والتكنولوجي للجميع (انظر القسم الخاص بالتربية، الهدف الاستراتيجي ٢، الصفحة ٢٧) ستقدم اليونسكو المساعدة لكليات العلوم في الدول الأعضاء النامية بغية تحسين نوعية وجدوى برامج التعليم والبحوث في مجالي العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، مع التركيز على إعداد مدرسي العلوم للمرحلة

الثانوية والمستوى الجامعي وعلى تدريبهم أثناء الخدمة. كما ستقدم المنظمة تدريباً عالياً على البحوث في جميع فروع العلم وخصوصاً في أقل البلدان نمواً وستزيد من مشاركتهم في البحوث التعاونية بالاعتماد على الشبكات الدولية والإقليمية والمؤسسات العلمية الوطنية.

النتائج المتوقعة:

- ◀ تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية على المستوى الوطني، ودعم الربط الشبكي في مجال العلوم لصالح البحوث والتدريب، على الصعيدين الإقليمي والدولي؛
- ◀ تدعيم قدرات المؤسسات الوطنية في البلدان النامية من أجل تقييم مشكلات البيئة وإيجاد حلول لها والتكيف مع متطلبات مجتمعات المعرفة؛
- ◀ تكثيف المبادلات بين الباحثين الأكاديميين والمشاركة في البرامج التعاونية؛ والتوسع في التدريب بما يفضي إلى الحد من هجرة الكفاءات من خريجي جميع الفروع العلمية؛
- ◀ زيادة انتفاع البلدان النامية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال بغية تسخيرها لنشر البيانات والمعلومات العلمية؛ والانتفاع عن طريق الاتصال المباشر، بوسائل الإعلام والشبكات التي تعالج قضايا العلم والتنمية؛
- ◀ زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال وزيادة فعالية هذا الاستخدام من أجل تحسين بث وتشاطر المعلومات العلمية على كل المستويات، بما في ذلك إقامة جامعات افتراضية؛
- ◀ تعزيز قدرات العلميين والصحفيين على الاتصال بشأن العلم والتكنولوجيا، مما يسهم في إغناء وتنوير النقاش العام بشأن القضايا المتعلقة بالعلم؛
- ◀ تحسين نوعية برامج التعليم والبحوث؛ وتوسيع نطاق مشاركة العلميين من البلدان النامية في البحوث التعاونية، ولا سيما مشاركة العلميات؛
- ◀ تحسين التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة من أجل تشجيع التجديد؛
- ◀ زيادة مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان الاجتماعي والسياسي، بما في ذلك البرلمانين، في عدة بلدان، في دراسة التطورات العلمية وتأثيرها على المجتمعات.

تطويع السياسات العلمية لتلبية الاحتياجات المجتمعية

تطوير أدوات تعين على فهم العالم المعاصر

١٢٣] بغية إدراك التعقيد في التطورات العالمية، ولا سيما ما يتعلق منها بظهور مجتمعات المعرفة، ستجري اليونسكو دراسات وتضع سيناريوهات مستقبلية تستند إليها. والغرض من هذا الجهد هو تحليل واكتناء أهم العناصر والعمليات الملازمة لمجتمعات المعرفة، سعياً إلى تكوين رؤية موحدة ومشتركة، وتصميم استراتيجيات لتنمية مجتمعات مفتوحة للمعرفة. وستشمل أنشطة اليونسكو في هذا المجال على: (١) تقرير يصدر كل عامين عن إحدى القضايا المستقبلية الكبرى، ويتضمن تحليلاً لأهم العوامل والاتجاهات ذات الصلة بمجالات اختصاص اليونسكو، و(٢) تعزيز الربط الشبكي والصلات المهنية بالهيئات والمؤسسات العامة والخاصة المعنية بالبحوث والتي تضطلع بدراسات وتنبؤات مستقبلية، (٣) دعم بناء القدرات على تحليل السياسات والتنبؤ في مجالات اختصاص المنظمة. وتكميلاً لهذه الأنشطة، ستجري اليونسكو، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ويتمويل من موارد خارجة عن الميزانية، تأملاً تستعرض فيه توجهاتها وأنشطتها وإنجازاتها الماضية، وتفاعلاتها مع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

١٢١] ستعمل اليونسكو على تعزيز التعاون الدولي بشأن السياسات العلمية والتكنولوجية التي تسخر العلم لتلبية الاحتياجات المجتمعية. وسيوفر ذلك عن إعداد مبادئ توجيهية وجمع وتحليل البيانات الملائمة والمفصلة عن قضايا الجنسين ذات الجدوى لرسم السياسات، وترويج أفضل الممارسات، وإجراء ونشر دراسات عن قضايا السياسات، ونقل النتائج إلى أصحاب القرار.

١٢٢] وستكون المساعدة التي تقدم إلى الدول الأعضاء في مجال رسم السياسات منسجمة مع الاعتبارات الأخلاقية وتهدف إلى اعتماد نهج متكاملة محورها الإنسان من أجل الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي، وتعزيز مشاركة جميع الأطراف المعنية. كما ستشجع اليونسكو التعاون بين اللجان البرلمانية المعنية بالعلم والتكنولوجيا وستدعم الشبكات الإقليمية وستشجع على إقامة برامج تعاونية تجديدية. وسيولى اهتمام خاص لتعميم المساواة بين الجنسين بوصفه عنصراً أساسياً في جميع العمليات الخاصة برسم السياسات.

النتائج المتوقعة:

- تحسين تحليل السياسات العلمية وإعداد سياسات وطنية وميزانيات وتشريعات بالاستناد إلى مبادئ توجيهية موضوعية؛ وتحقيق التجانس بين سياسات العلم والتكنولوجيا وذلك كجزء من عمليات التكامل شبه الإقليمي والإقليمي؛
- تعزيز القدرات المحلية على إجراء البحوث والتنفيذ الميداني ضمن إطار النظم الوطنية للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك إنشاء مراكز امتياز إقليمية؛
- زيادة مشاركة الجمهور في رسم السياسات؛
- تنوير البرلمانيين من أعضاء اللجان المعنية بالعلم والتكنولوجيا، وأصحاب القرار.

النتائج المتوقعة:

- الاضطلاع بدراسات مستقبلية يجري جمعها بعد ذلك في تقرير عالمي يصدر عن اليونسكو كل عامين، وحفز نقاش على الصعيد الدولي بشأن الجوانب المتعلقة بمجتمعات المعرفة؛
- تنمية القدرات الإقليمية والوطنية على إجراء تحليلات استشرافية ودراسات مستقبلية في مجالات اختصاص المنظمة.

الثقافة

من أجل التنمية، ولا سيما من خلال إسداء المشورة القائمة على الشواهد فيما يخص السياسات الثقافية لدولها الأعضاء في عدد محدود من المجالات.

١٢٤] يجب الاعتراف بأن الثقافات تشمل مجموعة المعارف والمهارات الموروثة التي تقوم عليها الذاتيات وبأنها تجسد الرؤى والطاقت الإبداعية التي تمكن الإنسان من إثراء وتجديد هذه الذاتيات من خلال التفاعل مع ثقافات أخرى، بهدف تعزيز السلام والتنمية البشرية. وتحتل العوامل والأصول الثقافية مكاناً مركزياً أيضاً في جهود مكافحة الفقر وفي عملية بناء مجتمعات المعرفة، أي في الموضوعين المستعرضين لهذه الاستراتيجية. وقد جرى التشديد في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية المعنون "التنوع الإنساني المبدع" (ستوكهولم، ١٩٩٨) وفي المؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية، على أن الثقافات بكل تنوعها يجب أن تنهض بدور أساسي في تحقيق التنمية والتعايش على الصعيد العالمي. وكان من بين الإنجازات الرئيسية اللاحقة إنشاء شبكة وتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة لوزراء الثقافة، تبعها اعتماد إعلان اليونسكو العالمي عن التنوع الثقافي (الدورة الحادية والثلاثون للمؤتمر العام ٢٠٠١)، الذي يتضمن خطة عمل شاملة.

الهدف الإستراتيجي ٧

تشجيع إعداد وتطبيق صكوك تقنينية في المجال الثقافي

١٢٦] يمثل التراث الثقافي عنصراً رئيسياً في تشكيل الذاتيات وقد أخذ يتحول بسرعة إلى عامل رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، والتلاحم الاجتماعي والتعايش السلمي. ويؤدي التراث الثقافي دوراً متزايد الأهمية في تعزيز شعور الشباب بوجه خاص بهويتهم وبأصولهم وبمغزى حياتهم. فالمباني والمواقع والمعالم التاريخية والأعمال الفنية والحرفية واللغات والعادات والممارسات المحلية والمهارات التقليدية، كلها أمور تجسد الذاتيات والمفاهيم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. وقد اتسع مفهوم التراث الثقافي نفسه ليشمل المناظر الطبيعية الثقافية، والعادات الثقافية الحية، والقيم الرمزية والروحية.

١٢٥] وستركز اليونسكو عملها خلال السنوات الست القادمة، انسجاماً مع رسالتها، على تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية وثيقة الترابط فيما بينها هي:

١٢٧] ومن أجل حماية هذا التراث، ستعزز المنظمة بوجه خاص الجهود الرامية إلى التعريف على نطاق أوسع بالصكوك المعتمدة، بحيث يزداد الامتثال لها وتنضم إليها أو تصدق عليها أطراف جديدة في سياق السعي إلى تحقيق الطابع العالمي لهذه الصكوك. وإن إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٢ السنة الدولية للتراث الثقافي، التي عيّنت الوكالة الرائدة لها، والاحتفاء بالذكرى السنوية الثالثة لاتفاقية التراث العالمي في نفس السنة، لمن العلامات الهامة في هذا الصدد.

- ◀ إعداد وتطبيق صكوك تقنينية في مجال الثقافة، وهو مجال تتمتع فيه اليونسكو بميزة نسبية هامة، لا سيما فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي.
- ◀ تشجيع التعددية والحوار بين الثقافات والحضارات، عن طريق إقرار وحماية مبدأ تنوع ثقافي مبني على احترام حقوق الإنسان.
- ◀ تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف، بغية تدعيم مساهمة المنظمة في متابعة مؤتمر ستوكهولم بشأن السياسات الثقافية

١٢٨] ولا تزال اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، التي اعتمدت في ١٩٧٢، وأدرج في إطارها ٦٩٠ موقعاً من مواقع التراث الثقافي والطبيعي في قائمة التراث العالمي، تشكل أداة فريدة لحماية التنوع الطبيعي والثقافي. غير أنه يتعين تعزيز هذه الأداة من أجل مواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بعملية العولمة ومراعاة التطور في تعريف التراث نفسه. والواقع أن تفاعل الناس مع بيئتهم بكل أبعاده الروحية والمادية والتقنية المميزة، إنما يؤكد الروابط الموجودة بين التنوع الطبيعي والثقافي، ويعزز الطابع الفريد للاتفاقية. ومن شأن تطبيق الاتفاقية من قبل الدول الأطراف فيها البالغ عددهم ١٦٢ دولة، أن يسهم في حد ذاته في تعزيز المعايير الدولية الخاصة بصون التراث. وستواصل الجهود الرامية إلى زيادة التوازن والصفة التمثيلية في قائمة التراث العالمي، وذلك بتحديد مواقع جديدة في مناطق غير ممثلة تمثيلاً كافياً وبتحديد أنواع من التراث تعبر عن التنوع الثقافي والطبيعي والذاتيات المتعددة الثقافات (انظر أيضاً الإطار في الصفحة ١٦). وفي هذه العملية، سيتم السعي إلى تأمين ترابط أوثق بين الاستراتيجيات الخاصة بالتراث العالمي المادي وغير المادي المشترك للبشرية جمعاء.

١٣١] وبغية الاستجابة للطلب المتزايد على وضع قوانين جديدة في المجال الثقافي، ولا سيما فيما يخص التراث الثقافي غير المادي والتراث المغمور بالمياه، ستضطلع المنظمة بمبادرة كبرى من أجل تشجيع الانضمام إلى "الاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه" التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين في ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال إعداد التشريعات الوطنية التنفيذية وإصدار منشورات ترويجية في هذا الصدد.

١٣٢] إن التراث الثقافي غير المادي يشمل أشكالاً متشعبة وواسعة النطاق ومتنوعة من التراث الحي المتطور باستمرار. وفي هذا السياق، ستشجع اليونسكو الترشيحات لبرنامج "روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية" وستحث على استخدام المبادئ التوجيهية لإقامة نظام "الكنوز البشرية الحية". وستسهم جميع هذه الأنشطة في العمل التحضيري لإعداد صك تقني جديد يرمي، في إطار تحقيق مزيد من الدقة في تعريف مفهوم التراث غير المادي، إلى تحسين التوصية الخاصة بصون الفولكلور، واستحداث إطار فكري وقانوني جديد يركز على أهمية التراث الثقافي غير المادي.

١٣٣] وستواصل اليونسكو جهودها من أجل حماية الإبداع المعاصر والنهوض به بالعمل على تحسين وضع الفنان وظروف معيشتة وعمله في إطار التوصية الخاصة بوضع الفنان وتوصيات المؤتمر العالمي بشأن أوضاع الفنان (١٩٩٧)، وعن طريق تعزيز أنشطة اليونسكو في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

١٢٩] ومما سيساعد على تجديد الاهتمام بمبادئ الصون التي تقوم عليها الاتفاقية إجراء تنقيح معمق للمبادئ التوجيهية لتنفيذها، وتعزيز مشروعات التعاون التقني وتجديد الشراكات ومضاعفة الجهود الترويجية. وسيتمثل أحد الجوانب الرئيسية في دمج استراتيجيات صون التراث في التخطيط الإقليمي والحضري وفي استراتيجيات التنمية المستدامة (بما في ذلك السياحة الإيكولوجية الثقافية)، وفي الاعتراف بنظم الإدارة التقليدية وأشكال المعرفة البديلة (أو المحلية). كما ستركز اليونسكو، في جهودها من أجل صون التراث، على المناطق التي تعيش مرحلة نزاع مسلح، وعلى ظروف استغلال الموارد، ولا سيما في مجال التعدين. وسيعاد النظر على هذا الأساس في طرائق إدراج المواقع في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وفي طرائق استخدام هذه القائمة.

١٣٠] وستقوم أنشطة الترويج بدور حاسم في نجاح استمرار العمل بهذا النظام في مجال التراث وزيادة تعزيزه. وستضطلع اليونسكو بحملة خاصة لتوسيع نطاق فهم اتفاقية عام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح وبروتوكولها، وزيادة الامتثال والانضمام لها. وسيضطلع بالأنشطة التحضيرية لدخول بروتوكولها الثاني حيز التنفيذ ولإنشاء اللجنة الدولية الحكومية المشار إليها فيه. كما ستعزز اليونسكو أنشطتها الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، مما سيؤدي إلى

الاستراتيجيات الوطنية والدولية من أجل التنمية. وتوصي هذه الوثائق الثلاث بوجه خاص بإعداد سياسات ثقافية تهدف إلى تعزيز التنوع الثقافي من أجل ضمان التعددية الثقافية والتنمية المستدامة والسلام.

١٣٦] والمقصود بهذه الفكرة هو توجيه التنوع نحو تحقيق تعددية بنّاءة عن طريق إنشاء آليات حكومية واجتماعية ترمي إلى تعزيز الإدارة المتسقة للتفاعلات بين الثقافات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على الدولة والمجتمع المدني أن يؤدي دوراً هاماً في العمل على تعزيز المساواة والاندماج، وليس التوحيد النمطي، وذلك بالاعتراف بأهمية الشعور بالانتماء، وتعزيز قدرات الناس بحيث يتمكن كل فرد من التمتع بالأمن بذاتيته الفردية والجماعية داخل إطار اجتماعي مقبول قائم على الديمقراطية.

- ◀ ازدياد عدد الدول الأطراف في كل من الاتفاقيات بنحو خمس عشرة دولة؛ واعتماد أو تعديل خمسة عشر قانوناً وطنياً مراعاة أحكام هذه الاتفاقيات؛
- ◀ توسيع نطاق المشاركة في صياغة النصوص واعتمادها، وتحسيد مبادئها في التشريعات الوطنية، ورصدها من جانب اللجان الدولية الحكومية المعنية؛
- ◀ تأمين مشاركة أكبر شأناً من جانب الدول الأعضاء في حماية التراث المغمور بالمياه من خلال الانضمام الموسّع للوثيقة الجديدة وتحسين معرفة المجتمع المدني بها، عن طريق التخطيط لبناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ◀ زيادة مشاركة المواطنين في حماية التراث على نحو يكفل التصدي للإفقار الثقافي والاقتصادي ويصون التنوع الثقافي، وذلك بالإضافة إلى صياغة اتفاقية جديدة بشأن التراث غير المادي؛
- ◀ إعداد مبادئ رائدة بشأن الحقوق الاجتماعية للفنان ودمجها في التشريعات الوطنية لخمس دول أعضاء.

النتائج المتوقعة:

- ◀ تنفيذ خطة العمل الخاصة بإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، وعلى وجه الخصوص، دراسة الآثار الثقافية للعوالم، بغية مساعدة الدول الأعضاء على إعادة تصميم سياساتها الثقافية بالتركيز على الصلات بين الثقافة والتنوع والتعددية والتنمية المستدامة؛
- ◀ استمرار النقاش على الصعيد الدولي بشأن أهم القضايا المطروحة في تقرير "التنوع الإنساني المبدع" وفي إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، وذلك من خلال التصدي، بوجه خاص، لآثار العوالم على قضايا الذاتية وقدرة الأفراد والجماعات على التفاعل؛
- ◀ إعداد برامج تستهدف تعزيز القيم المشتركة؛
- ◀ مساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية على إعادة بناء وتعزيز ذاتياتها التي تعرضت للاختلال نتيجة نزاع أو هجرة أو تخطيط عمراني.

الهدف الإستراتيجي ٨

صون التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات

١٣٤] في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، ستسعى اليونسكو إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

صون التنوع الثقافي

١٣٥] إن اتساع عملية العولمة، وإن كان يمثل تحدياً بالنسبة للتنوع الثقافي، فإنه يخلق الظروف المواتية لحوار متجدد بين الثقافات والحضارات، مع احترام تساويها في الكرامة على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. واستناداً إلى تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية المعنون "التنوع الإنساني المبدع" (١٩٩٦)، وخطة عمل المؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، ١٩٩٨)، وكذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١)، ستواصل اليونسكو جهودها للترويج للدور الحاسم الذي تضطلع به الثقافة في

١٣٧] إن حماية التراث الثقافي وصونه يشكلان عاملاً أساسياً في حماية التنوع الثقافي. وستواصل اليونسكو إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدراية التقنية من أجل صون المواقع غير المدرجة في قائمة التراث العالمي. وسيستند ذلك إلى تصورات كلية ومتنوعة ثقافياً للتراث - الفكري والروحي والمادي - كما أن من شأنه أن يقف في وجه الآراء المتكونة تاريخياً عن الثقافة، ولا سيما على مستوى القانون الدولي والسياسات.

[١٣٨] وستدعم اليونسكو لهذا الغرض المبدعين وناقلي الثقافة، وسترکز جهودها على تعزيز النظم المحلية والتقليدية للمعرفة وآليات نقلها إلى الشباب، ولا سيما عبر المسنين والنساء. وستساهم اليونسكو أيضاً في النقاش الدولي بشأن حقوق السكان الأصليين وتراثهم، بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول ضرورة وضع صكوك تقنية في هذا المجال.

[١٣٩] وسيشغل البعد الإنمائي مكانة هامة في أنشطة اليونسكو المتعلقة بصون التراث. فبإمكان أنشطة الصون أن تسهم في التخفيف من وطأة الفقر من خلال إتاحة فرص جديدة لكسب العيش والعمل وممارسة مهن مدرة للدخل. وستحرص اليونسكو على ضمان مشاركة جميع السكان الذين يعيشون داخل مواقع التراث أو بجوارها في وضع وتنفيذ سياسات الصون وإدارتها.

[١٤٠] وإلى جانب الجهود التقنية، ستركز اليونسكو على إنعاش التراث الثقافي غير المادي بكافة أبعاده كاللغات، والتقاليد الشفهية، والقيم، والدراسة الفنية اللازمة لإبداع مواد الثقافة المادية، وفنون الأداء، وكذلك المعارف التقليدية المتعلقة بالحياة الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية السياسية والبيئية، بما في ذلك أساليب تسوية النزاعات وحماية البيئة ومعالجتها. وتتيح التكنولوجيات الحديثة فرص جديدة في هذا الصدد، وستستعين اليونسكو بهذه التكنولوجيات من أجل دعم تسجيل التراث غير المادي وحفظه ونشره، ومن أجل استحداث أشكال هجينة للتعبير الثقافي. وسوف ترتبط الأنشطة في هذا المجال مع العمل الذي تضطلع به اليونسكو في مجالات ذات صلة بها مثل التراث الثقافي للسكان الأصليين والنظم المعرفية المحلية.

النتائج المتوقعة:

- ◀ سعيًا إلى تعزيز الوعي بالتراث غير المادي على المستوى الدولي ستعلن اليونسكو ١٥٠ مصنفًا جديدًا بوصفها من "روائع التراث الشفهي وغير المادي للإنسانية"؛
- ◀ بغية بناء القدرات في الدول الأعضاء، ستعد اليونسكو أدلة ميسرة تبين الإطار المنهجي لإعداد قوائم حصر وطنية من أجل صون التراث غير المادي المحلي والوطني، وستنظم دورات تدريبية لهذا الغرض؛
- ◀ ستعزز اليونسكو مشاركة مستأمني التراث والمبدعين من خلال آليات للحماية وحوافز إدارية وقانونية تستند إلى نظام "الكنوز البشرية الحية"، ومن خلال تنفيذ خطط العمل الرامية إلى حماية وإحياء روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية ولا سيما من أجل تعزيز الاعتراف بأهمية دور النساء بوصفهن مؤتمنات على التراث غير المادي؛
- ◀ من أجل إبراز الدور المركزي للغات في حماية التنوع الثقافي، ستحرص اليونسكو على إصدار الطبعة المنقحة "لأطلس اللغات المهددة بالاندثار" ونشر إصدارين من "التقرير عن اللغات في العالم" وعلى توزيع هذه المطبوعات على نطاق واسع.

الحوار بين الثقافات والحضارات

[١٤١] وترتبط حماية التنوع الثقافي ارتباطاً وثيقاً بالإطار الأوسع المتمثل في الحوار بين الحضارات والثقافات وما يزرع به من قدرة على تحقق التفاهم والتضامن والتعاون على الوجه الصحيح. وهو حوار يهدف إلى إعطاء معنى جديد ومعاصر لمفهوم التراث الثقافي، ومن شأنه أن يؤدي بالفعل إلى إرساء الأسس اللازمة من أجل توافر فهم أفضل للتأثير الدينامي والإثراء المتبادل، إن لم يكن التقارب والالتقاء بين الحضارات والثقافات على مر الزمن وحتى يومنا هذا. فهو يشمل القيم والمعتقدات والمفاهيم الفلسفية والسياسية والإنجازات الثقافية والعلمية لمختلف المناطق والشعوب.

[١٤٢] وقد قامت اليونسكو من خلال مصنفات تاريخ البشرية والتواريخ الإقليمية ومن خلال المشروعات المشتركة فيما بين المناطق وفيما بين الثقافات (ولا سيما مشروع "طريق الحرير" و "طريق الرقيق")، بإلقاء الضوء على العمليات المعقدة التي ينطوي عليها التفاعل الثقافي، وعلى أهمية هذه العمليات بالنسبة لحياة الإنسان في عالم اليوم. وقد أتاحت الأنشطة التي اضطلع بها في إطار "سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات - سنة ٢٠٠١"، فرصة للتفكير في هذه العلاقات المتبادلة وفي متضمناتها الراهنة، من جوانب

مختلفة. وستعمل المنظمة، في إطار متابعة هذه السنة، على زيادة الوعي بهذه العمليات والعلاقات المتبادلة، وعلى تحسين المعرفة المتبادلة. كما ستشجع على إجراء بحوث تستهدف توثيق وإبراز أوجه النفع والإثراء المتبادل بين الحضارات والثقافات، التي عادت بالفائدة على البشرية جمعاء. وستدعم اليونسكو إنشاء مرافق للربط الشبكي بالاتصال المباشر فيما بين مؤسسات البحوث على الصعيد الدولي كما ستدعم التفاعل بين هذه المؤسسات من أجل تعزيز التآزر والتعاون وإحراز نتائج متعددة التخصصات.

١٤٣] إن الحوار بين الحضارات يتجاوز أبعاد الثقافة والتراث ليؤثر على جميع مجالات اختصاص اليونسكو. فهو يشمل جدول أعمال أوسع نطاقاً يتضمن أموراً كالنهج المختلفة التي اتبعتها المجتمعات لتحديد علاقتها بالبيئة وحمايتها، والتعبير عن التضامن، وتسخير المعارف العلمية والتكنولوجية بأساليب تجديدية، والإعراب عن التجربة الإنسانية على صعيد المجتمع من خلال الأدب والفنون. وستسعى اليونسكو إلى إدخال جوانب تتعلق بضرورة الحوار بين الثقافات وبقيمة هذا الحوار، في مناهج تعليم التاريخ والجغرافيا والتربية في مجال المواطنة، استناداً إلى نتائج مشروعات التواريخ والطرق التي تضطلع بها. وستسعى اليونسكو إلى أن تكفل تكييفها على النحو السليم لأغراض التعليم بشتى مستوياته، وتضمينها في المناهج التعليمية المختلفة.

١٤٤] ويخضع الحوار بين الحضارات بدوره لتأثير لا بل لتوجيه ديناميات الإبداع المعاصر وأشكال التعبير المتأصلة فيه. فالإبداع وسيلة فعّالة لتشجيع الحوار وتحسين التفاهم بين الثقافات. وستشجع اليونسكو اتباع أساليب تجديدية لتعزيز التربية الفنية، سواء في التعليم النظامي أو غير النظامي، وستسدي المشورة للدول الأعضاء في مجال السياسات ذات الصلة. فمن شأن مثل هذه الأنشطة التربوية أن تساعد على توضيح وتوثيق العلاقة بين الثقافات التقليدية والمعاصرة.

تشجيع التعددية

١٤٥] وسيمثل الإسهام في بناء مجتمعات متعددة الثقافات تحترم مبدأ التعددية، تحدياً آخر بالنسبة لليونسكو فالتعددية هي في صميم أي مجتمع ديمقراطي دينامي وتشكل شرطاً لا غنى عنه للتفاعل المتجانس بين الثقافات والشعوب وتتعرز بالاستناد إلى الحوار والنقاش والتسامح والاحترام المتبادل بغض النظر عن أصل الآخر أو جنسه أو عرقه أو عقيدته. كما إن احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان شرط أساسي للنهوض بالتعددية وتعزيزها. وستعمل

اليونسكو، بالاستناد إلى تحليل أفضل الممارسات، على استحداث مبادئ توجيهية للتعددية القائمة على المشاركة، وستسهم في توسيع نطاق الاعتراف بالحقوق الثقافية، وتعزيز وتطبيق تلك الحقوق كما هي معرّفة في الوثائق الموجودة الخاصة بحقوق الإنسان. وستسعى إلى توعية السلطات الوطنية بالدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الثقافية والتربوية والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. وسيولى مزيد من الاهتمام للدور المحوري للغة في تحديد الهوية الثقافية، وخاصة للغات المعرضة للخطر، ودراساتها وتعلمها والترجمة منها وإليها باعتبار ذلك عنصراً أساسياً لتعزيز التراث غير المادي، والتنوع الثقافي، والتعددية اللغوية.

١٤٦] وتتطلب حماية التنوع الاعتراف بالوضع لخاص للسلع والخدمات الثقافية. وتعتبر المنشآت الثقافية والصناعات الإبداعية قنوات مميّزة للإبداع ومصادر متزايدة الأهمية للعمالة والإثراء. وهي تحمل في طياتها منابع الدينامية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لإثراء حياة البشر. وبالإستناد إلى المبادئ الواردة في إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الحادية والثلاثين ستقدم المنظمة دعماً للدول الأعضاء الراغبة في وضع سياسات ثقافية ترمي إلى تعزيز حرية تداول وتبادل الأفكار والأعمال، وفي وضع إطار لأشكال التعبير الثقافي الحر والمتنوع عن طريق تمكين الصناعات الثقافية من أن تكون ممثلة على الصعيد العالمي. ولتحقيق هذه الغاية، سوف تراعى أهمية ما يلي:

- ◀ تعزيز الإرادة السياسية الحريصة على التنوع الثقافي على المستوى العالمي وتجسيد مفهوم "الثقافة والتنمية" في أنشطة عملية قائمة على الشراكة؛
- ◀ البرهان على تضامن الشركات في البلدان الصناعية مع البلدان النامية، وتسليط الضوء على مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات؛
- ◀ الاطلاع بشكل أفضل على تأثير المنتجات الثقافية المتعددة الأصول على الذاتيات الوطنية؛
- ◀ استكشاف ردود فعل المستهلكين ومدى إقبال الجمهور على المنتجات الثقافية الوطنية والأجنبية في عدد من الأسواق؛
- ◀ إتاحة فرص جديدة لمبدعي وفناني البلدان النامية من أجل إنتاج وتسويق منتجاتهم؛
- ◀ زيادة وتنوع المنتجات الثقافية المعروضة على الصعيد العالمي؛
- ◀ توسيع نطاق نقل درايات وتكنولوجيا الإنتاج من الشمال إلى الجنوب، وتسويق وتوزيع منتجات ثقافية، والتشجيع على تكوين الشراكات في مجال الأعمال؛

- ◀ إقامة توازن أفضل بين المنتجات الثقافية الوطنية والأجنبية المتوافرة في أسواق البلدان النامية، وذلك بفضل التنمية المستدامة للصناعات الثقافية المحلية؛
- ◀ تحسين الانتفاع بحماية حقوق المؤلف لصالح المبدعين والصناعات الثقافية في بلدان الجنوب والشمال، وبالتالي ظهور أسواق جديدة للمنتجات الثقافية مفتوحة للجميع؛
- ◀ تعبئة عالمية لصالح التنوع الثقافي من شأنها تيسير المفاوضات التجارية في مجال السلع والخدمات الثقافية.

النتائج المتوقعة:

- ◀ صياغة سياسات وطنية وتقديم الدعم لمؤسسات ثقافية متخصصة بغية تشجيع التعددية الثقافية القائمة على احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- ◀ تحسين تعليم التاريخ والجغرافيا والتربية في مجال المواطنة نتيجة للأنشطة المنفذة خلال سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، وما تلاها من مبادرات وأحداث، وكذلك من خلال مشروعات التوارخ والمشروعات المشتركة بين الثقافات التي تضطلع بها المنظمة؛
- ◀ استحداث شراكات تجديدية تضم ممثلي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الصعيد العالمي والإقليمي، وذلك عن طريق وسائل مثل "التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي"؛
- ◀ زيادة وتنوع العرض من المنتجات الثقافية الصادرة خاصة عن البلدان النامية، مما يسهم في إبطاء أوجه عدم التناظر في العرض على الصعيد العالمي؛
- ◀ تطبيق أساليب حديثة للإدارة والتسويق، واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الصناعات الثقافية في البلدان النامية.

كافة الشركاء؛ وسيتم على الأخص إلى دعم وحماية التنوع الثقافي، عن طريق التركيز على إنتاج وتناول السلع الثقافية على المستوى العالمي. وسيمثل هذا التحالف طريقة تجديدية لتشجيع التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب الذي من شأنه أن يسهم في الحد بصورة كبيرة من أوجه الاختلال الحالية في ميزان المبادلات التجارية من السلع الثقافية. وسيتم السعي إلى إرساء تشاور وتنسيق فعالين مع المنظمات والبرامج الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية، وكذلك "العهد العالمي للأمم المتحدة". وسيكون النهج المتبع نهجاً اختبارياً ثم يجب أن يتطور بالضرورة في تطبيقاته مع بقاءه وفيما لنفس المبادئ. وستدعى المنشآت والرابطات والمؤسسات التي تنضم إلى "التحالف" إلى تقديم المساندة النشيطة للمبادرات الرامية إلى فتح أسواق للسلع الثقافية المنتجة في البلدان النامية، وإلى الاستثمار في الصناعات التي تظهر إلى الوجود في البلدان النامية، وإلى نقل الدرايات المهنية ذات الصلة بقطاع الصناعة الثقافية، وإلى المشاركة في أنشطة تدريبية. كما ستدعى حكومات البلدان المعنية إلى ضمان حماية الأعمال على الوجه الملائم بموجب حق المؤلف واحترامه، سواء في إطار المبادلات التقليدية أم التجارة الإلكترونية، وكذلك إلى تحديد سياسات تشد أزر صناعاتها الثقافية. أخيراً، ستعمل اليونسكو على تعبئة تشكيلة موسعة من الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني، مثل المدرسين والعلميين والفنانين ومجمل المهن المعنية بالسلع والخدمات الثقافية، وكذلك الرابطات والتجمعات المهنية المعنية.

الهدف الإستراتيجي ٩

تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف

١٤٨] استناداً إلى خطة عمل المؤتمر الدولي الحكومي بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، ١٩٩٨)، ستواصل اليونسكو جهودها الرامية إلى التنويه بالدور الحاسم الذي تؤديه الثقافة في الاستراتيجيات الوطنية والدولية من أجل التنمية.

١٤٩] وفي مجال التراث، ستضطلع اليونسكو بمشروعات تهدف إلى زيادة وعي الجمهور بأهمية صون أبرز المواقع الثقافية والطبيعية في العالم، بالاستعانة بوسائل الإعلام

١٤٧] ستعطي اليونسكو الأولوية لتشجيع إقامة المنشآت الثقافية الصغيرة والمتوسطة بغية الإسهام في القضاء على الفقر. وستساند إقامة شراكات تجديدية على الصعيد العالمي والإقليمي من أجل تشجيع المنتجات الثقافية المحلية وتعزيز القدرات الوطنية، لا سيما بفضل إنشاء منتدى دولي جديد، هو "التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي"، الذي سيفتتح في مطلع فترة الأعوام الستة. إن هذا التحالف، الذي صمم لتيسير شراكة مرنة بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني، سيستهدف تمكين التضامن وروح المسؤولية لدى

وشبكة انترنت وغيرها من الوسائط الرقمية. وستنقل هذه الرسالة إلى المدارس الثانوية من خلال إعداد مجموعة مواد تعليمية للمعلمين بعنوان "التراث العالمي بين أيدي الشباب".

150] ويتطلب تعزيز التراث العمل أيضا على تصميم سياسات لتنمية السياحة المتصلة بالتراث الثقافي. ولهذا الغرض، ستقدم اليونسكو المساعدة لتحسين القدرات المحلية وتحديد أفضل الممارسات وتعميمها بغية الحد من التأثير السلبي للتنمية السياحية غير المستدامة. كما سيشجع من خلال الشراكات الاستراتيجية لليونسكو مع شركات السياحة والمنظمة العالمية للسياحة، تعزيز سياحة ثقافية أصيلة.

151] وفي مجال صون التراث العالمي، ستؤدي مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ مشروعات كبرى لحماية البيئة وصون المناطق الحضرية والتخطيط المتكامل والسياحة، إلى تعزيز طابع الاستدامة وستسهم في الجهد الشامل الرامي إلى محاربة الفقر. وستنفذ استراتيجيات في مجال بناء القدرات والتدريب (بما في ذلك تنمية مهارات الشباب) وتوعية الجمهور (بالاستعانة بوسائل الإعلام وشبكة انترنت وغيرها من التكنولوجيات الجديدة) من أجل تعميم أخلاقيات الصون. وسيكون الهدف المنشود من ذلك هو تعبئة حشد كبير من الأنصار على المستوى الدولي لمساندة هذه المهام، ضمن عملية النهوض بالتنمية المبنية على المعرفة العلمية.

152] ويمثل النهوض بالصناعات الحرفية عنصراً آخر من عناصر العمل من أجل تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية. واستناداً إلى الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ستساعد اليونسكو المنظمات المعنية بالصناعات الحرفية والحرفيين أنفسهم على التصدي لبعض القضايا مثل جمع البيانات والتدريب والترويج وتعزيز المكانة الاجتماعية للحرفيين. وستنظم حلقات عمل رائدة بشأن تقنيات وطرائق الإعداد للمشاركة في المعارض الحرفية، مع التشجيع على استخدام مواقع على شبكة انترنت وذلك بغية التوسع في إمكانيات عرض منتجات الحرفيين وتأمين الربط الشبكي فيما بينهم.

153] وفي إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (1995-2004)، ستعتمد اليونسكو نهجاً متعدد التخصصات من أجل ضمان مشاركة الأقليات والجماعات المهمشة والمستضعفة مشاركة كاملة في تصميم وتنفيذ

ورصد السياسات والأنشطة التي تؤثر عليها مباشرة. وستركز اليونسكو جهودها، في هذا الصدد، على التراث المادي وغير المادي، وعلى تعزيز التعليم النظامي وغير النظامي المتعدد اللغات والمتعدد الثقافات، والنهوض بالحقوق الثقافية، وتحديد آليات للوساطة من أجل تيسير مشاركة السكان الأصليين في عمليات صنع القرار، وتعزيز نظم المعرفة الخاصة بالسكان المحليين والأصليين وطرق نقلها بين الأجيال؛ وتمكين السكان الأصليين بإقامة شركات منصفة لهم مع غيرهم، وتقديم الدعم لإنشاء هيئات استشارية وشبكات وطنية، بناء على مبادرة هؤلاء السكان وبمشاركتهم.

النتائج المتوقعة:

- ◀ إنشاء مرصد على شبكة انترنت بشأن "الثقافة والتنمية المستدامة" بغية جمع وتحليل وإقرار ونشر النهج والمبادرات الثقافية التجديدية القائمة على أفضل الممارسات؛
- ◀ تعزيز التعاون بين جميع الشركاء بغية الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات التخطيط والمعلومات والتعليم والإدارة والتمويل في مجال الثقافة؛
- ◀ وضع مؤشرات ثقافية من أجل تقييم التغيرات التي تطرأ على السياسات والاستراتيجيات والبرامج على المستويين المحلي والوطني؛
- ◀ إقامة شراكات موسعة مع الشركات السياحية من أجل دعم مواقع التراث العالمي ومراعاة مبادئ توجيهية من أجل سياحة مسؤولة ومستدامة؛
- ◀ إنشاء بنك بيانات عن السياسات الثقافية والأنشطة التنفيذية وأفضل الممارسات، كالتنهج التجديدية في مجال التراث الطبيعي والثقافي والحوار بين الثقافات؛
- ◀ تزويد الحرفيين بتقنيات متطورة في مجال التصميم والتسويق والإدارة، بما في ذلك الإثتمانات الصغيرة؛
- ◀ تحسين الإحصاءات عن الصناعات الحرفية؛
- ◀ استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل تنظيم معارض ولأغراض التسويق.

الاتصال والمعلومات

الانترنت الذي بلغ ٤٠٧ ملايين شخص في نهاية عام ٢٠٠٥، سيتجاوز المليار في عام ٢٠٠٥.

١٥٧] واليونسكو مكلفة بمقتضى رسالتها بتعزيز حرية تداول المعلومات والمعارف والبيانات، وتشجيع استحداث مضامين متنوعة، وتيسير الانتفاع المنصف بالمعلومات وبوسائل تشاطر المعارف، مع السهر على تعزيز القدرات المؤسسية. وسوف يكون الانتفاع بالمعلومات وإدارة المعرفة و"المضامين" من محاور العمل الهامة للمنظمة في السنوات المقبلة.

١٥٨] وستواصل المنظمة عملها على ثلاثة أبعاد متميزة ولكنها مترابطة فيما بينها هي: (١) الجوانب الأخلاقية والتقنية والقانونية؛ (٢) مضامين تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتطبيقاتها في مجالات اختصاص المنظمة بما في ذلك التنمية والإدارة الديمقراطية لشؤون الحكم؛ (٣) الأدوات المنهجية وإمكانية الانتفاع بالمعلومات والمعرفة.

١٥٩] يعمل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) منذ عام ١٩٨٠، على مساعدة البلدان النامية على زيادة قدراتها في ما يخص الاتصال وتحسين التدريب في هذا المجال. وإن البرنامج الدولي الحكومي الجديد بعنوان "المعلومات للجميع" (IFAP)، الذي وُضع في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ باعتبارها قاعدة انطلاق للتأمل والعمل من أجل الإسهام في تقليص الفجوة الرقمية، يمكن أن يُستخدم أيضاً كأداة تكميلية لهذه الغاية: فينبغي أن يوفر إطاراً مرجعياً، ويساعد في تحديد التوجّهات الرئيسية للأنشطة في هذا المجال. وسيتم تعزيز التعاون بين البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) وبرنامج المعلومات للجميع (IFAP) لتأمين الاستخدام الأمثل للموارد والدرابيات المتاحة.

١٦٠] وستستند اليونسكو إلى مجموعة واسعة من الشركاء مثل منظمات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة

١٥٤] سيندرج نشاط اليونسكو في مجال الاتصال والمعلومات في إطار الأهداف المحددة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (يوليو/تموز ٢٠٠٠) بشأن "دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة"، وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠). إذ يدعو هذان النصان إلى إقامة شراكة استراتيجية دولية من أجل سد الفجوة الرقمية، وإرساء مجتمع للمعرفة مفتوح للجميع دون استثناء.

١٥٥] وهدف اليونسكو الرئيسي ضمن هذا الإطار ينبغي أن يتمثل في تشييد مجتمع للمعرفة قائم على تشاطر المعارف، ويشمل كافة الأبعاد الاجتماعية الثقافية والأخلاقية المتصلة بالتنمية المستدامة. ذلك أن التحدي الحقيقي يتجاوز الجوانب التكنولوجية ويكمن في مراعاة البعد الإنساني للفجوة الرقمية. وفي هذا الصدد، تشكل التربية هدفاً ذا أولوية. إذ لا يمكن إتاحة "المعلومات للجميع" من دون توفير "التعليم للجميع". وتكنولوجيات المعلومات والاتصال تؤثر في كافة مجالات عمل المنظمة كما يتضح من الاستراتيجية المستعرضة المخصصة لهذا الموضوع، والتي تتناول - فضلاً عن الجوانب المجتمعية - مسألة إسهام هذه التكنولوجيات في تنمية التربية والعلوم والثقافة وفي بناء مجتمع المعرفة.

١٥٦] ومن شأن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)، المزمع عقدها في جنيف سنة ٢٠٠٣ ثم في تونس سنة ٢٠٠٥، تحت رعاية الاتحاد الدولي للاتصالات، أن تتيح الفرصة لاستعراض مجمل المسائل المطروحة، ووضع بيان بالإنجازات، وتحديد استراتيجيات للعمل المقبل. وفي هذا الصدد، يبدو أفق الاستراتيجية المتوسطة الأجل بعيداً نسبياً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار دينامية ثورة المعلومات والوتيرة المتسارعة التي تظهر بها الابتكارات التكنولوجية: فمنذ ثماني سنوات فقط كانت المواقع على شبكة الانترنت لا تتجاوز ٥٠ موقعاً، بينما صارت اليوم تعد بالملايين. كما يُقدر أن عدد مستخدمي

الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الدولي، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية (مثل الاتحاد الأوروبي)، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط المهنية العاملة في مجالات اختصاص اليونسكو، وبالطبع القطاع الخاص. وستبذل المنظمة جهداً خاصاً من أجل تعزيز علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني.

١٦١] وستسعى المنظمة إلى تشجيع النقاش الدولي والتأمل في تأثير العولمة على الانتفاع بخدمات المعلومات وعمليات الاتصال. كما ستساهم في استكشاف ما يوجد أو ما ينبغي استحداثه من آليات لتشجيع الانتفاع العام بالمعلومات والاتصال والتعبير عن التنوع الثقافي في مجتمع المعرفة. ولهذه الغاية، ستسعى المنظمة إلى الجمع بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، لا سيما من خلال تنمية قوامها المجتمعي المحلي.

الهدف الإستراتيجي ١٠

تشجيع التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات

١٦٢] إن تأثير العولمة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال على التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات، تأثير ذو وجهين: فمن جهة، تنشأ عن استخدام وسائل الإعلام الحديثة مخاطر ومخاوف جديدة، مثل التحريض على العنف والتعصب والكراهية، أو زيادة الإجرام السيبراني. فضلاً عن أن تنامي تركيز النفوذ وتزايد عمليات الدمج العظمى بين الشركات الكبرى لوسائل الإعلام يمكن أن يؤدي إلى فرض قيود على حرية التعبير والرأي، والتحديد من حرية تداول الأفكار والانتفاع بالمعلومات. ومن جهة أخرى فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال يمكنها، من خلال مضاعفة إمكانيات الربط بين الأفراد والجماعات وتيسير الانتفاع بالمعلومات والأفكار والمعارف، أن تساعد هذه الجماعات على التغلب على الاستبعاد، والخروج من العزلة. وبالمثل فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تزيد الفرص وتوسع الإمكانيات المتاحة للمواطنين للمشاركة في شؤون الحكم وعمليات اتخاذ القرار.

ولهذه الغاية، ستشجع اليونسكو إعداد مبادئ معترف بها عالمياً ومعايير أخلاقية مشتركة فيما يخص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال. وسيشكل هذا العمل جزءاً من إسهام المنظمة في التحضير لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (WSIS). وسيشكل وضع استراتيجية فعالة للترويج للملك العام على أساس مبدأ "الانتفاع المجاني" بالمعلومات، أحد العناصر الأساسية لعمل المنظمة في هذا المضمار.

١٦٤] وفي هذا السياق، ستسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

تعزيز حرية التعبير، وحرية الصحافة، وتعددية وسائل الإعلام واستقلالها

١٦٥] ستواصل اليونسكو تعزيز ومساندة حرية تداول المعلومات من خلال تشجيع أنشطة المنظمات غير الحكومية والمهنية العاملة في هذا المجال. وستبذل المنظمة جهوداً ترويجية كبرى في هذا الصدد تستهدف الجمهور الواسع على الصعيد العالمي، وصانعي القرارات، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات تدريب الصحفيين. وستسعى أنشطة التوعية العالمية النطاق إلى تعزيز حرية التعبير والصحافة، لا سيما في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وفي المناطق التي تعاني من النزاعات أو التي خرجت منها. وسيقدم دعم خاص لوسائل الإعلام المستقلة، نظراً للدور الهام الذي يمكنها أن تضطلع به فيما يخص درء النزاعات وتسويتها وفي تعزيز قيم السلام والتسامح والتفاهم. كما سيُعطي زخم جديد للمبادرات الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية في الدول الأعضاء من أجل تسيير شؤون وسائل الإعلام على نحو ديمقراطي وفقاً للإعلانات وخطط العمل المنبثقة عن الحلقات الدراسية الإقليمية الخمس (التي نظمت بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ في ويندهوك، وأما آتا وسانتياغو، وصنعاء، وصوفيا) بشأن تعزيز وسائل الإعلام المستقلة والتعددية. وستواصل المنظمة دعم وتشجيع وسائل الإعلام التقليدية التي تؤدي دوراً أساسياً في البلدان النامية، لا سيما فيما يخص تعزيز حرية التعبير والتعددية. كما أنها ستساهم في إقامة شبكات للإنذار أو تعزيز الشبكات القائمة منها، من أجل حماية حرية التعبير والصحافة بما يضمن سلامة الصحفيين والمفكرين على نحو أفضل.

١٦٣] ويتمثل دور اليونسكو في تشجيع التعاون الفكري الدولي وحشد الرأي العام العالمي وكافة شركاء المنظمة من أجل تعزيز حرية التعبير وحق الانتفاع بالمعلومات والدفاع عنهما، وهو حق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في التعليم.

- ◀ إحرار التقدم فيما يتعلق بتطبيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجال وسائل الإعلام؛
- ◀ إدراج أحكام تنص على حرية التعبير وحرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام في التشريعات الوطنية الخاصة بزهاء خمسة عشر بلداً؛
- ◀ زيادة عدد الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون المستقلة، سواء في القطاع العام أو الخاص، في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والمناطق التي تعاني من النزاعات أو التي خرجت منها؛
- ◀ توسيع النطاق الجغرافي الذي تغطيه الشبكات من أجل تحقيق المزيد من الفعالية في مكافحة الانتهاكات المرتكبة ضد سلامة الصحفيين والمفكرين.

النتائج المتوقعة:

- ◀ توسيع نطاق النقاش العام بشأن الملكية الفكرية والاستخدام المشروع للمصنفات لأغراض تعليمية وعلمية وثقافية؛
- ◀ إحرار التقدم في مجال التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن هذه المسائل، وكذلك في ما يخص صياغة توصيات موجهة إلى كافة الأطراف المعنية.

تعزيز المعلومات المندرجة في الملك

العام وتوسيع نطاقها

[١٦٧] إن المعلومات المندرجة في الملك العام، على الرغم من أن ليس لها قيمة تجارية، توفر معيماً لا يقدر بثمن، ولكنه غير مستغل، من البيانات والمعلومات والمعارف والوثائق من كل نوع سواء كانت ناجمة عن بحوث ممولة من القطاع العام، أو متاحة في الملك العام. وتؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصال إلى تغيير ظروف استغلال هذا "التراث المشترك" (الملك العام العالمي) تغييراً جذرياً، إذ أصبح من الممكن إتاحتها للجمهور العام وتبادله وتشاطره. وإن اليونسكو، باعتبارها هيئة للتعاون الفكري على الصعيد العالمي، ستكون رائدة الترويج للمعلومات المندرجة في الملك العام، من خلال التشجيع على صياغة واعتماد سياسات وأحكام تشريعية تستهدف التوسع في تعميم الانتفاع بهذا "الملك العام" في المجالات الجوهرية لمجتمع المعرفة. كما ستساعد على صون المصنفات المندرجة في هذا الملك العام، بما في ذلك المصنفات المشمولة ببرنامج ذاكرة العالم، وترقيمتها وتيسير الانتفاع بها ونشرها على نطاق أوسع. وفي الوقت ذاته، سيتعين على المنظمة النهوض بالممارسات القطرية والدولية فيما يتعلق بالملك العام، وذلك من خلال البحث عن معايير مشتركة للتسجيل والتخزين والتبادل، وصياغة السياسات والمبادئ التوجيهية والنصوص التشريعية المناسبة.

النتائج المتوقعة:

- ◀ زيادة توعية الدول الأعضاء بقيمة التراث الوثائقي؛
- ◀ وضع مبادئ توجيهية بشأن الانتفاع بالمعلومات المندرجة في الملك العام؛
- ◀ إقامة شراكة دولية من أجل جمع التراث الوثائقي وصونه ونشره.

تشجيع تطبيق حقوق الإنسان والحريات

الأساسية في المجال السيبرني

[١٦٦] ستعمل اليونسكو أيضاً، استناداً إلى خبرتها الطويلة في مجال الدفاع عن حرية التعبير والديمقراطية في وسائل الإعلام التقليدية، على تعزيز احترام المبادئ التي يكرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المجال السيبرني. ويعد من ضمن هذه المبادئ ما يلي: حرية التعبير، واحترام الحياة الخاصة، وحق الفرد في الأمان على شخصه، والحق في الحصول على المعلومات والتعليم، وحماية المصالح المعنوية والمادية الملازمة للعمل الفكري، والاستخدام المشروع للمصنفات، واحترام الشرعية، والمبادئ العالمية للقانون والأخلاق، والمسؤولية الاجتماعية لمزودي المعلومات، واستخدام الانترنت في سبيل تعزيز الديمقراطية. وستواصل اليونسكو في إطار مهامها كمنتدى للنقاش، وكمركز لتبادل المعلومات، تشجيع التأمل في التحديات الأخلاقية والاجتماعية المترتبة على مجتمع المعلومات. فستحلل أهم الاتجاهات في هذا المجال إلى جانب مواقف ووثائق السلطات الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. وقد يسفر ذلك عن صياغة اقتراحات لوضع نصوص أو صكوك تقنية يمكن أن يتفق عليها دولياً. واليونسكو هي المنظمة الوحيدة القادرة على الجمع بين المبدعين والفنانين والناشرين ومستخدمي "المعرفة" المتمثلين في العاملين بالمكتبات والمعلمين والباحثين. وبالتالي فهي تتمتع بمكانة تسمح لها بأن تشارك، بالتشاور الوثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، في النقاش الدائر بشأن الملكية الفكرية والاستخدام المشروع للمصنفات، والاستثناءات المشروعة من حقوق المؤلف لأغراض التدريس والبحث، والترويج للمصنفات التي تندرج في إطار الملك العام. وهذا النقاش الذي تشترك فيه كافة الأطراف المعنية من شأنه أن يؤدي إلى توصيات مشتركة تتعلق بهذا الموضوع، ويجب

إنشاء "بوابة معرفية" لليونسكو على الانترنت

[١٦٨] إن إنشاء بوابة عامة على الانترنت كفيل بخدمة أغراض متعددة. فمثل هذه البوابة يمكن أن تكون هدفاً ووسيلة ونتيجة. وتستطيع المنظمة من خلالها البرهان على أن إتاحة ملك عام ثري بالمضامين يعتبر عاملاً هاماً في بناء مجتمع المعرفة. وستستهدف هذه البوابة إثبات إمكانية وجودى إنشاء موقع شبكي عالمي يضم مجموعة واسعة من المعلومات والوثائق المتاحة في الملك العام، ويشهد بما تتسم به المواد المتاحة من تنوع في أشكالها وأصولها الوطنية والثقافية واللغوية، وفي مضامينها بطبيعة الحال. وستكون المعلومات والمواد المعروضة (السياسات والإحصاءات والبيانات، والمنهجيات وغيرها) موجهة على سبيل الأولوية إلى المستخدمين في البلدان النامية. وسوف تجمع مختلف التجارب في مجال الديمقراطية الإلكترونية وإدارة شؤون الحكم "بالاتصال المباشر"، وشتى إمكانيات تحسين إدارة الشؤون العامة ومشاركة المواطنين باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولا سيما في البلدان النامية، سعياً إلى نشر أفضل الممارسات. ونظراً لارتفاع التكاليف، سيتم تنفيذ مشروع البوابة بالتعاون مع شركاء آخرين.

النتائج المتوقعة:

- ◀ تحسين الانتفاع بالمعلومات والبيانات المندرجة في الملك العام في مجال التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات من خلال بوابة لليونسكو على الانترنت؛
- ◀ زيادة عدد مستخدمي الموقع من مختلف الأقاليم؛ وإقامة روابط على الصعيد العالمي مع المجموعات والمؤسسات وسائر الجهات المزودة بالمعلومات؛
- ◀ تحقيق معرفة أفضل بالممارسات المعتمدة حالياً في مجال الإدارة الإلكترونية لشؤون الحكم ومشاركة المواطنين.

الهدف الإستراتيجي رقم ١

تشجيع التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وفي الشبكات العالمية للمعلومات

[١٦٩] في إطار هذا الهدف الوثيق الصلة بالهدف الاستراتيجي ٨ ستواصل اليونسكو تشجيع التعددية الثقافية واللغوية وحيوية أشكال التعبير الثقافي المتنوعة من خلال دعم إنتاج المنتجات ونشرها في مجالي وسائل الإعلام والمعلومات على الصعيد المحلي والقطري والإقليمي.

ويمثل تعزيز التعددية تحدياً رئيسياً في مجال وسائل الإعلام، وكذلك فيما يخص كافة تقنيات الاتصال والمعلومات. وفي هذا الصدد، فإن إنتاج المواد التعليمية والترفيهية والثقافية التي تستجيب لتطلعات فئات اجتماعية محددة، ونشرها على الصعيد المحلي والقطري أو شبه الإقليمي، يُعتبر من أفضل الوسائل لضمان تنوع ثقافي حقيقي وتعزيز تعددية فعلية. وبإمكان المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون أن تساهم بدورها في الحد من مخاطر التمييز الثقافي من خلال مساندة إخراج ونشر برامج تتلاءم مع مختلف الظروف الاجتماعية. وسوف تضع اليونسكو المبادئ وتساعد في مجال صياغة السياسات، وتوعي السلطات الحكومية والأوساط المهنية، وتشجع الشراكات بين القطاعات العامة والخاصة والمجتمع المدني من أجل تنمية المنتجات الثقافية ونشرها؛ وستضطلع أخيراً، بأنشطة قوية وفعالة على المستوى القطري لتنفيذ مشروعات رائدة.

[١٧٠] وستسعى اليونسكو إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

تشجيع إنتاج ونشر البرامج السمعية البصرية

[١٧١] ستقوم المنظمة، بالتشارك مع المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة، بإعداد سياسات واستراتيجيات من أجل إنتاج ونشر برامج سمعية بصرية تراعي احتياجات مختلف الجماهير المستهدفة - مثل النساء والشباب - وتستجيب لشواغل فئات محددة كالأقليات الإثنية أو اللغوية، والمجتمعات المحلية الريفية أو الحضرية المحرومة. وفي هذا الصدد، يمكن للمرافق العامة للإذاعة والتلفزيون التي تلتزم بمعياري التنوع والجودة في المضامين، أن تساهم إسهاماً ملحوظاً في الاستجابة لشواغل المواطنين وتطلعاتهم فيما يخص الاتصال والمعلومات، وذلك بموجب المهمة الخاصة بها، ولأنها مستقلة - على الأقل جزئياً - عن المصالح التجارية. وستواصل المنظمة إذن جهودها من أجل تعزيز المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون من خلال احترام استقلالية التحرير. وسيتم التركيز على تحسين نوعية المنتجات والبرامج وعلى توسيع قنوات التوزيع. ويتسم موضوع التنقيف في مجال وسائل الإعلام بأهمية خاصة بالنسبة لليونسكو وسوف يعطى الأولوية في هذا المضمار. وستعنى الأنشطة في المقام الأول بتوعية صانعي القرار والعاملين في مجال وسائل الإعلام، وتعبئة جهودهم حول الموضوعات المذكورة أعلاه. وسوف يتم التشديد على ضرورة تشجيع التعبير عن التعددية الثقافية واللغوية في المضامين. وستسعى المنظمة إلى تعزيز بمفهوم "البعد التعليمي والثقافي لوسائل الإعلام" إلى جانب دعمها للمبادرات الرامية إلى الحد من "العنف على

الشاشة". وستستهدف أنشطة أخرى تنفذ في إطار الاستراتيجيات الإقليمية والأقاليمية، وبالتشارك مع منظمات متخصصة، تشجيع الإنتاج والإنتاج المشترك في البلدان النامية، وتيسير تبادل البرامج والخبرة والدراسة، وتسهيل دخول الإنتاج المحلي الأسواق العالمية. وستكمل هذه الأنشطة من خلال مشروعات رائدة لدعم تدريب الموظفين المهنيين، ولتطوير الإنشاءات والمرافق.

١٧٣] وختاماً، ستبذل الجهود للشروع في استراتيجية شاملة من أجل الحفاظ على الذاكرة الرقمية بالتعاون مع كافة الشركاء المعنيين. وسيشمل ذلك تحليل المشكلة، وتحديد الحلول الممكنة والتوصيات، التي ينبغي صياغتها على الصعيد الدولي، من أجل تجميع وصون التراث الوثائقي وحفظه في شكل رقمي، والحفاظ على المنتجات الرقمية المهددة في حد ذاتها بالدمار.

النتائج المتوقعة:

- ◀ زيادة عدد المنتجات التي تدعمها اليونسكو، وزيادة حجم الموارد المالية المشوذة، وعدد المصنفات والمنتجين في قنوات التوزيع الدولية؛
- ◀ مضاعفة عدد المدربين، وعدد منظمات وسائل الإعلام التي تستهدف فئات مختلفة، ولا سيما في البلدان النامية؛
- ◀ اعتماد نصوص تشريعية وطنية فيما يخص المرافق العامة للإذاعة والتلفزيون.

النتائج المتوقعة:

- ◀ تعزيز التنوع الثقافي واللغوي من خلال تنوع أكبر في العرض على الانترنت وغيرها من الوسائل الرقمية؛
- ◀ صياغة توصيات شاملة بشأن التنوع الثقافي على الانترنت وبشأن المنتجات الرقمية وتطبيقها على نطاق واسع؛
- ◀ وضع ترتيبات لجمع التراث الوثائقي وحفظه في شكل رقمي وجمع المنتجات الرقمية.

الهدف الإستراتيجي ١٢

تأمين فرص الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال للجميع ولا سيما فيما يتعلق بمواد الملك العام

تعزيز تنوع المضامين في شبكات المعلومات

١٧٤] ستواجه اليونسكو التحدي الذي تطرحه الفجوة الرقمية من خلال تقديم الدعم لتنمية القدرات المؤسسية والبشرية في البلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً، وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما عن طريق اعتماد نهج إقليمي لامركزي. فإن غالبية سكان المعمورة يتعذر عليهم الانتفاع بالمعرفة ووسائل الإعلام والمشاركة الفعلية في مجتمع المعرفة بسبب عوائق شتى، من بينها ما يلي: عدم ملائمة البنى التحتية سواء فيما يتعلق بتوافر الطاقة والمعدات ومرافق الاتصالات والنشر على نطاق واسع؛ وعدم كفاية الموارد المالية؛ واستمرار تفشي الأمية؛ والافتقار إلى بيئة علمية قادرة على استقبال هذه التكنولوجيات؛ ونقص التدريب على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ والطابع العشوائي للصيانة أو المساعدة؛ وعدم ملائمة المضامين، بل استحالة استخدامها لأسباب لغوية أو ثقافية. وسيشتمل إسهام اليونسكو في تقليص الفجوتين الرقمية والإعلامية على صياغة سياسات لتعزيز القدرات المؤسسية؛ وتهيئة الظروف المناسبة لضمان الإنصاف في انتفاع الجميع بالمعلومات والمعرفة وبالتكنولوجيات اللازمة. وسيجري لهذه الغاية حشد كافة الشركاء في إطار التعاون الدولي.

١٧٢] يشكل المجال السيبرني "مرتعاً" خصباً لعمليات التبادل والإبداع والتعبير عن قيم وهويات ثقافية متعددة. وسيتمتع على اليونسكو وضع سياسات واستراتيجيات من أجل تشجيع إنتاج المضامين التعليمية والعلمية والثقافية، والحفاظ عليها ونشرها من خلال الشبكات العالمية. وانطلاقاً من تحليل نتائج الدراسات والبحوث المنفذة في الدول الأعضاء، واستناداً إلى نتائج التجارب والممارسات والسياسات، ستقوم المنظمة بصياغة مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز التنوع اللغوي والثقافي في المجال السيبرني. كما سيجري تشجيع المبادلات التي تستهدف تنمية التعددية اللغوية في الانترنت على غرار برنامج بابل. وفي إطار برنامج "ذاكرة العالم"، الذي يستهدف الحفاظ على التراث الوثائقي النادر والمهدد ذي القيمة العالمية، والتعريف به، ستطبق المنظمة المنهجيات والمبادئ المحددة خلال السنوات الأخيرة، وتنفذ عمليات الصون والنشر، مع توسيع نطاق هذه الأنشطة ليشمل بلداناً أخرى ومصادر لغوية أخرى ووسائل أخرى.

١٧٥] وفي هذا السياق، ستسعى اليونسكو إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

صياغة سياسات واستراتيجيات إقليمية وقطرية متكاملة في مجال الاتصالات والمعلومات والمعلوماتية

١٧٦] ستركز الجهود، من باب الأولوية، على تنمية المضامين المحلية، وعلى الموارد البشرية والبنى الأساسية. وسيكون التعاون بين المنظمات الإقليمية عنصراً أساسياً من عناصر هذه الاستراتيجيات التي تستهدف في المقام الأول، تشجيع القدرات المحلية أو تعزيزها، سواء أكان الأمر يتعلق بالمعدات أم بالموارد البشرية أو المنهجيات. وفي هذا السياق، سيتم التركيز بقوة على التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن طريق الوسائل النظامية وغير النظامية، على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية، بغية تيسير إمكانيات التعلم، وتعزيز بناء القدرات، والمساعدة في القضاء على الفقر، ودعم التنمية الاقتصادية، وتقليص التفاوت في مجال التكنولوجيا الرقمية. وسيكون الهدف من ذلك استحداث منتجات إعلامية ونشرها بين المجتمعات المحلية والوطنية وشبه الإقليمية والأقليمية. وسيشجع، في نفس الوقت، إنشاء شبكات من دور المحفوظات والمكتبات وغيرها من مرافق التوثيق أو تعزيز الشبكات القائمة من خلال الدعم المؤسسي. وستولى الأولوية لدراسة الإمكانيات التي يوفرها المجال السيبرني فيما يخص التعاون الإقليمي والانتفاع بالمعلومات المحلية. وفي هذا الإطار، سيُشجع إنشاء شبكة عالمية تضم مبتكري ومستخدمي أدوات إدارة المعلومات الرقمية ومعالجتها. وفي إطار هذه الاستراتيجيات كافة ستولى الأولوية لتدريب النساء والشباب لتيسير إشراكهم في عمليات الاتصال.

النتائج المتوقعة:

- ◀ إعداد استراتيجيات وخطط عمل على الصعيدين الإقليمي وشبه الإقليمي؛
- ◀ تعزيز مشاركة الفئات المستهدفة وتوطيد قدراتها على التنمية الذاتية؛
- ◀ توسيع نطاق المشاركة في الشبكات العالمية بفضل التدريب والدعم المؤسسي؛
- ◀ تكوين شبكة عالمية تضم مبتكري ومستخدمي أدوات إدارة المعلومات الرقمية والوثائقية ومعالجتها؛
- ◀ تحسين المشاركة في الشبكات الإقليمية ورفع نوعيتها التقنية.

تعزيز الانتفاع بالمعلومات وبوسائل الاتصال

١٧٧] في إطار التعاون فيما بين المؤسسات، والشراكة الموسعة مع المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، والمنظمات الدولية الحكومية الإقليمية، وغيرها من الأطراف الفاعلة، ستسعى اليونسكو إلى تعزيز المبادرات الهادفة إلى تيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض تعليمية وعلمية وثقافية أو للاتصال. وستضاعف الجهود المبذولة من أجل تعبئة التعاون التقني الدولي في سبيل تعزيز القدرات في مجالي الاتصال والمعلومات، ولا سيما من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا) وبرنامج المعلومات للجميع. وستواصل المنظمة تنفيذ تجربة المراكز المتعددة الأغراض للاتصالاتية على صعيد المجتمع المحلي، مع توسيع نطاقها من أجل تيسير الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المناطق الحضرية أو الريفية المحرومة، دعماً للبرامج الإنمائية. وستنفذ مشروعات رائدة يتم فيها الجمع بين وسائل الاتصال التقليدية (ولا سيما الإذاعة) والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات (وخاصة الانترنت) من خلال مراكز الاتصالاتية على صعيد المجتمع المحلي. فهذا من شأنه أن يتيح اختبار الشروط اللازمة لنجاح هذه المشروعات في طائفة من التطبيقات في مجالات مثل التربية، والصحة، والحياة اليومية، ومكافحة الفقر، والإدارة التشاركية، وعملية اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي.

النتائج المتوقعة:

- ◀ زيادة عدد مشروعات تطوير "البنى الأساسية للمعلومات" والقدرات الاتصالية، وزيادة حجم الموارد المحشودة؛
- ◀ تنويع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التدريب، ولا سيما استخدامها من أجل التعليم عن بعد والتعاون العلمي والثقافي؛
- ◀ زيادة عدد المشروعات الرائدة الرامية إلى إنشاء عدد من مراكز الاتصالاتية الخاصة بالمجتمع المحلي والموصولة بالانترنت ("radiobrowsing")؛ وزيادة عدد السكان المستفيدين من هذه المرافق؛
- ◀ زيادة عدد المواقع على شبكة الويب وأقراص القراءة بالليزر المنتجة على صعيد المجتمع المحلي، والتي تعرض مضامين محلية.

القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع

استراتيجية اليونسكو المتعلقة بالفقر - جدول أعمال في طور التكوين

احتياجات الأفراد ومجتمعاتهم. وقد تمّ التشديد في عدد من التقارير الأخيرة الصادرة عن المؤسسات الدولية ووكالات التعاون من أجل التنمية وكذلك شبكات البحوث المختصة بمسألة الفقر والمعنية بالعمل الميداني، على أهمية ضمان هذا التنسيق لكي تكون الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيض من وطأة الفقر فعالة وقابلة للاستدامة. ويزداد هذا الأمر ضرورة لأن هناك مؤشرات تدل على أن بعض المناطق، شهدت في السنوات القليلة الماضية تعطل التقدم نحو تخفيض وطأة الفقر في المناطق الريفية (انظر التقرير عن الفقر في المناطق الريفية لعام ٢٠٠١ لل صندوق الدولي للتنمية الزراعية بعنوان "The Challenge of Ending Rural Poverty") (تحدي إنهاء حالة الفقر في المناطق الريفية)).

[١٧٨] إن الفقر إنكار لحقوق الإنسان الأساسية، وأصبح في الوقت الحاضر مسألة تهم كافة المجتمعات. كما أصبح من الضروري أن تكون هناك معالجة فعالة لأوجه الظلم وأشكال الاستبعاد والحرمان وأوجه التفاوت المترتبة على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، وعلى الأخص معالجة أسبابها، إذا أريد المضي قدماً في تعزيز العدالة الاجتماعية والانسجام والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والديمقراطية، وبالتالي السلام. ذلك أنه توجد بالفعل صلة لا يمكن إنكارها بين الفقر وقضية السلام الدائم، واستقرار المجتمع العالمي بأسره. ويعاني ١,٢ مليار شخص في الوقت الحاضر من الفقر المدقع، ثلاثة أرباعهم يعيشون ويعملون في المناطق الريفية.

[١٨١] وتحتل اليونسكو موقعا جيدا، باعتبارها المنظمة الفكرية والأخلاقية في منظومة الأمم المتحدة، للدفاع عن الواجب الأخلاقي والسياسي الملح للقضاء على الفقر. ويعتبر القضاء على الفقر شرطا هاما لتحقيق السلم والأمن في العالم - ومسألة تتعلق بكرامة الإنسان. ولذلك سيكون إعمال الحق في التنمية، وفي التعليم من بين المهام الملقة على عاتق اليونسكو، بالإضافة إلى مهمتها المتعلقة بالترويج لصالح التضامن بين البشر - سواء فيما بين البلدان أو بين فئات السكان التي تتسع الفوارق بينها.

[١٧٩] لقد وضعت الحكومات والمنظمات الدولية مسألة القضاء على الفقر في صلب الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل المضي قدما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تعهدت، في سلسلة من المؤتمرات الدولية، ومؤخرا في جمعية الألفية، بالسعي إلى تحقيق هدف التنمية الدولية المتمثل في خفض نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد تجاوزنا منذ فترة قصيرة منتصف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). وقد تم الاضطلاع بعدة مبادرات في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بهدف إحداث التآزر اللازم للتغلب على الفقر. وكانت أهدافها الرئيسية بشكل عام هي خلق بيئة سياسية مؤاتية لخدمة مصالح الفقراء؛ وزيادة تدفق الموارد إليهم وتوليد رأسمال اجتماعي وإنشاء مؤسسات تعزّز انتفاع الفقراء بالمعارف والمعلومات والفرص؛ وتمكين الفقراء ومجتمعاتهم.

[١٨٢] ويجري في كثير من الأحيان إهمال الأبعاد التربوية والثقافية والعلمية للفقر وسياسات مكافحته. وعلى الرغم من أن نموذج الفقر قد تحول من مجرد مقاييس وتعريف مالية ونقدية ("أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم") إلى مفاهيم أكثر تركيزاً على الجانب الإنساني، مثل نقص "القدرات البشرية"، والافتقار إلى رأس المال الاجتماعي وهشاشة بعض الأوضاع، وقلة الاعتبار، وما إلى ذلك، فإن هذا التعريف وهذا الفهم الموسعين قلما ينعكسان في السياسات والاستراتيجيات والوثائق المتعلقة بالسياسة العامة.

[١٨٠] وينبغي التنسيق بين الاستراتيجيات الطويلة الأجل للقضاء على الفقر وبين استراتيجيات التنمية البشرية الأخرى، ومن ثمّ دمجها في السياق الشامل للأمن البشري مع التركيز على

[١٨٣] فعلى سبيل المثال، ركّزت المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة ذات الديون الضخمة، التي أطلقها البنك الدولي وصندوق

المجال. وسيجري تحديد مجالات معينة للتدخل مع مراعاة خطط وأطر عمل مختلفة، مثل إطار عمل داكار، ومؤتمر استوكهولم بشأن السياسات الثقافية من أجل التنمية، ومؤتمر بودابست العالمي للعلوم، وخطة العمل بشأن ثقافة السلام. وبالمثل، فإن التعاون مع مختلف الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية (إيفاد) ومنظمة العمل الدولية (الأيلو)، سيكون سمة رئيسية لجميع الأنشطة.

الأهداف الاستراتيجية لعمل اليونسكو

١٨٧] ستركز اليونسكو على ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية مترابطة، ولها بدورها صلات مباشرة أيضا بالموضوع

الهدف الاستراتيجي ١ :

الإسهام في توسيع نطاق الاستراتيجيات الدولية والوطنية للحد من الفقر لتشمل التربية والثقافة والعلوم والاتصال.

المستعرض الثاني، وهي:

١٨٨] وتتطلب صياغة الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر مساهمات من جانب اليونسكو في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

١٨٩] ففي الأجل القصير: دمج استراتيجيات التعليم للجميع (أي الاستراتيجيات التي تشمل التعليم النظامي وغير النظامي والتعليم المهني وتعليم العلوم)، كما تقتضي ذلك المادة ٩ من إطار عمل داكار، ودمج الأبعاد الخاصة بالموارد البشرية وغير ذلك من الأبعاد المتصلة بمجالات اختصاص المنظمة، في الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية والدولية للحد من الفقر. وهذا يقتضي توعية أصحاب القرار والمجتمع المدني معا.

١٩٠] وفي الأجل المتوسط: اقتراح اعتماد خطط خاصة بالتعليم للجميع ترمي إلى تعزيز نهج للتعليم النظامي وغير النظامي ونظم بديلة لتوفير التعليم تكون مكيّفة لتلبية الاحتياجات الخاصة للفقراء والمهمشين؛ واعتماد خطط لزيادة إمكانيات الحصول على المياه الصحية؛ والحرص المستمر على دمج المعارف المحلية وعناصر التراث الثقافي في جميع الاستراتيجيات.

النقد الدولي في عام ١٩٩٦، على ضرورة أن تقوم هذه البلدان بوضع استراتيجيات للحد من الفقر، وذلك كشرط لكي تستحق تخفيف أعباء ديونها. ومع ذلك فإن هذه البلدان وفي كثير من الحالات، لا تراعي بالكامل الدور المركزي للتعليم والبعد الثقافي للتنمية والمساواة بين الجنسين والموارد المائية وغير ذلك من الموارد الطبيعية، والاعتبارات البيئية وتدبير الحكم السليم، وكلها أمور يمكن معالجتها من خلال مساهمات تقدمها اليونسكو. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي في وضع استراتيجيات شاملة خاصة بالبلدان المعنية ذاتها يجري تصميمها على أساس تشاركي وجامع، بالتعاون مع شركاء آخرين على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف.

١٨٤] ومازال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لوضع مفاهيم ونهج فعالة حتى يصبح هذا التكامل فعّالا وحتى تحوّل هذه الاستراتيجيات إلى تدابير عملية ترمي إلى تزويد الفقراء بخيارات وبصوت يُسمع. وعلى الرغم من الاعتراف الرسمي بأهمية "المشاركة" و"الملكية" من جانب البلدان النامية فيما يخص مصيرها، فمازالت الاحتمالات كبيرة أن الجهات المانحة هي التي تستأثر بالتحكم في الجدول الزمني لمسيرة التنمية والقضاء على الفقر. ولا يتوقف نجاح السياسات والخطط الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر على وجود التزام سياسي قوي بالقضاء على الفقر فحسب، بل يتوقف أيضا على شعور حقيقي لدى البلاد المعنية بامتلاك مصيرها، وعلى المشاركة الحقيقية لجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع. وإن تعتمد اليونسكو على موقفها الحازم كشريك للمجتمع المدني، فإن بإمكانها أن تسعى إلى ضمان مشاركة ممثلي المجتمع المدني في عمليات تصميم السياسات وصياغتها وتنفيذها.

استراتيجية اليونسكو

١٨٥] لقد طلبت الدول الأعضاء من اليونسكو من خلال مختلف قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي أن تقدم مساهمتها بطريقتها الخاصة للحد من الفقر من خلال وضع استراتيجية ملائمة للأجل الطويل. وقد أيد المجلس التنفيذي الاقتراح الذي قدمه المدير العام بناء على ذلك والرامي إلى اختيار موضوع القضاء على الفقر كموضوع مستعرض في أنشطة المنظمة بأكملها. وتحدد الاستراتيجية التالية المؤشرات الرئيسية لمساهمة متميزة من جانب اليونسكو في القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، وسيتم إدراجها ومتابعتها في كافة البرامج. إن هذه الاستراتيجية تمكن اليونسكو من الإسهام بشكل بناء ضمن مجالات اختصاصها، في تنفيذ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، وخاصة الهدف المركزي لهذا الإعلان، الرامي إلى خفض معدل الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

١٨٦] وتستند هذه الاستراتيجية إلى تحليل للإمكانيات المتاحة لليونسكو مقارنة بغيرها للإسهام في القضاء على الفقر في جميع مجالات اختصاصها، مع مراعاة التحدي العام في هذا

١٩١] وفي الأجل الطويل: تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات وسبل التغلب عليها؛ وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ استراتيجيات شاملة للحد من الفقر تضم التربية والثقافة والعلوم.

١٩٢] وسيتم العمل على المستوى الإقليمي على عملية تحقيق اللامركزية في اليونسكو وعلى الحضور الميداني للمنظمة. وستعطى الأولوية لتبادل أفضل الخبرات المكتسبة في مجال إقامة النظم البديلة لتوفير التعليم التي تستهدف بوجه خاص سكان الأرياف والنساء. وستبذل الجهود أيضا لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الترابط بين الاستراتيجيات وفي تنفيذها، بما في ذلك الإسهام في تصميم مؤشرات مجدية وفي تعزيز بناء القدرات على جمع الإحصاءات (وذلك عن طريق التعاون الوثيق مع الوكالات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية، وفي إطار مبادرة باريس ٢١).

النتائج المتوقعة:

- ◀ دمج نهج التعليم للجميع وتنمية الموارد البشرية، ولا سيما التنمية الثقافية والعلوم والتكنولوجيا، في الاستراتيجيات وخطط العمل الطويلة الأجل للحد من الفقر، في عدد من البلدان ولا سيما أقل البلدان نمواً، وقبول هذا النهج من جانب المنظمات الدولية والثنائية الأخرى العاملة في مجال الحد من الفقر؛
- ◀ تعزيز القدرات وإقامة الشبكات على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطني في مجال تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، وخاصة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ مشروعات ترمي إلى تعزيز امتلاك البلدان لزماد أمورها من جهة وتعميم المساواة بين الجنسين، من جهة أخرى.

١٩٣] وعلى المستوى الميداني، سيعتمد نشاط اليونسكو على الإسهامات التي تقدمها جميع قطاعات البرنامج والمعاهد التابعة للمنظمة. وسيشتمل جانب الإرشاد السياسي من عملها على عناصر تخص التعليم وتخطيط تنمية الموارد البشرية على المستوى القطاعي.

الهدف الاستراتيجي ٢:

دعم إقامة روابط فعالة بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وبين أطر العمل من أجل التنمية المستدامة، مع التركيز على مجالات اختصاص اليونسكو. والمساعدة، فضلا عن ذلك، على تعبئة رأس المال الاجتماعي عن طريق بناء القدرات والمؤسسات، ولا سيما في إطار الملك العام بهدف تمكين الفقراء من التمتع بحقوقهم.

١٩٤] إن العديد من البلدان التي تعاني من ظاهرة الفقر الشديد يتعين عليها إنشاء روابط فعالة بين استراتيجيات الحد من الفقر وبين الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة. ومن شأن هذه الروابط أن تضمن الحد من فقدان الموارد الطبيعية (ولا سيما الموارد المائية والأراضي والغابات والتنوع البيولوجي) والحد من التلوث. وسيوفر ذلك أساسا لتكوين رأس المال الاجتماعي وإقامة المؤسسات بحيث يتسنى للفقراء الانتفاع ببيئتهم الطبيعية وتأمين سبل عيشهم. وبوجه عام، فإن هذا سيساعد على دعم الأمن البشري. وسيجري العمل على تحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة التالية:

١٩٥] في الأجل القصير: توفير إرشاد سياسي فيما يتعلق بدمج استراتيجيات الحد من الفقر مع استراتيجيات التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات اختصاص اليونسكو، وبشأن بناء رأس المال الاجتماعي وإنشاء المؤسسات التي تستهدف خدمة أضعف الفئات السكانية، وخاصة في المناطق الريفية وفي ضواحي المدن.

١٩٦] في الأجل المتوسط: الإسهام في تحقيق التقارب بين سياسات القضاء على الفقر وخطط العمل الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال مشروعات وطنية ودون إقليمية رائدة وجامعة للتخصصات، وعن طريق أنشطة للتدريب وبناء المؤسسات؛ وتعزيز تشاطر المعارف وإقامة الشبكات على المستويين الوطني ودون الإقليمي وتحسين الترابط مع النظم العالمية للرصد والإنذار المبكر فيما يخص الموارد الطبيعية والكوارث الطبيعية؛ وستعطى أولوية خاصة لتعزيز التفاعل والترابط بين المعارف المحلية والمعارف المتاحة على الصعيد العالمي.

١٩٧] في الأجل الطويل: الإسهام في بناء القدرات المؤسسية بغية ضمان حرية التداول والتشاطر للمعلومات العلمية، على المستويات الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وذلك فيما يخص الجوانب المتعلقة بالأمن البشري. وستسعى اليونسكو، استنادا إلى برامجها العلمية ذات النطاق العالمي، إلى استحداث أنشطة في هذا المجال على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

التأثير المتوقعة:

غير النظامي الرامية إلى إيصال التعليم إلى المحرومين منه، أو من خلال إشراك المجتمعات المحلية في إدارة شؤون صون التراث الثقافي والطبيعي، أو من خلال تنفيذ برامج للقروض الصغيرة، أو التربية في مجال السكان والصحة التناسلية (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وإنشاء مراكز معلومات متعددة الوسائط للمجتمعات المحلية تجمع بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة بهدف تعزيز الانتفاع بالمعلومات والمعارف وتعزيز التعليم النظامي وغير النظامي. وسيكون بناء القدرات على مستوى المجتمعات المحلية ذا أهمية بالنسبة لحملات التربية الوقائية الرامية إلى التصدي لمرض نقص المناعة البشرية/الأيدز. ولهذا الغرض، ستقوم اليونسكو بتصميم وتنفيذ عدد من المشروعات المشتركة بين القطاعات والجامعة بين التخصصات - وخاصة في إطار الموضوعين المستعرضين - في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا وجنوب وجنوب شرقي آسيا.

- ◀ التوفيق بين الأهداف المحددة في استراتيجيات الحد من الفقر وفي خطط التنمية المستدامة من أجل تهيئة سبل العيش للفقراء بما يتناسب مع بيئتهم الطبيعية والموارد المتوافرة فيها؛
- ◀ إنشاء روابط بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وبين الأطر الخاصة بالتنمية المستدامة والأمن البشري، لا سيما في أقل البلدان نمواً؛
- ◀ تعزيز بناء المؤسسات، وترتيبات تشاطر المعارف، والقدرات فيما يخص التدريب والربط الشبكي، في عدد معين من البلدان ولا سيما أقل البلدان نمواً، وذلك لتعزيز إدارة الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها الأمن البشري في مجالات اختصاص اليونسكو.

[٢٠٠] ولكي تكفل المشروعات الميدانية بالنجاح، سيكون من الضروري تحديد عناصر وحلقات وصل رئيسية داخل المجتمعات المحلية لتعزيز قدرات السكان، مع إيلاء عناية متميزة لاحتياجات النساء والشباب والمسنين. وستطلب نشاط اليونسكو في هذا الشأن إسهامات من جميع قطاعات البرنامج ومن معاهد التربية التابعة للمنظمة.

الهدف الاستراتيجي ٣:

الإسهام في وضع إطار وتهيئة بيئة لسياسة وطنية مؤاتية من أجل التمكين واتباع النهج التشاركية وخلق سبل العيش.

التأثير المتوقعة:

- ◀ تعبئة رأس المال الاجتماعي عن طريق التعليم والتدريب وبرامج القروض الصغيرة من أجل استخدام الموارد الطبيعية، وذلك بالاستناد إلى تقييم لاحتياجات المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق الريفية، في عدة بلدان نامية؛
- ◀ تنفيذ عمليات تشاركية لتحقيق اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية بوسائل متنوعة، مثل إدارة شؤون التراث الثقافي والطبيعي، وبرامج القروض الصغيرة، ومراكز المعلومات المتعددة الوسائط للمجتمعات المحلية، وأنشطة التعليم غير النظامي.

[١٩٨] لقد أصبح تنصيب المجتمع المحلي من جديد طرفاً فعالاً وناشطاً في تحقيق التحولات الاجتماعية، أولوية رئيسية في السنوات القليلة الماضية ضمن الاستراتيجيات الإنمائية المساندة للفقراء، ولا سيما بالنسبة لأطر العمل من أجل التخفيف من وطأة الفقر والحد منه. ويجب أن تكون هناك مراعاة كاملة للأبعاد الثقافية والأبعاد المتعلقة بالحكم المحلي وأنشطة الدعم - لا سيما من حيث علاقتها بمشاركة النساء والفتيات - إذا ما أريد لهذه الجهود أن تؤدي إلى تمكين الفقراء بصورة فعّالة. وسيكون من الأمور الأساسية في هذا السياق أن تستغل الموارد الطبيعية وأن يتاح الانتفاع بالتسهيلات المالية والقروض على أسس تشاركية ولا مركزية فعلية. وسيجري التركيز أيضاً على ضرورة إقامة تحالفات تعمل لمصلحة الفقراء، وتضم القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

[٢٠١] وباختصار، ستضطلع اليونسكو بالأنشطة التالية:

- (أ) صياغة السياسات وتنفيذها، بما في ذلك المساعدة في تصميم سياسات وأطر وطنية متكاملة تعتمد على المستوى القطري لصالح الفقراء، بمشاركة جميع

[١٩٩] وقد اكتسبت اليونسكو بالفعل خبرة في العمل على مستوى المجتمعات المحلية، سواء أكان ذلك من خلال أنشطة التعليم

الأطراف المعنية، وبناء قدرات الحكومات على تصميم عمليات تشاركية واندماجية على الصعيدين الوطني والمحلي؛

(ب) الترويج والإعلام، مع التشديد على أن التحرر من الفقر هو حق من حقوق الإنسان، وواجب أخلاقي عالمي، وأولوية عليا للحكومات وللمجتمع الدولي؛

(ج) إجراء البحوث الموجهة نحو وضع السياسات، التي من شأنها أن تسهم في تحليل الفقر المدقع - ورصد التقدم المحرز في سبيل القضاء عليه؛

(د) بناء القدرات، وبخاصة في البلدان الغارقة في صراعات أو كوارث طبيعية أو الخارجة منها، وعلى المستويات المحلية؛

(هـ) تنفيذ مشروعات ميدانية تجديدية، وخاصة المشروعات التي تنفذ في إطار موضوعيها المستعرضين، لإيضاح الجدوى والنتائج المحتملة كأساس لتجسيد هذه المشروعات في سياسات ولتعميمها على المستوى الوطني أو في البلدان الأخرى.

إسهام تكنولوجيايات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة

الخلفية

الأهداف الاستراتيجية

٢٠٤] إن اليونسكو لن تعمل بمفردها، بل ستضم جهودها إلى جهود الهيئات العديدة المخولة للتدخل في هذه المجالات، مثل المنظمات الدولية الحكومية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو نظام بريتون وودز، وبنوك التنمية الإقليمية، والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص أو القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية. بيد أنه ينبغي لليونسكو أن تركز اهتمامها تحديداً على المجالات التي تكتسي فيها تكنولوجيايات المعلومات والاتصال أكبر قدر من الأهمية، أي على الأنشطة والمنتجات التي يولدها الذكاء البشري، وينبغي أن تعتمد المنظمة بهذا الشأن نهجاً يشمل حتماً كافة الأبعاد الاجتماعية الثقافية والأخلاقية، ويسهم في تقليص الفجوة في مجال التكنولوجيا الرقمية من خلال التركيز على الإنسان كمحور أساسي لأهداف التنمية. إن هذه القضايا سوف يتواصل إعطاؤها ما تستحق من الدرس والتحصيص لتصبح أساس إسهام اليونسكو في التحضير لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وغيره من المبادرات الدولية.

٢٠٥] وفي هذا الإطار، ستسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة التالية:

- ◀ الاتفاق على مبادئ مشتركة لبناء مجتمع المعرفة؛
- ◀ تعزيز فرص التعلم من خلال الانتفاع بمضامين ونظم لتوفير المعلومات تتسم بالتنوع؛
- ◀ تعزيز القدرات في مجالات البحث العلمي وتشاطر المعلومات والمبادلات الثقافية؛
- ◀ تعزيز استخدام تكنولوجيايات المعلومات والاتصال من أجل بناء القدرات، والتمكين، وإدارة شؤون الحكم، والمشاركة الاجتماعية.

٢٠٢] تضطلع تكنولوجيايات المعلومات والاتصال بدور هام في جهود التنمية، وفي مكافحة الفقر التي هي أساس الصلة بين الموضوعين المستعرضين، وفي كافة مجالات اختصاص اليونسكو. وهي تفتح آفاقاً جديدة فيما يخص تقدم المعارف وتبادلها، والتعليم والتدريب، وكذلك تعزيز الإبداع والحوار بين الثقافات. وإن الإمكانات المتاحة لإنجاز مهمتي المنظمة الأساسيتين - "تعزيز التبادل الحر للأفكار والمعارف"، و"المساعدة على حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها" - ربما لم تكن قط أكبر مما هي عليه اليوم. ويمكن لتكنولوجيايات المعلومات والاتصال، فضلاً عن ذلك، أن تساعد على تدعيم التلاحم الاجتماعي وتعزيز قدرات التنمية الذاتية لدى الأفراد والجماعات في إطار كل مجتمع من المجتمعات. إلا أن اتساع الفجوة القائمة في مجال التكنولوجيا الرقمية يؤدي حتماً إلى تفاقم التفاوت في ميدان التنمية. وهذا يؤدي إلى نشوء حالات من التناقض تكون فيها الفئات الأكثر احتياجاً للتنمية - أي الفئات الأقل حظاً، والمجتمعات المحلية الريفية، وجماعات الأميين، بل وأماً بأكملها - محرومة من الانتفاع بالأدوات التي من شأنها أن تتيح لها المشاركة الكاملة في مجتمع المعرفة.

٢٠٣] وتمثل التربية والعلوم والثقافة وكذلك وسائل الإعلام والمعلومات عناصر أساسية في عملية التحول نحو مجتمع المعرفة؛ ومن ثم فإن هذا الموضوع المستعرض سيتم تناوله ودمجه بالكامل في كافة برامج اليونسكو. ومن المؤكد أن كافة قطاعات اليونسكو لها دور في هذه العملية. وتستهدف هذه الاستراتيجية المستعرضة إبراز الطريقة التي تعتمدها المنظمة لتبناها للتجاوب مع هذا التحول على نحو منسق وقائم على نهج جامع للتخصصات.

الهدف الاستراتيجي ١ :

الاتفاق على مبادئ مشتركة لبناء مجتمعات المعرفة

٢٠٦] تعتزم اليونسكو دراسة التحديات المتصلة بالانتقال إلى مجتمع المعرفة، وبحث أوجه تأثيرها على تنظيم المعارف وتشاطرها، وعلى أشكالها ومضامينها، وبهدف الخيارات المتاحة في هذا المجال. وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. بيد أن التقدم التكنولوجي لا يفتح بالضرورة الباب أمام الجميع للانتفاع على قدم المساواة بالمعارف والمعلومات، وهو يُثير سلسلة من المشكلات المتصلة "بأخلاقيات المعلومات" على الصعيد العالمي، ومنها ما يتعلق بنوعية المعلومات وموثوقيتها، واحترام تنوع اللغات والثقافات، وتأثير التكنولوجيا على تنظيم المعرفة والفكر، والانتفاع العام بالمعلومات والمعارف، ولا سيما المدرجة منها في إطار الملك العام، وتعزيز القدرات على الصعيد العالمي بشكل متوازن. وستسعى اليونسكو إلى تكوين رؤية موحدة ومشتركة للغايات النهائية لمجتمع المعرفة، وذلك من خلال تشجيع مشاركة أكبر عدد ممكن من صانعي القرارات، والأوساط المهنية، وممثلي المجتمع المدني، والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، والقطاع الخاص، في مناقشة الشروط اللازمة لإقامة مجتمع للمعرفة يكون مفتوحاً أمام أكبر عدد من الناس.

٢٠٧] وخلال الفترة قيد الدراسة، ستعمل المنظمة، في مجالات اختصاصها الرئيسية، على تيسير استخدام منتجات الإبداع الفكري لأغراض تعليمية وأغراض لا تستهدف الربح، وعلى تعزيز مبدأ الانتفاع العام بمصادر المعرفة. وتعتزم اليونسكو التي تضم في عداد شركائها جماعات الأخصائيين الذين يقومون بإنتاج المعلومات والمعارف، ونشرها وجمعها وصونها، أن تشارك، في النقاش الجاري بشأن تطور الملكية الفكرية، بالتشاور الوثيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ومن ثم، سيمثل تعزيز الاستعمال المشروع للمصنفات الفكرية، في إطار كافة مجالات اختصاص اليونسكو، إحدى المهام المنوطة بها خلال السنوات المقبلة.

النتائج المتوقعة:

- ◀ إجراء الدراسات والبحوث بشأن الآثار المترتبة على تطور مجتمع المعلومات، ولا سيما في مجالات التربية والعلوم والثقافة؛
- ◀ تحديد مبادئ معترف بها عالمياً من أجل بناء مجتمع للمعرفة يتسم بالمزيد من العدالة والإنصاف؛
- ◀ إعداد توصيات بشأن الانتفاع بالمعلومات والاستعمال المشروع للمصنفات؛
- ◀ توسيع نطاق الانتفاع بالمعلومات والمعارف المدرجة في إطار الملك العام.

الهدف الاستراتيجي ٢ :

تعزيز فرص التعلُّم من خلال الانتفاع بمضامين ونظم لتوفير المعلومات تتسم بالتنوع

٢٠٨] تستند التوجهات نحو إقامة "مجتمعات ومنظمات للتعلُّم" إلى الحاجة إلى اكتساب المعارف الجديدة طوال الحياة. وما فتئت فرص التعلُّم المتاحة خارج نظام التعليم النظامي تتزايد، مع اعتماد العديد منها على تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال وأدواتها. ولكن مع تزايد الطلب على الخدمات التعليمية من ناحية، وتنوع العرض من ناحية أخرى، يلاحظ أن هناك تزايداً في أوجه التفاوت فيما يخص جودة هذه الخدمات وإمكانية الحصول عليها والقدرة على تحمّل تكاليفها.

٢٠٩] إن تكنولوجيات المعلومات والاتصال هي مجرد حلقة في سلسلة متصلة من التكنولوجيات التي من شأنها مجتمعة أن تساعد على تعزيز عملية التعلُّم وإثرائها. وسيتعين في هذا السياق النظر في القضايا الأخلاقية والقانونية المتعلقة باتساع نطاق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم (مثل ملكية المعرفة؛ والأطر القانونية والأطر المتعلقة بالتعريفات؛ وفرص التعلُّم والمواد التعليمية؛ والتحديات الجديدة المترتبة على تحول التعليم إلى سلعة؛ وتأثير التعليم على التنوع الثقافي).

٢١٠] وسيجري تنفيذ برنامج يمول بموارد من خارج الميزانية ويُستهل بإنشاء مركز لتبادل المعلومات يتسم بالنشاط والحيوية، ويضطلع بمهام التوثيق والإنتاج والتشاطر والنشر فيما يخص المعلومات والمعارف المتصلة بكافة جوانب العلاقة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتعليم.

الهدف الاستراتيجي ٣:

تعزيز القدرات في مجالات البحث العلمي وتشاطر المعلومات والمبادلات الثقافية

٢١٣] ستعمل اليونسكو على تشجيع الانتفاع بكافة أشكال النشاط الفكري والمشاركة فيها لأغراض تعليمية وعلمية وثقافية واتصالية. وفي هذا الصدد، ستشجع المنظمة تكوين "حيز عام" للإبداع والمبادلات على جميع المستويات. وسيمثل إنتاج المواد التعليمية والعلمية والثقافية ونشرها، وكذلك صون التراث الرقمي، جانباً هاماً من جوانب عملها. وتعتزم اليونسكو أيضاً إبراز الإسهام الذي يمكن أن تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجالات اختصاص المنظمة، ولا سيما عن طريق تكوين شبكات من الأخصائيين أو جماعات مصالح افتراضية.

٢١٤] وتوفر الدعائم الإلكترونية مجموعة من الخيارات التكنولوجية لمعالجة المعلومات الرقمية وإدارتها ونقلها. وستقوم اليونسكو، بالتشارك مع غيرها من المؤسسات المعنية، بإنشاء بوابة عالمية لليونسكو مع عدة منافذ فرعية على الانترنت تتيح الانتفاع بمستودع المعلومات والبيانات المدرجة في الملك العام والمتعلقة بمجالات اختصاص المنظمة (أي التربية والعلم والثقافة والاتصال والمعلومات) وتكون من أدوات العمل الرئيسية للمنظمة. وستنشأ هذه البوابة العالمية للمعارف بصورة تدريجية وستكون بمثابة "مكتبة عامة عالمية" في عصر مجتمع المعرفة. وستكون المعلومات المتاحة موجهة على سبيل الأولوية إلى مستخدميها في البلدان النامية.

٢١٥] وستنظم حملة ترويجية على الصعيد العالمي من أجل الحفاظ على الذاكرة الرقمية المهتدة بالزوال. وستركز الحملة في وقت واحد على تشجيع جمع وصون التراث الوثائقي المسجل على دعائم رقمية وعلى صياغة مجموعة من التوصيات العملية من أجل الحفاظ على هذا التراث.

٢١٦] وستشجع المنظمة أيضاً استخدام أساليب جديدة للانتفاع بالتعليم والمعلومات في مجال العلوم، مثل الجامعات الافتراضية والمختبرات وأفرقة البحث الافتراضية. فمن شأن تطوير أساليب عمل من هذا النوع أن يسهم إسهاماً جزئياً في سد الفجوة في مجال الانتفاع بالحياة العلمية ("الفجوة العلمية")، من خلال إتاحة الفرصة للباحثين من البلدان النامية على وجه الخصوص للاشتراك في البحوث على الصعيد العالمي وفي اقتسام نتائجها. وسيجري تنفيذ مشروعات رائدة تتيح اختبار الشروط الخاصة التي يمكن استخدام هذه الأدوات في ظلها على أفضل وجه.

وسيساعد مركز تبادل المعلومات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، في وضع السياسات، وبناء القدرات اللازمة لتحليل السياسات واتخاذ القرارات. وسيشمل البرنامج إعداد وإدارة منفذ للتعليم والتنمية على شبكة انترنت كجزء من موقع اليونسكو (بالتعاون مع شركائها)، كما سيتضمن إجراء بحوث عن النظم البديلة لتوفير التعليم وتأثيرها على المضمون والجودة وعملية التعليم/التعلم.

٢١١] وفضلاً عن ذلك، ستقوم اليونسكو، من خلال تنفيذ مشروعات رائدة، بتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأدوات داعمة للتغيير في مجال التعليم. وفي سياق صياغة الخطط الوطنية للتعليم للجميع، ستسدي المنظمة المشورة للدول الأعضاء بشأن التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف الوصول إلى المستبعدين؛ وتحسين نوعية مضامين التعليم وأساليبه؛ وإنشاء مراكز للتجديد والتجريب على صعيد المجتمعات المحلية. وسيحظى إنشاء نظم للمعلومات عن إدارة التعليم أو تحسين النظم القائمة بالدعم كأداة للنهوض بأهداف التعليم للجميع.

٢١٢] وستعمل اليونسكو أيضاً على تعزيز أشكال جديدة من الربط الشبكي بين مؤسسات تدريب المعلمين وبين المعلمين أنفسهم، وإنشاء مكتبات إلكترونية، وإنتاج مواد تعليمية إلكترونية. وسيجري التشجيع على تطوير مواصفات متساوقة على المستوى الدولي فيما يخص المواد التعليمية المستخدمة في إطار التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، وكذلك مؤسسات التعليم الإلكتروني، وذلك من خلال إقامة شبكات للخبراء، وعن طريق التعاون فيما بين البلدان.

النتائج المتوقعة:

- ◀ إنشاء مركز لتبادل المعلومات/قاعدة للمعارف بشأن المواد والبحوث وأفضل الممارسات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلم، بما في ذلك استحداث منفذ على شبكة انترنت كجزء من موقع اليونسكو على الشبكة؛
- ◀ إسداء المشورة للدول الأعضاء بشأن السياسة العامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم؛
- ◀ إحراز تقدم في تحقيق أهداف التعليم للجميع على الصعيد القطري من خلال الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل توسيع نطاق الانتفاع بخدمات التعليم والتعلم؛
- ◀ إثبات تأثير النظم البديلة لتوفير التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك من خلال تنفيذ مشروعات رائدة في هذا المجال؛
- ◀ الربط الشبكي بين مؤسسات تدريب المعلمين وبين المعلمين أنفسهم.

النتائج المتوقعة:

- ◀ إنشاء بوابة متعدد التخصصات لليونسكو على شبكة انترنت مع عدة منافذ فرعية؛
- ◀ تشغيل عدد من الشبكات الرقمية المتنوعة للأخصائيين في شتى مجالات اختصاص اليونسكو؛
- ◀ إعداد مبادئ توجيهية للحفاظ على التراث الرقمي وصون المواد المسجلة في صورة رقمية، وتوزيعها على نطاق واسع.

الهدف الاستراتيجي ٤:

تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التمكين، وإدارة شؤون الحكم، والمشاركة الاجتماعية

النتائج المتوقعة:

- ◀ إنشاء وسائل للإعلام وشبكات للمراكز الاتصالية الخاصة بالمجتمع المحلي في العديد من البلدان، ودراسة تأثيرها؛
- ◀ زيادة مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية وفي اتخاذ القرارات، من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛
- ◀ تنمية قدرات المواطنين على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛
- ◀ تعزيز النظم المعرفية المحلية والمتوفرة لدى السكان الأصليين.

مبادئ العمل

- ◀ ٢٢٠ ستكرس اليونسكو مواردها لتحقيق أهداف واقعية، وأن تركز عملها على أنواع النشاط التي تتمتع فيها المنظمة بمزايا نسبية. وتوخياً لإيجاد توازن بين التأمل والعمل، سيجري تنفيذ الأهداف وفقاً لأربع فئات من الطرائق: إجراء الدراسات والبحوث، وصياغة المبادئ أو المعايير، وتنفيذ المشروعات الرائدة، وأخيراً الاضطلاع بأنشطة التوعية والنشر والتدريب، وذلك على النحو التالي:
- (أ) ستهدف الدراسات والبحوث إلى جمع البيانات الأساسية على الصعيد الدولي، ودراسة الاتجاهات،

٢١٧] يوفر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال إمكانية للتنمية من حيث أنه ييسر تشارط المعلومات، وممارسة السلطة من جانب الفئات الاجتماعية على مختلف الأصعدة، ولا سيما بفضل إمكانيات الربط الشبكي التي تتيحها هذه التكنولوجيات بين الأفراد وبين النظم. وهذا يؤدي إلى تعزيز البعد التشاركي الذي تتسم به الحياة في المجتمع، فضلاً عن توثيق العلاقات مع المسؤولين على كافة المستويات. وستشجع المنظمة كذلك إعداد أدوات ملائمة للمعلومات والاتصال من أجل دعم عمليات اتخاذ القرارات وتشجيع الحوار بين المواطنين والسلطات العامة، وذلك مما يعزز الإدارة الديمقراطية لشؤون الحكم ومشاركة المواطنين.

٢١٨] وستشجع اليونسكو المبادرات الرامية إلى تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولا سيما الجمع بين الإذاعة الخاصة بالمجتمعات المحلية وشبكة انترنت أو مراكز الاتصالية المتعددة الأغراض، وذلك لأغراض تعليمية وعلمية وثقافية أو من أجل دعم برامج للتنمية. وستركز الاستراتيجية على إنتاج المضامين ومواءمتها وترجمتها وتشارطها؛ واستحداث المشروعات الرائدة التي تتناسب مع شتى الأوضاع الثقافية ومختلف مراحل التنمية؛ وإجراء حصر للتجارب وتقييمها وتبادلها على الصعيدين الوطني والدولي؛ ورسم وتنفيذ سياسات وطنية لتشجيع العمل والتعاون على صعيد المجتمع المحلي.

٢١٩] ووفقاً للتوصيات الصادرة عن المؤتمر العالمي للعلوم، ستدعم المنظمة المبادرات الرامية إلى تطوير النظم المعرفية المحلية والمتوفرة لدى السكان الأصليين (LINKS) باعتبارها وسيلة لتمكين المجتمعات المحلية، وأداة لمكافحة التهميش وتفاقم الفقر. وتمثل هذه النظم المعرفية نظاماً يجمع أنماط الفهم والتفسير والمعاني المتأصلة لدى المجتمعات المحلية والتي تشكل قاعدة لاتخاذ القرارات على الصعيد المحلي بشأن الجوانب الأساسية للحياة اليومية. وستركز أنشطة المنظمة على المجالات المترابطة الثلاثة التالية: إقامة الروابط وعلاقات التآزر بين العلوم من جهة، والمعارف المحلية ومعارف الأهالي الأصليين من جهة أخرى، بهدف تغيير الممارسات في مجال الإدارة البيئية؛ وتعزيز حماية هذه النظم من الاستيلاء عليها واستغلالها بطريقة خاطئة؛ وإحياء عملية تناقل المعارف المحلية بين الأجيال بالتوازي مع التعليم التقليدي. وهذه الأنشطة لا تتعلق ببناء مجتمعات المعرفة فحسب، بل ترتبط كذلك ارتباطاً وثيقاً بالجهود المبذولة من أجل الحد من الفقر، وهو ما يشكل الموضوع المستعرض الآخر في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

وحفز تأمل جامع للتخصصات ومتعدد الثقافات بشأن إمكانيات العمل على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

(ب) وستختلف وتيرة صياغة المبادئ والمعايير اختلافاً كبيراً بحسب الأولويات المقررة، نظراً لأن الصعوبات التي ستتعين مواجهتها يمكن أن تكون متباينة إلى حد كبير. فموضوع الاستعمال المشروع يطرح قضايا قانونية بصورة أساسية، في حين أن الحفاظ على التراث يواجه عوائق مادية أساساً. وأخيراً، سيظل تقديم المساعدة من أجل صياغة السياسات على الصعيد الوطني يمثل مهمة أساسية.

(ج) وسترمي المشروعات الرائدة إلى استطلاع إمكانيات تنفيذ أنشطة ميدانية مشتركة بين عدة قطاعات. وستتيح هذه المشروعات تحليل الصعوبات

الحقيقية وأكثر المشكلات إلحاحاً، واستكشاف سبل لإيجاد الحلول بحسب البيئات الاجتماعية الثقافية المختلفة.

(د) ولن يكون عمل اليونسكو مجدياً ما لم يؤدّ إلى إحداث تغييرات حقيقية. لذا ينبغي أن يكون المجتمع الدولي على علم بنتائج أنشطة المنظمة وأن يعمل على تطبيقها. وهذا يتطلب من المنظمة القيام بوظيفتين متكاملتين هما: النشر والإقناع (الترويج)، يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة: توعية السلطات الحكومية والأوساط المهنية أو الجمهور العام من خلال وسائل الإعلام أو الوثائق المتخصصة، وإصدار المطبوعات، والاضطلاع بأنشطة للتدريب الأولي أو المستمر في إطار النظم التعليمية النظامية أو غير النظامية، في عين المكان أو عن بعد.